جامعة ابن خلدون– تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث "ل.م.د" في العلوم التجارية

تخصص: علوم مالية

مشروع: الإستثمار والتمويل

الموضوع:

سياسة تدعيم الإستثمار في الجزائر وإشكالية التوازن القطاعي (دراسة تقييمية للبرامج التنموية 2001_2014)

إعداد الطالبة:

برابح فاطمة

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د شريط عابد

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د.مداني بن شهرة	أستاذ	جامعة تيارت	رئيسا
أ.د شريط عابد	أستاذ	جامعة تيارت	مشرفا ومقررا
د.آيت عيسى عيسى	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تيارت	عضوا ممتحنا
د.عية عبد الرحمان	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تيارت	عضوا ممتحنا
د.بوظراف الجيلالي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم	عضوا ممتحنا
د. يسعد عبد الرحمان	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية : 2017 – 2018

كلمة شكر وتقدير

قال العماد الأصفهاني: « إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن، و لو زيد كذا لكان مستحسن، و لو قدم هذا لكان أفضل، لو ترك هذا لكان أجمل. و هذا من أعظم العبر، على إستيلاء النقص على جملة البشر».

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه و عظيم سلطانه، و الصلاة و السلام على من أرسله الله رحمة للعالمين، و على جميع الأنبياء و المرسلين، و على آله و صحبه أجمعين.

بعد الإنتهاء من هذه الدراسة لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر و الإمتنان إلى الأستاذ الدكتور" شريط عابد" الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة حيث قدم لي النصح و الرشد طيلة فترة البحث فله مني عظيم الشكر و التقدير و العرفان و الوفاء.

كما أتقدم بخالص تشكراتي إلى الأستاذ الدكتور"آيت عيسى عيسى" الذي سبق وأن كان كذلك مشرفا على عملي هذا بتقديمه توجيهاته وملاحظاته.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى السادة الأساتذة الكرام رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة أطروحتي هذه وإثرائها بملاحظاتهم القيمة.

و في الأخير لا يسعنا سوى أن ندعو الله أن نكون قد وفقنا في هذا العمل و نسأل الله العلي القدير السداد و التوفيق و أن يجعله في ميزان حسناتنا.

إهــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى شريك حياتي الذي قاسمني عناء إنجاز هذا العمل

إلى أبنائي التوأم إسلام وزكريا حفظهما الله

إلى جميع أفراد العائلة الكريمة

وإلى كل من ساهم معي ووقف إلى جانبي من أجل إنجاز هذا الجهد العلمي المتواضع

وإلى كل من جاءت هذه الرسالة بين يديه الكريمتين باحثا عن كسب الفائدة العلمية

أهديكم ثمرة جهدي المتواضع.

الباحثـة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البيـــان	الصفحة
كلمة شكر وتقدير	-
إهداء	-
فهرس المحتويات	I
قائمة الأشكال والجداول	VI
مقدمة	أ- و
الفصل الأول: الإستثمار- سياسة الإستثمار (إطار مفاهيمي)	2
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية الإستثمار	3
المطلب الأول: مفهوم الإستثمار	3
المطلب الثاني: أهمية الإستثمار وأهدافه	9
المطلب الثالث: أنواع الإستثمار	14
المبحث الثاني: محددات الإستثمار ومخاطره	19
المطلب الأول: محددات الإستثمار	19
المطلب الثاني: العوامل المشجعة للإستثمار	25
المطلب الثالث: مخاطر الإستثمار	27
المبحث الثالث:سياسة الإستثمار ومناخه	29
المطلب الأول: تعريف سياسة الإستثمار وأهدافها	29
المطلب الثاني: العلاقة بين أهداف سياسات الإستثمار ومعايير تقييم الإستثمار	37
المطلب الثالث: مناخ وسياسات الإستثمار	41
خلاصة الفصل	50

الفصل الثاني: الأولويات القطاعية لسياسة الإستثمار في الجزائر للفترة 1962-2000	52
تمهيد	52
المبحث الأول: مرحلة البناء الإقتصادي 1962-1979	54
المطلب الأول: واقع الإستثمار خلال فترة الستينات	54
المطلب الثاني: واقع الإستثمار خلال فترة السبعينات	59
المبحث الثاني: مرحلة إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني 1980-1989	68
المطلب الأول: المخطط الخماسي الأول 1980-1984	68
المطلب الثاني: المخطط الخماسي الثاني 1985-1989	72
المطلب الثالث: قوانين الإستثمار لفترة الثمانينات	75
المبحث الثالث: مرحلة الإنتقال من سياسة التوجيه إلى سياسة الإنفتاح	78
المطلب الأول: برامج الإستقرار الإقتصادي	79
المطلب الثاني: برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998	86
المطلب الثالث: قانون الإستثمار خلال فترة التسعينيات	94
المطلب الرابع: تعميق استقرار الإقتصاد الكلي 1998-2000	102
خلاصة الفصل	111
الفصل الثالث: الإستراتيجية الجديدة لترقية الإستثمارات قطاعيا للفترة 2001-2014	113
تمهيد	113
المبحث الأول: سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر	114
المطلب الأول: وضعية الإقتصاد الجزائري قبل تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي	114
المطلب الثاني: مفهوم سياسة الإنعاش الإقتصادي	117
المطلب الثالث: وسائل وشروط تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي	118
المطلب الرابع: طبيعة البرامج الإستثمارية العمومية	120

المبحث الثاني: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004	122
المطلب الأول: أهداف برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي	122
المطلب الثاني: مضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي	123
المبحث الثالث: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	135
المطلب الأول: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو	135
المطلب الثاني: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو	136
المبحث الرابع: برنامج توطيد النمو 2010-2014	152
المطلب الأول: أسباب المتبقى من البرنامج	152
المطلب الثاني: الموارد التمويلية لبرنامج توطيد النمو	154
المطلب الثالث: إجراءات التحكم في الإنفاق العمومي خلال تنفيذ برنامج توطيد النمو	154
المطلب الرابع: مضمون برنامج توطيد النمو	155
خلاصة الفصل	166
الفصل الرابع:عرض وتحليل التوزيع القطاعي للإستثمارات في الفترة 2001-2014	168
تمهيد	168
المبحث الأول:تطور التوزيع القطاعي للإستثمار في الفترة 2001-2014	169
المطلب الأول: توزيع المشاريع الإستثمارية حسب قطاع النشاط	169
المطلب الثاني: توزيع الإستثمارات حسب القطاع القانوني	171
المطلب الثالث: توزيع المشاريع الإستثمارية بالشراكة مع الأجانب	173
المبحث الثاني: الإتجاهات العامة للنمو في القطاعات الإقتصادية	175
المطلب الأول: تطور تركيبة القيمة المضافة خلال الفترة 2000-2014	175
المطلب الثاني: تطور رصيد الميزانية العمومية في الجزائر خلال 2000-2014	179
المطلب الثالث: مؤشرات التوازن الخارجي	180

المطلب الرابع: التضخم والبطالة	181
المبحث الثالث: دور سياسة الإنعاش الإقتصادي في رفع معدلات النمو في الجزائر	186
المطلب الأول: دور الإستثمار في رفع معدل النمو الإقتصادي	186
المطلب الثاني: معوقات الإستثمار في الجزائر	188
المطلب الثالث: أفاق النمو الإقتصادي الفعلي والمستديم	190
خلاصة الفصل	198
خاتمة	200
قائمة المصادر والمراجع	206

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال.

رقم الشكل	البيـــان	الصفحة
1-1	مناخ الإستثمار وسياسة الإستثمار	42
2-3	تطور حجم الإستثمارات العمومية خلال فترة 2001-2014	121
3-3	التوزيع القطاعي السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004	124
4-3	الإعتمادات القطاعية لبرنامج دعم النمو 2005-2009	141
5-3	الإعتمادات المالية لبرنامج توطيد النمو 2010-2014	158
6 -4	متوسط تركيبة القيمة المضافة خلال الفترة 2000- 2014	176
7 -4	تطور رصيد الميزانية العمومية في الجزائر للفترة 2000- 2014	179
8 -4	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2000- 2013	180
9 -4	تطور المديونية الخارجية في الجزائر للفترة 2000- 2013	181
10 -4	تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة 2000- 2013	182
11 -4	تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 2000- 2014	184

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1- 2	إستثمارات المخطط الثلاثي بالأسعار الجارية قطاعيا للفترة 1967-1969	**59**
2 -2	هيكل توزيع استثمارات المخطط الرباعي الأول حسب القطاعات 1970-1973	**61**
3 -2	استثمارات المخطط الرباعي الثاني بالأسعار الجارية حسب القطاعات للفترة 1974-1977	**63**
4 -2	استثمارات سنتي 1978-1979 بالأسعار الجارية للفترة حسب القطاعات	**64**
5 -2	حصيلة الإستثمارات الجزائرية قطاعيا للفترة 1967-1979	**65**
6 -2	مساهمة القطاع العام والخاص في الإنتاج الداخلي الخام خلال 1969-1978	**66**
7 -2	توزيع الإستثمارات الصناعية المتوقعة والمحققة للفترة 1967-1977	**66**
8 -2	هيكل توزيع استثمارات المخطط الخماسي الأول حسب القطاعات 1980-1984	**72**
9 -2	هيكل توزيع استثمارات المخطط الخماسي الثاني حسب القطاعات 1985-1989	**73**
10 -3	مضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004	**123**
11 -3	القطاعات المستفيدة من مخصصات برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	**126**
12 - 3	مناصب العمل المتوقع توفيرها ضمن برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	**127**
13 -3	توزيع الإعتمادات المالية المخصصة لبرنامج التنمية المحلية	**128**
14 -3	مناصب العمل المتوقع استحداثها من قبل برنامج التنمية المحلية	**129**
15 -3	توزيع الإعتمادات المخصصة لبرنامج التشغيل والحماية الإجتماعية	**130**
16 -3	القطاعات المستفيدة من برنامج تنمية الموارد البشرية	**131**
17 -3	توزيع الإعتمادات المالية المخصصة لقطاع الفلاحة	**132**
18 -3	توزيع الإعتمادات المالية المخصصة لقطاع الصيد البحري والموارد المائية	**133**
19 -3	السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004	**134**

20 -3	مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009	137
21 -3	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	140
22 - 3	توزيع حجم الإستثمارات العمومية على المجالات القطاعية في برنامج توطيد النمو 2010-2014	157
23-4	توزيع المشاريع الإستثمارية حسب قطاع النشاط للفترة 2002-2016	169
24 -4	توزيع الإستثمارات حسب القطاع القانوني للفترة 2002- 2016	171
25 -4	تطور القيمة المضافة بين مختلف القطاعات للفترة 2000- 2010	172
26 -4	توزيع المشاريع بالشراكة للفترة 2002- 2016	173
27 -4	تطور تركيبة القيمة المضافة خلال الفترة 2000- 2014	175
28 -4	توزيع العمالة على القطاعات الإقتصادية للفترة 2001-2014	183

مقدمة

مقـدمــة:

عرف الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال تحولات هامة أملتها الظروف التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية والدولية وهذا على كافة الأصعدة الإقتصادية الإيديولوجية والسياسية فنجدها غداة الإستقلال قد تبنت إستراتيجية وفق نظرة إشتراكية قائمة على أساس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على الإقتصاد، إلا أن هذه السياسة باءت بالفشل وأصبح الإقتصاد الوطني يعاني من إختلالات هيكلية كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي إبتداءا من سنة 1986 بفعل الأزمة النفطية المعاكسة وتأثيرها السلبي على الإقتصاد الجزائري الذي دخل في أزمة حادة دفعت بالجزائر إلى تبني خيار إقتصاد السوق كبديل للإقتصاد الموجه.

وقد رافق هذا التحول قيام الجزائر بجملة من التدابير والإصلاحات الإقتصادية المتتالية والواسعة والتي مست جميع جوانب النشاطات الإقتصادية بمختلف القطاعات سواء تلك الإصلاحات التي كانت بإرادة الدولة أو ما اصطلح عليها بالإصلاحات الذاتية والتي بدأت معالمها منذ سنة 1986، أو التي جاءت في إطار الإتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، كما أن مسار الإصلاحات لم يتوقف بإنهاء تطبيق برامج التعديل الهيكلي سنة 1995 الذي طبق من قبل الجزائر تحت إشراف صندوق النقد الدولي، بل تواصل مع بداية الألفية الثالثة بجملة من الإجراءات وعدد من البرامج التنموية ولازال التغير مستمرا ومتواصلا إلى حد اليوم، حيث أن الإقتصاد الجزائري يشهد حاليا إنفتاحا متزايدا على العالم الخارجي.

وخلال كل مراحل التنمية الإقتصادية في الجزائر، كان للإنفاق الحكومي الدور البارز في تحقيق الأهداف التنموية كصورة من صور تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وأداة من أدوات تنفيذ البرامج الحكومية.

إشكالية الدراسة:

قامت الجزائر كغيرها من الدول بوضع خطط وبرامج إستثمارية بعدما إستعادت دورها الإقتصادي في نهاية التسعينيات والذي تجلى في تسارع معدلات الإنفاق الإستثماري مقارنة بما كان ينفق من قبل، وبحلول سنة 2000 ونتيجة للرخاء المالي الذي شهدته الدولة، بعدما عرفت أسعار المحروقات في أسواق النفط العالمية إرتفاعا مستمرا لم يشهد له مثيل، ما شجع الإتجاه الجديد للدولة في إعداد برامج ومخططات إستثمارية طويلة المدى بإعتمادات مالية ضخمة، تمثلت أساسا في برامج: الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009، ليليه برنامج توطيد النمو الإقتصادي خلال الفترة 2010-2014، أين كان الهدف الرئيسي من هذه البرامج زيادة معدلات النمو الإقتصادي.

مما سبق، يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

هل سياسة الإستثمار في الجزائر تراعي كافة القطاعات أم أنها تهتم ببعض القطاعات الإستراتيجية فقط؟

الأسئلة الفرعية للدراسة:

للإجابة على هذا التساؤل الذي يمثل إشكالية الدراسة، نورد الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم المراحل التي مرت بها الإستثمارات العمومية في الجزائر؟
- ما لمقصود ببرامج الإستثمارات العامة، وما هي أبرز الأهداف المعلنة لهذه البرامج؟
- ماهي القطاعات التي أعطتها الحكومة أولوية كبيرة، وما هي القيود التي تحول دون إحداث توازن إستثماري في القطاعات؟
- هل إستطاعت الحكومة الجزائرية عبر برامجها ومخططاتها التنموية تحقيق أهدافها؟
- ما هو الدور الذي لعبته البرامج الإستثمارية منذ بداية الألفية في دعم النمو الإقتصادي في الجزائر؟
- هل أن إختلاف المؤهلات بين القطاعات هو السبب في ذلك؟

فرضيات الدراسة:

قبل التطرق إلى تحليل الموضوع وتبيان أهم عناصره يجب وضع الفرضيات التي تعتمد عليها الدراسة:

- الإستثمار ليس عملية ظرفية مرتبطة بمرحلة إقتصادية معينة، بل هو عملية مستمرة فمهما اختلفت طبيعته وأهدافه من مجتمع إلى آخر، أو من مرحلة إلى أخرى يبقى الإستثمار هو الذي يخلق القيمة المضافة.

- تختلف سياسات الإنفاق الحكومي على قطاعات الإقتصاد الوطني بإختلاف مراحل التنمية الإقتصادية والأهداف المتبناة في كل مرحلة.

- تولي الجزائر اهتمام وأولوية للقطاعات الإستراتيجية (قطاع المحروقات).

- تهدف الدولة من وراء إطلاقها لهذه المشاريع إلى بناء إقتصاد إنتاج صناعي، زراعي وخدماتي من خلال توظيف الإدخارات المالية المتراكمة بهدف إرساء نمو مستدام ومولد للكثير من مناصب الشغل.

- تكاليف البرامج الإستثمارية كانت أكبر من نتائجها المحققة.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة كونها تبحث لإعطاء تفسير وتقييم لمرحلة هامة وحساسة في تاريخ الإقتصاد الوطني، خاصة بعد سنة 1999 والتي عرفت فيها المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية الكلية نوعا من الإستقرار، حيث تقوم هذه الدراسة بإعطاء صورة تقييمية حول دور الدولة من خلال الإستثمارات العمومية في دعم توجهات السياسة الإستثمارية.

أهداف الدراسة:

أما عن أهداف الدراسة، فهي تحاول الوصول إلى مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- الإطلاع على برنامج الإنعاش الإقتصادي وكيفية توزيعه على القطاعات الفعالة في الإقتصاد الجزائري.

- تقييم نتائج هذه البرامج التنموية على الإقتصاد الوطني من خلال دراسة مؤشراته الكلية.

منهج الدراسة:

تطلبت نوعية هذه الدراسة الإعتماد على منهج متنوع من أجل جعله متوافقا مع محاور البحث المختلفة، حيث يستند بالدرجة الأولى على الوصف والتحليل، وصفي عند استعراض مختلف المفاهيم التي شكلت مدخلا للدراسة ومختلف الفصول، وتحليلي عند التطرق إلى شرح وتفسير بعض الإحصائيات التي تم معالجتها.

قد استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي والذي يحاول فيه إبراز إتجاهات سياسة الإستثمار في الجزائر حيث أن المنهج التحليلي يقارن ويفسر الظواهر للوصول إلى تعميمات ذات مغزى يزداد بها رصيد المعرفة وقد اعتمدت الدراسة على جمع البيانات من مصادرها من خلال الإطلاع على الكتب والمجلات المتخصصة والدوريات والمقالات والتقارير الرسمية الصادرة عن المؤسسات الحكومية المحلية والدولية والأبحاث والدراسات السابقة وعن طريق تصفح مواقع على شبكة الأنترنت وتحليلها عبر استخدام الجداول والرسوم المناسبة لتسهيل فهم الأرقام وتسهيل المقارنات ذات الأهمية.

الدراسات السابقة:

تتمثل أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة أو أحد الجوانب المتعلقة به في:

بابا عبد القادر: أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية تحت عنوان سياسة الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التحولات العالمية الراهنة، جامعة الجزائر 2003-2004 ركزت هذه الدراسة على سياسة الإستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر وأثرها على التنمية الإقتصادية في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة من عولمة وانفتاح على الإقتصاد العالمي ومن أهم النتائج التي توصل إليها أن الإستثمار في الجزائر ما يزال أحادي التصدير والمتمثل في المحروقات، أي أن سياسة الإستثمار لم تصل بعد إلى الأهداف المرجوة منها، وهي تنمية القطاع خارج المحروقات الذي لا يزال يشكل نسبة ضئيلة من مجموع الصادرات.

لعبني عمر: أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تحت عنوان إشكالية الإستثمار في الجزائر من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، جامعة الجزائر 2005-2006. تناولت هذه الدراسة تحول الجزائر من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، وفتح المجال أمام الإستثمار الوطني الخاص والأجنبي للمساهمة في عملية التنمية الإقتصادية، من خلال استراتيجية التنمية التي اعتمدتها الجزائر في ظل الإقتصاد المخطط وفي ظل التحولات الإقتصادية بتطبيق ميكانيزمات إقتصاد السوق

نهاية الثمانينات، أما أهم النتائج التي توصلت إليها، فهي أن الإقتصاد الوطني يعتمد على خاصية تصدير منتوج وحيد، يتمثل في المحروقات بإعتباره المصدر الرئيسي لإيرادات خزينة الدولة وتمويل الإستثمارات العمومية.

منصوري الزين: أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية آليات تشجيع وترقية الإستثمار كأداة لتمويل التنمية الإقتصادية، جامعة الجزائر 2006، تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الإستثمار والتنمية الإقتصادية ومن ثم أثر آليات تشجيع وتطوير الإستثمار على التنمية والنمو الإقتصادي في الجزائر، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن مناخ الإستثمار في الجزائر يتسم بالكثير من المعوقات والصعوبات كمشكل الحكم الراشد، البطء في الإصلاحات الإقتصادية خاصة المالية والمصرفية، تعطل برنامج الخوصصة، مشكل العقار الصناعي ومشكل القطاع الموازي ذو الحجم المعتبر، مشكل الرشوة والفساد، التأخر في البنى التحتية ونظام العدالة غير الفعال وغيرها.

وان التنمية السليمة يجب أن تعتمد على جهود القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء في شكل تكاملي عن طريق الحوار بين القطاعين وبعيدا عن الخلاف والتنافر بينهما الذي يؤدي إلى إجهاض عملية التنمية.

حيث ركز في دراسته على أن عملية تطوير وترقية الإستثمار بكل أشكاله ومصادره هي المرتكز لإحداث هذه التحولات.

سعد عجيل شهاب: مقالة بعنوان مؤشرات الإستثمار في إقليم كوردستان العراق مقارنة بين المحافظات والقطاعات للمدة 2006-2011 كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة تكريت توصل الباحث إلى أن قطاع الإسكان استحوذ على أكبر عدد من المشاريع أي بنسبة 33% من مجموع المشاريع ثم يليه قطاع الصناعة، ثم التجارة ، ثم السياحة، أما بالنسبة لمشاريع قطاع الزراعة والصحة والتعليم والخدمات فلم تتجاوز نسبتهم 13%، حيث أثبتت نتائج الباحث أن الإستثمارات كانت كبيرة إلا أن توزيعها كان متفاوتا بين القطاعات والمحافظات.

محمد مسعى: مقالة بعنوان سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث العدد 2012/10 توصل الباحث إلى أثر سياسة الإنعاش الإقتصادي على النمو لم يكن قويا بالدرجة المتوقعة إذ تبين أن قطاع المحروقات لازال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام، وأن النمو خارج المحروقات بقي هشا بإعتباره منشطا إلى كبير بواسطة الإستثمارات العمومية (في مجال البنى التحتية خاصة) وأن مساهمة قطاع الصناعة في النمو كانت على العموم ضعيفة.

أقسام الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع وإثرائه وتحليل الإشكالية المحددة في البحث وتأكيد أو نفي الفرضيات المقترحة، إعتمدت الدراسة على التحليل المنهجي التالي الذي يتضمن مقدمة وأربعة فصول وخاتمة.

الفصل الأول تحت عنوان الإستثمار-سياسة الإستثمار (إطار مفاهيمي) يتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث، تطرقنا في الأول فيه إلى ماهية الإستثمار بمختلف تعاريفه وخصائصه وأهميته وأنواعه، ثم في الثاني إلى محدداته ومخاطره والعوامل المشجعة له، وفي الأخير تناولنا سياسة الإستثمار ومناخه من خلال تعريفها وأهدافها.

الفصل الثاني تناولنا فيه الأولويات القطاعية لسياسة الإستثمار في الجزائر للفترة 1962-2000 وتضمن ثلاث مباحث، المبحث الأول خصصناه لمرحلة البناء الإقتصادي للفترة 1962-1979، أما المبحث الثاني فاستعرضنا فيه مرحلة إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني للفترة 1980-1989، أما المبحث الثالث تناولنا فيه مرحلة الإنتقال من سياسة التوجيه إلى سياسة الإنفتاح.

الفصل الثالث فخصصناه للإستراتيجية الجديدة لترقية الإستثمارات قطاعيا للفترة 2001-2014 وقد شمل أربع مباحث، تعرضنا في الأول إلى سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر، والثاني إلى برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، والثالث إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو، أما المبحث الأخير فاستعرضنا فيه برنامج توطيد النمو.

أما الفصل الرابع فكان حول عرض وتحليل التوزيع القطاعي للإستثمارات في الفترة محل الدراسة 2001-2014 وتضمن ثلاث مباحث، تناولنا في الأول تطور التوزيع القطاعي للإستثمار، ثم تابعنا دراستنا بالإتجاهات العامة للنمو في القطاعات الإقتصادية وفي الأخير استعرضنا دور سياسة الإنعاش الإقتصادي في رفع معدلات النمو في الجزائر.

أما الخاتمة فتشمل مختلف ومجمل النتائج التي توصلنا إليها والإقتراحات والتوصيات بعد التطرق إلى الفصول السابقة.

الفصل الأول

الإستثمار_ سياسة الإستثمار (إطار مفاهيمي)

الفصل الأول: الإستثمار– سياسة الإستثمار (إطار مفاهيمي).

تمهيد:

يعتبر الإستثمار بمثابة العامل الرئيسي والمحرك الأساسي والديناميكي لعجلة الإقتصاد والتنمية في أي مجتمع، ولذا فإن كل دول العالم على اختلاف أنظمتها السياسية والإقتصادية وتباين درجة تقدمها الإقتصادي وثرائها تولى موضوع الإستثمار عناية فائقة، وتحرص دائما على تحقيق معدلات عالية ومستمرة من الإستثمار، ذلك أن استمراريته وبمعدلات متصاعدة هو وحده الكفيل بتحريك عجلة النمو وتحقيق أهداف المجتمع وطموحاته الإقتصادية والإجتماعية.

لذلك نجد أن البحث عن سبل تشجيع وتنشيط الإستثمار من الإنشغالات الكبرى للحكومات بهدف وضع السياسات الإقتصادية الملائمة لذلك خاصة في الدول النامية التي تسعى جاهدة لتهيئة البيئة والظروف المناسبة التي يمكن أن تساعد على إستقطاب المدخرات الوطنية أو الإستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى الأهداف التي تتحقق من ورائها عوائد. ومن أجل إثراء وتحليل موضوع الإستثمار، إرتأينا أن نتطرق في هذا الفصل المعنون الإستثمار–سياسة الإستثمار (إطار مفاهيمي) إلى ثلاث مباحث:يتضمن المبحث الأول مفهوم الإستثمار، مبادئه، أهميته وأهدافه، أما في المبحث الثاني فكان حول أنواع الإستثمار ومحدداته والعوامل المشجعة له ومخاطره، أما المبحث الثالث فتمحور حول سياسة الإستثمار ومناخه.

المبحث الأول:ماهية الإستثمار.

يعتبر الإستثمار بمفهومه الواسع حجر الزاوية في إقتصاديات الدول نظرا للدور الذي يلعبه في عملية التنمية الإقتصادية بإعتباره المتغير البارز والحاسم في تحديد معدلات النمو الإقتصادية، فزيادة معدلات الإستثمار تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم زيادة قدرة الدولة على إنتاج مزيد من السلع والخدمات مما يترتب عليه زيادة في الدخل الحقيقي للمجتمع وزيادة قدرة الإقتصاد الذاتية على التطور بصورة مستمرة.

المطلب الأول: مفهوم الإستثمار.

يعتبر الإستثمار ظاهرة إقتصادية نالت إهتمام العديد من المفكرين والكتاب الإقتصاديين، الذين إختلفوا في تحديد مفهومه، فتعددت بذلك تعاريفه إلا أنها تضمنت الكثير من التشابه.

الفرع الأول:تعريف الإستثمار.

حيث ينظر للإستثمار بإعتباره توجيه الموارد المتاحة من أجل تعظيم المنفعة الكامنة في هذه الموارد، وذلك لأن الموارد المتاحة تشتمل على إشباع الحاجات الأساسية والكمالية للإنسان. وعند تأجيل الإنتفاع من هذا المورد في الوقت الحالي لوقت أخر يسمى فترة الإستثمار، فإن من المتوقع أن يتم الحصول على إشباع أكبر لهذه الإحتياجات.

والإستثمار بإعتباره تضحية بقيم مالية مؤكدة في الحاضر في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل. إن هذا يشير إلى أن المستهلك يضحي في الوقت الحاضر بالإنتفاع بجزء من دخله إلى وقت أخر لاحق، بدافع أنه سيحصل على منفعة أكبر من المنفعة التي يمكن الحصول عليها حاليا من الجزء من الدخل الذي أجل الإنتفاع منه، لأن الجزء من الدخل سوف يزداد نتيجة تشغيله واستخدامه وفق أسس وقواعد معينة.[1]

و هناك العديد من التعريفات للإستثمار نذكر منها ما يلي :

[1]مروان شموط، كنجو عبود كنجو، **أسس الإستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،القاهرة ، 2008، ص6.

عرف **كينز** الإستثمار على أنه " الزيادة في التجهيزات الرأسمالية، وهذه الزيادة تمس رأس المال الثابت والمتداول أو رأس المال السائل".

عرفه **برادل** "الإستثمار هو العملية التي تخص بشكل عام التدخل الفعال لمتعامل أدمي الذي يهدف الى خلق رأس مال، بمعنى آخر منتوج دائم يقدم طمأنينات موزعة على مدة زمنية".[1]

كما عرف **الدكتور حسين عمر** الإستثمار على أنه " عملية ناتجة عن تدخل نشاط العميل الذي له هدف خلق رأس المال بمعنى الممتلكات الدائمة التي تسبب في إشباع الرغبات المختلفة ".[2]

ويعرفه **الدكتور إبراهيم متولي حسن المغربي** الإستثمار على أنه "عملية مقرونة بإضافة أو تطوير أو تحديث لأصل من الأصول بهدف زيادة أو إحلال أو تجديد لطاقة قائمة، وأن هذه العملية تدر دخلا يستخدم لإشباع حاجات حالية أو مستقبلية".[3]

وحسب **الدكتور محمد مطر**" يقصد بالإستثمار التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي، وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع إستهلاك مستقبلي".[4]

مما سبق يمكن تعريف الإستثمار على أنه:

عملية إقتصادية مدروسة من قبل شخص طبيعي أو قانوني تقوم على أسس أو قواعد علمية أو عقلانية بموجبها يجري توجيه أصول مادية أو مالية أو بشرية أو معلوماتية نحو تحقيق عوائد إقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية أو علمية في

[1] شوام بوشامة، **تقييم وإختيار الاستثمارات**، الطبعة الأولى، دار العزى للنشر والتوزيع، وهران،2003، ص25.
[2] حسين عمر، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص163.
[3] إبراهيم متولي حسن المغربي، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 27.
[4] محمد مطر، **إدارة الإستثمارات الإطار النظري و التطبيقات العملية**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص21.

المستقبل بتدفقات مستمرة عادة تضمن قيما تتجاوز القيم الحقيقية الحالية للأصول الرأسمالية(المطلوبة) وفي ظروف تتسم بالأمان و التأكد قدر المستطاع مع عدم استبعاد هامش مقبول للمخاطر.[1]

ونستخلص من هذا التعريف إلى الحقائق الآتية:

– إن الإستثمار عملية وبالتالي يحمل تحولا ديناميكيا على وفق أسلوب معين يتميز بوجود خصائص؛

– الزمن كمتغير مستقل أساس في تغيير النشاط الإستثماري وما يتبعه من تأثيرات على المتغيرات التابعة؛

– عدم اشتراط التوازن والحل الإستقراري حيث يمكن أن يمر الإستثمار بإختلالات ولأسباب مختلفة؛

– إن الإستثمار عملية إقتصادية حيث أنه مجموعة من النشاطات الإقتصادية تهدف إلى تحقيق عوائد إقتصادية وأنه يقوم على معايير إقتصادية في حساباته المختلفة سواء أكانت لتقييم الجدوى أو لتقويم الأداء؛

– إن الإستثمار يتسم بتعميم القائمين به سواء أكانوا أفرادا طبيعيين(عاديين) وعلى إنفراد أو مجموعات من الأشخاص تدير أعمالهم مؤسسة معينة؛

– إن الإستثمار يقوم على أسس علمية (مدروسة) وفي قواعد محددة (عادة) ويعني ذلك أن القرارات الإستثمارية يتم وضعها وفق مناهج معينة بالإعتماد على دراسات لجدوى المشروع، فتضمن هذه القرارات أعلى حالات الوضوح والتأكد من بين البدائل المتاحة؛

– إن الإستثمار يتناول بالتوجيه الأصول الرأسمالية بمختلف أشكالها: المادية(الإنتاجية المباشرة والبنية التحتية) والمالية(كالأسهم والسندات والخيارات..) والبشرية(القوى العاملة والماهرة والعلمية...) والمعلوماتية(معرفة المواصفات ومعرفة

[1] هوشيار معروف كاكا مولا، **الإستثمارات و الأسواق المالية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص17-19.

الأداء...) وإعتمادا على ذلك فإن الإستثمار يوجه لتحقيق عوائد متباينة ويتوقف نوع هذه العوائد على الهدف الرئيسي للمستثمر وعلى أبعاد التأثيرات الإستثمارية في الإقتصاد أو المجتمع؛

– إن الإستثمار يبحث عادة عن عوائد تتسم بتدفقات مستمرة والتي يفترض بها أن تجري في ظروف واضحة ومستقرة.

الفرع الثاني:مفاهيم الإستثمار.

تتعدد مفاهيم الإستثمار، فهناك الإستثمار بالمفهوم الإقتصادي والإستثمار بالمفهوم المالي والمحاسبي وكذا القانوني وبذلك سوف نميز بين مفاهيم الإستثمار التالية.[1]

1–مفهوم الإستثمار بالمعنى الإقتصادي: هو عبارة عن تيار من الإنفاق على السلع الرأسمالية الثابتة الجديدة التي تؤدي إلى خلق قيمة مضافة وتوفير مناصب عمل جديدة (إضافية) أي إستثمار منتج ويتمثل ذلك في:

1–1– التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت: ويشمل الآلات والمعدات وأجهزة مختلفة مباني وعقارات، مصانع جديدة، أشغال عمومية (طرق، مطارات...الخ).

1–2– التغير في المخزون: يعتبر التغير في المخزون مهما جدا حيث أن الإستثمار هو عبارة عن التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت زائد التغير في المخزون وذلك حتى لا تتعطل عملية الإنتاج ويتمثل ذلك في شراء الآلات، قطع الغيار، مستلزمات الالآت لمواجهة المستجدات الإنتاجية الطارئة، المواد الأولية...الخ.

2– مفهوم الإستثمار بالمعنى المالي: هو عبارة عن شراء الأسهم والسندات في السوق المالية بغرض تحقيق أرباح عن طريق الفرق بين ثمن البيع والشراء، وكذلك الإستثمار في البنوك مقابل معدلات فائدة معينة إلا أنه بالنسبة لكينز لا يعتبر ذلك إستثمارا بإعتبار أن الأسهم والسندات لا تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد أي لا تحقق قيمة مضافة لأنها عبارة عن تبادل ملكية بين الأفراد ولا تؤدي إلى خلق مناصب عمل جديدة.

[1] بريبش السعيد، **الإقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2007، ص 133-134.

3– مفهوم الإستثمار بالمعنى المحاسبي: هو عبارة عن السلع التي تبقى بصفة دائمة داخل المؤسسة سواء التي إشترتها أو التي أنتجتها وتنقسم إلى قسمين:

– الثابتات المرتبطة بالإستغلال أي السلع المنتجة من المؤسسة وليست للبيع أو التحويل ولكن تستخدم كوسيلة عمل (أثاث، منقولات مادية، وسائل نقل...الخ).

– الثابتات خارج الإستغلال وهي التي لا تشكل وسائل عمل ولكنها تستجيب لبعض الإهتمامات الأخرى وذلك مثل المنشآت الإجتماعية (مطعم المؤسسة)، شراء الأراضي والعقارات وقاعات الرياضة المختلفة...الخ.

4–مفهوم الإستثمار بالمعنى القانوني: حسب نص المادة رقم 2 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الإستثمار، يقصد بالإستثمار في مفهوم هذا الأمر ما يأتي:[1]

– إقتناء أصول تندرج في إطار إستحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة،

– المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية،

– إستعادة النشاطات في إطار خصصة جزئية أو كلية.

الفرع الثالث:خصائص الإستثمار.

يتميز الإستثمار بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي:[2]

1– تكاليف الاستثمار: وهي كل المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على الإستثمار، وتشمل كافة المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الإستثماري حيث تنقسم إلى نوعين:

[1] الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 يتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة في 22 اوت 2001، ص 5.

[2] منصوري الزين،**آليات تشجيع وترقية الإستثمار كأداة لتمويل التنمية الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزلئر، سنة 2006، ص 23.

1–1– التكاليف الإستثمارية: وهي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع والتي تنفق مع بداية المشروع إلى أن تحقق هذه الأخيرة تدفقات نقدية، وتتمثل في تكاليف الأصول الثابتة، بمعنى كل النفقات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة من أراضي، معدات، مباني والتي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع. بالإضافة إلى تكاليف متعلقة بالدراسات التمهيدية، بمعنى كل النفقات التي تتدفق قبل انطلاق المشروع كمصاريف التصميمات وهذا إلى جانب مجموعة من التكاليف كتكاليف إجراء الدوريات التدريبية .

1–2– تكاليف التشغيل: تندمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للإستثمار، وهي مرحلة التشغيل وذلك بعد إقامته ووضعه في حالة صالحة لمباشرة العمل، فتظهر مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة، لإستغلال طاقات المشروع المتاحة في العملية الإنتاجية مثل: النقل، التأمين، مصاريف المستخدمين والأجور، مصاريف المواد اللازمة للعملية الإنتاجية.

2– التدفقات النقدية: وهي كل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الإستثمار، ولا تحسب هذه التدفقات إلا بعد خصم كل المستحقات عن الإستثمار مثل الضرائب والرسوم ومستحقات أخرى.

3– مدة حياة المشروع: وهي المدة المقدرة لبقاء الإستثمار في حالة عطاء جيد ذي تدفق نقدي موجب. ويمكن الإستناد في تحديد مدة حياة الإستثمار على مدى الحياة المادية بمختلف الوسائل أو بالتركيز على دورة حياة المنتوج وبالتالي على مدى الحياة الإقتصادية للمشروع.

4– القيمة المتبقية: عند نهاية مدة الحياة المتوقعة للإستثمار، نقوم بتقدير القيمة المتبقية له، بحيث تمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية، وتعتبر هذه القيمة المتبقية، إيرادا إضافيا بالنسبة للمؤسسة وبالتالي يضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للإستغلال.[1]

[1] منصوري الزين، مرجع سابق، ص 23.

المطلب الثاني: مبادئ الإستثمار، أهميته وأهدافه.

للإستثمار دور كبير وأهمية في تحريك النشاط الإقتصادي، ويرجع ذلك إلى إستراتيجية الإستثمار التي لها أبعاد إقتصادية على المدى الطويل حيث تختلف أهدافه بإختلاف الجهة التي تقوم بعملية الإستثمار، وذلك بمراعاة مجموعة من المبادئ والأسس قبل إتخاذ القرار الإستثماري.

الفرع الأول:مبادئ الإستثمار.

بما أن الإستثمار هو توظيف للأموال في أصول متنوعة بهدف الحصول على دخل للمستثمر، فعليه أن يراعي في ذلك مجموعة من المبادئ والأسس قبل اتخاذه لقرار الإستثمار، ومن أهم مبادئ الإستثمار ما يلي:

1– مبدأ الإختيار: أن الموارد المتاحة لدى المستثمر (فردا أو مؤسسة) مهما بلغ حجمها، فإنها لابد وأن تتصف بالندرة، بينما تكون الفرص الإستثمارية المتنافسة على إستقطاب تلك الأموال كثيرة ومتعددة في معظم الأحيان لذا يتطلب على متخذ القرار أن يراعي هذه الحقيقة وذلك بإختيار الفرصة الإستثمارية المناسبة التي تتفق مع إستراتيجيته وهدفه من الإستثمار، وذلك من خلال المفاضلة بين تلك الفرص بدلا من أن يوجه أمواله إلى أول فرصة إستثمارية تتاح له.

وعادة فإنه كلما توفرت فرص إستثمارية أكثر أمام المستثمر، كلما توفرت مرونة أكبر أمام متخذ القرار للوصول إلى قرار إستثماري ناجح يضمن تحقيق الأهداف المحددة. [1]

2–مبدأ المقارنة: أي المفاضلة بين البدائل الإستثمارية المتاحة لإختيار المناسب منها وتتم المقارنة بالإستعانة بالتحليل الجوهري أو الأساسي لكل بديل ومقارنة نتائج هذا التحليل لإختيار البديل الأفضل من وجهة نظر المستثمر حسب مبدأ الملائمة.

[1] كاظم جاسم العيساوي، **دراسات الجدوى الإقتصادية وتقييم المشاريع (تحليل نظري وتطبيقي)**، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن،2005، ص 29.

3–مبدأ الملائمة: بعدما يختار المستثمر بين المجالات الإستثمارية وأدواتها وما يلائم رغباته وميوله التي يحددها دخله وحالته الإجتماعية، ويقوم هذا المبدأ على أساس أن لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة إهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره، والتي يكشفها التحليل الجوهري أو الأساسي وهي:

- معدل العائد على الإستثمار؛
- درجة المخاطرة التي يتصف بها ذلك الإستثمار؛
- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأداة الإستثمار.

4–مبدأ التنويع: يلجأ المستثمرون إلى تنويعإ ستثماراتهم وذلك للحد والتقليل من المخاطر الإستثمارية التي يتعرضون لها.[1]

الفرع الثاني: أهمية الإستثمار.

يعتبر موضوع الإستثمار من بين العديد من المواضيع الإقتصادية، الذي حظي بإهتمام كبير من قبل العديد من الإقتصاديين والسياسيين والمفكرين خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ونظرا لمدى أهمية الإستثمار في الحياة الإقتصادية للمجتمع نظهر الأشياء التي تجعل منه ظاهرة هامة فيما يلي:[2]

- مساهمة الإستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية وذلك لأن الإستثمار يمثل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد أو تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن تلك الموارد.
- مساهمة الإستثمار في إحداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، وتكيفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع. ولا يخفي على أحد مدى أهمية التطورات التكنولوجية في تخفيض التكلفة وتقديم الخدمة.

[1] زياد رمضان، **مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص 28-29.
[2] مروان شموط، كنجو عبود كنجو، مرجع سابق، ص 10-11.

– مساهمة الإستثمار في مكافحة البطالة من خلال إستخدام العديد من الأيدي العاملة ومن ثم محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف.

– مساهمة الإستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع لأن الإستثمار في مشروع ما قد يتطلب إقامة بناء أو شق طريق أو إقامة جسر ...الخ وهذا ما يدل على مساهمة المشروعات في إدخال التحسينات المتنوعة إلى بيئة المشروع.

– مساهمة الإستثمار في الأمن الإقتصادي للمجتمع، ويرتبط هذا بتأمين إحتياجات المواطنين من خلال قيام المشروعات الإستثمارية (تقديم السلع والخدمات الأساسية والكمالية)، وتنهي التبعية لمجتمع أخر، كما يساهم الإستثمار أيضا في إستخدام الموارد المحلية كالمواد الخام والموارد الطبيعية.

– مساهمة الإستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة لكي تقوم هذه الأخيرة بصرفها وفق مقتضيات المصلحة العامة.

– مساهمة الإستثمار في تنفيذ السياسة الإقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة.

الفرع الثالث: أهداف الإستثمار.

تختلف أهداف الإستثمار بإختلاف الجهة التي تقوم بعملية الإستثمار، حيث قد يكون الهدف من عملية الإستثمار، هو تحقيق النفع العام كما هو عليه الحال بالنسبة للمشروعات العامة التي تقوم بها الدولة مثل إنشاء مستشفى أو جامعة حكومية ...الخ وقد يكون الهدف من عملية الإستثمار هو تحقيق العائد أو الربح كما هو علية الحال بالنسبة للمشروعات التي يقوم بها قطاع الأعمال.[1]

و يمكن إجمال أهم أهداف عملية الإستثمار في الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية و التكنولوجية بما يلي:

[1] آدم مهدي أحمد، **الدليل لدراسات الجدوى الإقتصادية**، الشركة العالمية للطباعة والنشر، مصر، 1999، ص7.

1– الأهداف الإقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

– زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه وبالتالي تحقيق دخول مناسبة لعوامل الإنتاج فضلا عن زيادة الدخل الوطني؛

– زيادة قدرة الإقتصاد الوطني على تشغيل عوامل الإنتاج، وإيجاد فرص التوظيف للقوى العاملة ورأس المال والأرض والإدارة، بالشكل الذي يحد من البطالة بكافة صورها وأشكالها؛

– تعظيم الربح لأنه يعتبر الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه، كعائد على رأس مال المستثمر ولزيادة نموه وتطوره؛

– زيادة قدرة المشروع على الإستخدام الكفء لعوامل الإنتاج خاصة المواد الخام والطاقة، بإستخدام الطرق التشغيلية والتكنولوجية الحديثة؛

– زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إنتاج المزيد من السلع والخدمات وعرضها في السوق المحلي لإشباع حاجة المواطنين، وكذلك للحد من الواردات والعمل على زيادة قدرة الدولة للتصدير ولتحسين ميزان المدفوعات؛

– تطوير التصنيع المحلي والخدمات المحلية والسلع الوسيطة المنتجة محليا لزيادة قيمتها المضافة وبالتالي زيادة العائد والمردود الإقتصادي.

2– الأهداف الإجتماعية: تتمثل فيما يلي:[1]

– تطوير هيكل القيم وتنسيق العادات والتقاليد بالشكل الذي يتوافق مع إحتياجات التنمية الإجتماعية والإقتصادية؛

– تحقيق التنمية الإجتماعية المتوازنة، في مختلف مناطق الدولة عن طريق إستخدام المشروع الإستثماري كأداة للإسراع بتنمية وتطوير بعض مناطق الدولة؛

– الحد من أشكال البطالة، والقضاء على بؤر الفساد الإجتماعي والأمراض الإجتماعية الخطيرة التي تفرزها البطالة؛

– تحقيق العدالة في توزيع الثروة وناتج تشغيل هذه الثروة على أصحاب عوامل الإنتاج؛

[1] آدم مهدي أحمد، مرجع سابق، ص7.

– تحقيق الإستقرار الإجتماعي والتقليل من حالات التوتر والقلق الإجتماعي، وذلك بتوفير إحتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية.

3– الأهداف السياسية: تتمثل فيما يلي:[1]

– تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى والمنظمات؛

– إيجاد قاعدة إقتصادية تعمل على تعميق وتعزيز الإستقلال الوطني بمضمونه الإقتصادي؛

– زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي للدولة من خلال وجود أساس إقتصادي قوي يرفع من مكانتها السياسية في المجتمع الدولي؛

– تغيير نمط وسلوكيات أفراد المجتمع وإنتظامهم في كيانات ومنظمات ومشروعات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تدعم أمن الوطن؛

– تغذية القدرات الدفاعية والحربية للدولة سواء للإستخدام العسكري أو للإستخدام السلمي.

4– الأهداف التكنولوجية: تتمثل فيما يلي:

– تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية، لتصبح قادرة على الوفاء بإحتياجات الدولة والمواطن؛

– إستيعاب التكنولوجيا وأساليب الإنتاج، التي يتم إستيرادها من الخارج وتطويرها لتصبح مناسبة مع الظروف المحلية؛

– المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي السائد، بتقديم النموذج الأمثل الذي يتم الأخذ والإقتداء به من جانب المشروعات المماثلة والمنافسة؛

– إختيار الأنماط والأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لإحتياجات النمو والتنمية الإقتصادية للدولة.

[1] آدم مهدي أحمد، مرجع سابق، ص7.

المطلب الثالث:أنواع الإستثمار.

يظهر الإستثمار بصيغ وأبعاد وتصنيفات متعددة. وكل ذلك لأن مجال الطلب والتكوين الذي هو رؤوس الأموال يتسم بتباين عناصره والتي تشمل رؤوس أموال مالية ومادية وبشرية وبكافة تفرعاتها المختلفة، بحيث يأخذ أنواع كثيرة ومتنوعة تختلف بإختلاف النظرة إليها وبصورة عامة يمكن التمييز بين عدة تصنيفات منها ما يلي:

1– التصنيف من حيث طبيعة الإستثمار:تصنف الإستثمارات حسب طبيعتها إلى:[1]

1–1–الإستثمار الحقيقي: هو الإستثمار الذي يساهم في زيادة الدخل والناتج القومي ويأخذ شكل سلع رأسمالية(مباني، تجهيزات) يشار إليها على أنها تمثل تخصيص الدخل للإستهلاك المستقبلي بدلا من الإستهلاك الجاري وبالإشتراك مع العنصر البشري تصبح أدوات لتوليد وخلق الدخل المستقبلي.

1–2–الإستثمار المالي: هو توظيف في أصل من الأصول المالية مثل الأسهم، السندات، القبولات...الخ وتركز الدراسات الإستثمارية عادة على هذا النوع من الإستثمارات بإعتباره الأكثر تنظيما وفق مؤسسات وأسواق وسياسات(محلية ودولية) والأكثر استقطابا للنشاطات الإقتصادية(الإنتاجية، التبادلية والتحويلية) على كافة المستويات.

2– التصنيف وفقا لأجالها:يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من الإستثمارات:[2]

2–1– إستثمارات قصيرة الأجل: تكون مدة التوظيف في هذا النوع قصيرة لا تزيد عن سنة، وتتمثل بالإستثمار في الأوراق المالية التي تأخذ شكل أذونات الخزينة والقبولات المصرفية وتهدف هذه الإستثمارات إلى توافر السيولة النقدية إضافة إلى تحقيق بعض العوائد وهي تتميز بتوافر سوق لتداولها وسهولة تحولها إلى نقدية.

2–2–إستثمارات متوسطة الأجل: تكون مدة التوظيف في هذا النوع من الإستثمارات أطول من النوع السابق، حيث قد تصل إلى خمس سنوات.

[1] طاهر حيدر حردان، **مبادئ الإستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص14-15.
[2] مروان شموط، كنجو عبود كنجو، مرجع سابق، ص18-21.

2–3– إستثمارات طويلة الأجل:تتجاوز مدة توظيف الأموال وفقا لهذا النوع من الإستثمارات من خمس سنوات حتى خمسة عشر سنة أو أكثر كتأسيس المشروعات ويكون الغرض الأساسي من هذه الإستثمارات تحقيق عائد مرتفع من خلال الإحتفاظ بالأصول المستثمرة لفترة طويلة نسبيا.

3– التصنيف حسب النشاط الإقتصادي للمستثمرين:و تنقسم بدورها إلى:[1]

3–1–إستثمارات المؤسسات التجارية: أي الإستثمار في المؤسسات التي تعتمد بالدرجة الأساسية على المتاجرة بالسلع والخدمات. وهذا النوع من الإستثمارات واسع الإنتشار في المجتمعات كافة وهو يسهل عملية التبادل بين مختلف الأنشطة.

3–2– إستثمارات المؤسسات الزراعية: أي الإستثمارات في المؤسسات التي يعتمد نشاطها الأساسي على زراعة مختلف أنواع المزروعات وجنيها في المواسم المحددة لها، وهي تعرف بإرتفاع مخاطرها وإنخفاض معدل العائد المتولد عنها نظرا لإعتمادها على العوامل الطبيعية.

3–3–إستثمارات المؤسسات الصناعية: أي المؤسسات التي تقوم بتحويل المواد الخام إلى سلع للإستهلاك أو للإستعمال، وهذا النوع من الإستثمارات ساهم مساهمة كبيرة خاصة في تطوير الدول الصناعية.

3–4–إستثمارات المؤسسات الخدمية: تعتمد على تقديم الخدمات المختلفة للجمهور مثل الماء والكهرباء والإتصالات والنقل. وهذه المؤسسات ذات فضل كبير في تأمين الخدمات الضرورية لعمل المؤسسات الأخرى في القطاعات المختلفة و إستمراريتها.

3–5– إستثمارات المهن الحرة: كالحلاقين والنجارين والحدادين...الخ.

3–6– الإستثمارات العقاريـــة: تقوم على إمتلاك العقارات وبيعها أو إقامة المباني وتأجيرها وبيعها.

4– التصنيف وفقا لحجمها: تنقسم إلى:

[1] طاهر حيدر حردان، مرجع سابق، ص15.

4–1– إستثمارات صغيرة: تتسم بصغر المبالغ التي يتم إستثمارها وكذلك صغر المؤسسات التي تقوم بالإستثمار من حيث حجمها وعدد عمالها و رأس مالها ونتائج أعمالها.

4–2– إستثمارات كبيرة: تكون المبالغ المستثمرة فيها كبيرة وتقوم بها مؤسسات كبيرة في حجمها و انتشارها و رأسمالها وعدد العاملين فيها ونتائج أعمالها.

5– التصنيف وفقا لشكل الملكية: تنقسم إلى ثلاث أنواع:[1]

5–1–إستثمار عام: تقوم به الحكومة كونها مالكة لهذا الإستثمار وقد يسمى أيضا الإستثمار في القطاع العام أو القطاع العمومي. وتتسم عوائد هذا النوع من الإستثمار بالتدني وغالبا ما تهدف الحكومة من خلاله إلى تقديم خدمة معينة للمواطن أو تقديم خدمات ما للإستثمارات الأخرى.

5–2– إستثمار خاص: يقوم به الأشخاص أو الهيئات الخاصة بإعتبارهم المالكين لوسائل الإنتاج فيه، وأكثر ما يميز هذا الإستثمار ارتفاع الحافز على زيادة الإنتاجية وتحقيق معدلات عالية من الأرباح كما يتسم بالمرونة في الإدارة والتنظيم وفي إتخاذ القرارات. وإذا كنا في نظام إقتصادي حر يجب على الحكومة أن تقلص من تدخلها في النشاط الإقتصادي وأن تترك الفرصة للقطاع الخاص لممارسة نشاطاته المختلفة في حدود القانون العام الذي يحكم الإستثمار، ويقتصر دور الحكومة في هذا النظام على ضبط الإجراءات الخاصة بالسياسة المالية والنقدية وذلك مثل تدخل الحكومة من خلال زيادة النفقات أو تقليصها وضبط النظام الضريبي من خلال قوانين المالية السنوية وإجراء تغييرات عليها بما يساعد المؤسسة على زيادة طاقتها الإنتاجية وتخفيض التكاليف وتقديم مساعدات لها إن إقتضت الضرورة. وكذلك ضبط السياسة النقدية من خلال التحكم في عرض النقود ومراقبة الكتلة النقدية وتحسين وسائل الدفع وسياسة القروض ومعدلات الفائدة للإقتراض والإقراض..الخ. وتهدف الحكومة من خلال السياسات السابقة إلى إقناع المؤسسات الإنتاجية

[1] بريبش السعيد، مرجع سابق، ص 136.

بشكل غير مباشر إلى جعل هذه المؤسسات تتصرف بالطريقة التي تساعد على الأقل في المحافظة على مستوى التوظيف(التشغيل) وإستقرار المستوى العام للأسعار.

3-5- الإستثمار المشترك: يجمع ما بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص، حيث يقوم الأفراد هنا بشراء حصص في المؤسسات الحكومية سواء كانت إنتاجية أو حتى خدمية، وفي الكثير من المؤسسات ذات الملكية المشتركة تكون الإدارة من حق الدولة. غير أن هذا النمط من الإدارة أخذ يتراجع في ظل الخوصصة والشراكة الإستراتيجية مع المستثمر الخاص.

6- التصنيف وفقا للجنسية:و ينقسم بدوره إلى:[1]

6-1- إستثمار محلي(وطني): تكون جنسية المستثمرين فيه وطنية أو محلية سواء أكانوا أفرادا أو مؤسسات. ولهذه الإستثمارات أولوية على الإستثمارات الأجنبية في الكثير من الدول والمجتمعات، حيث تحصل في بعض الأحيان على إمتيازات وتسهيلات قد لا يحصل عليها المستثمر الأجنبي.

6-2- إستثمار أجنبي: هو الإستثمارات التي تقوم بها الشركات والهيئات الأجنبية والتي أصبحت في الوقت الحاضر من مصادر التمويل المهمة في المشاريع الإقتصادية للدول خاصة النامية منها. ويأخذ هذا النمط من الإستثمارات شكلين مباشر وغير مباشر.

7- التصنيف وفقا للهدف أو الغرض:تنقسم إلى:[2]

7-1-إستثمارات إحلالية: ويمكن التمييز بين نوعين من هذه الإستثمارات، الأول يهدف إلى إحلال أصول جديدة مكان الأصول القائمة والتي إنتهى عمرها الإنتاجي بالإستهلاك وهذا النوع لا يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للوحدة الإقتصادية بل المحافظة على الطاقة القائمة، أما الثاني فيهدف إلى إحلال أصول قائمة ما زالت صالحة للإستخدام إلا أنها

[1] مروان شموط، كنجو عبود كنجو، مرجع سابق، ص22-23.
[2] عبد الغفار حنفي واخرون، **مدخل معاصر في الادارة المالية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص 46.

تعتبر متقادمة فنيا وهذا النوع من الإستثمار هو الأكثر شيوعا ويرمي أساسا إلى تخفيض تكلفة الإنتاج أو تحسين الأداء ويطلق عليه أيضا إستثمارات بغرض التطوير.

7–2– إستثمارات توسعية: الغرض منها هو تمكين المؤسسة من مواجهة زيادة الطلب في المستقبل، وهذا يتم إما بزيادة الإنتاج القائم دون تغيير في تشكيلة المنتجات الحالية، وإما بإضافة خطوط إنتاج جديدة وهنا تتغير تشكيلة المنتجات القائمة وهذا النوع من الإستثمار يكون الغرض منه زيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة.

7–3– إستثمارات إستراتيجية: وهذا النوع يصعب تقدير عائده المتوقع كميا على عكس الأنواع السابقة وذلك لإرتباطها بعوامل غير مالية من الصعب قياسها ويندرج تحت هذه الإستثمارات ما ترى المؤسسة أنها ضرورية لبقائها وإستمرارها كالإنفاق على البحوث والدراسات المختلفة، أيضا إذا تناول الإنفاق الإستثماري بناء وحدات سكنية للعاملين فرغم أن مثل هذه الإستثمارات لها آثار غير مباشرة على الإيرادات والمصروفات إلا أنه يصعب تقدير المكاسب الناجمة عنها تقديرا كميا دقيقا.

8– التصنيف وفقا لإمكانية قياس العائد منه: تنقسم إلى:[1]

8–1– الإستثمارات الملموسة: وهي الإستثمارات التي يمكن قياس العائد منها مباشرة مثل الإستثمارات في المشروعات الزراعية أو الصناعية أو مشروعات النقل والتشييد.

8–2– الإستثمارات غير الملموسة: وهي الإستثمارات التي يمكن قياس عائدها النقدي مباشرة ولكنها تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية بطريقة غير مباشرة مثل الإستثمارات في مشروعات الصحة والتعليم والبيئة...الخ.

[1] احمد رمضان نعمة الله واخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2001، ص 87.

المبحث الثاني: محددات الإستثمار ومخاطره.

إن عملية الإستثمار ليست كأي فعالية اقتصادية أخرى، نظرا لكونها تتميز بتقلبات سريعة وعنيفة وحادة، وذلك لكثرة المتغيرات والعوامل التي تؤثر فيها، منها عوامل يمكن السيطرة عليها(كالعوامل الداخلية) وهناك عوامل يصعب السيطرة والتنبؤ عنها مثل العوامل الخارجية.كما أن هناك عوامل مشجعة للإستثمار.

المطلب الأول: محددات الإستثمار.

بصورة عامة يمكن إجمال أهم العوامل المحددة للإستثمار بما يلي:

1– الإستثمار وسعر الفائدة: إن الهدف الأساسي لأي إستثمار إقتصادي هو الحصول على مردودية كبيرة أو عالية في الإنتاج، بحيث يجب أن تكون هذه المردودية أكبر من مردودية الموجودات الأخرى أو إستثمار في مجالات أخرى. ويعبر سعر الفائدة على القروض الممنوحة للمستثمرين عن الكلفة المالية الداخلة في قرار الإستثمار، وبهذا يمكن القول أن هناك علاقة عكسية بين معدل الفائدة وحجم الأموال المعدة للإستثمار، بمعنى كلما زاد معدل الفائدة(كلفة استخدام رأس المال) كلما تناقص الإستثمار وهذا لايشجع المستثمرين على الإستثمار بإعتبار أن معدل الفائدة للإقتراض بمثابة تكلفة[1].

بعبارة أخرى فإننا نتوقع أن يكون سعر الفائدة مؤثرا قويا عل مستوى الإستثمار، و لكن لا يعتبر سعر الفائدة العامل الوحيد المؤثر على قرار الإستثمار بل أن هناك عوامل أخرى تلعب دورا أكثر أهمية في تشكيل توقعات رجال الأعمال حول كيفية ممارسة نشاطهم الإستثماري بصورة مربحة و تأثير سعر الفائدة هنا أنما يكون خلف ستار العوامل الأخرى المؤثرة في إصدار القرار الإستثماري.

1–1– وظائف سعر الفائدة: يؤدي سعر الفائدة الوظائف التالية:

[1] بريبش السعيد، مرجع سابق، ص 139-140.

– تحفيز المدخرين وتشجيعهم على ضخ مدخراتهم إلى وحدات العجز، الأمر الذي يؤدي إلى دفعهم على الإدخار، الذي إذا تم توجيهه نحو الفرص الإستثمارية مما ينعكس على تنشيط الإنتاج وتخفيض معدلات البطالة.

– زيادة كفاءة إستخدام الموارد الإقتصادية من خلال توجيه الأموال المتداولة في الأسواق المالية نحو الفرص الإستثمارية ذات المردودات المتوقعة العالية.

– يعمل على تحقيق التوازن في سوق النقد بين كل من عرض النقود والطلب عليها، كون أن معدل الفائدة من العوامل الأساسية المؤثرة في الطلب على النقود.

– فتح الأسواق المالية العالمية أمام تدفق الأموال، ففي حالة إرتفاع معدل الفائدة في بلد ما مقارنة بالبلدان الأخرى فإن ذلك يحفز الأموال وبالمبالغ المسموح بها قانونا، من البلدان الأخرى إلى ذلك البلد لسببين هما:

- جذب الوحدات المقرضة في البلدان الأخرى لإستثمار أموالها في البلد الذي يعطي معدل فائدة أعلى؛
- دفع الوحدات المقترضة إلى البحث عن مصادر أخرى للإقتراض منها بمعدل فائدة متدنية من البلدان الأخرى مقارنة بالبلد المعني.

– تساعد الحكومات من توجيه الإقتصاد الوطني على وفق السياسة المرسومة وبما يضمن تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية. ففي حالة الركود الإقتصادي فإن بإمكان الحكومة من إستخدام أدواتها للضغط على معدلات الفائدة لتنشيط الإنفاق الإستثماري أو الإنفاق على السلع الإستهلاكية المعمرة من خلال توفير القروض بمعدلات فائدة.[1]

2- **الإستثمار والتوقعات:** الواقع أن رجل الأعمال الناجح يبذل قصار جهده للتنبؤ حول مدى توسع السوق في المستقبل المنظور، و تصرفه هذا، إنما ينم عن الثقة في المستقبل المبنية على دراسات، وتوقعات علمية ومدروسة قصد تفادي الخطأ في التقدير والتوقع[1].

[1] بريبش السعيد، مرجع سابق، ص 140.

ذلك أنه لو انزلق رجل الأعمال إلى الخطأ في حدسه حول التوقعات، فأنه يمكن أن يتعرض للجزاءات الجسيمة. مثال ذلك أنه لو قرر رجل الأعمال عدم التوسع في الطاقة الإنتاجية لمنشأته، بينما يتوسع الطلب في السوق على منتج منشأته، فانه يعطي الفرصة لمنافسيه الأكثر إلماما ودراية في بعد نظرهم، والعكس، فلو أن رجل الأعمال قام بإثقال معدات رأسمالية و توسع في الإستثمار، في حين أن هذه النفقات الثابتة لم يقابلها مردود مناسب، فان ذلك لا محالة سوف يؤدي إلى فشل المنشأة في تحقيق الأرباح المجزية، أو إلى تحقيق الخسائر التي تضطرها إلى التوقف عن النشاط الإنتاجي نتيجة سوء التوقعات و التقديرات.

وفي الواقع أن رجل الأعمال يبذل قصارى جهده في التنبؤ حول مدى توسع السوق في المستقبل المنظور، ولكن هناك عوامل أخرى عديدة يمكن أن تؤثر على مدى هذا التوسع في السوق، بخلاف أعداد ودخول مستهلكي منتج المنشأة التي يمارس رجل الأعمال نشاطه الاستثماري والإنتاجي من خلالها التغير في السياسة الضريبية، أو التغير في سياسة الإنفاق الحكومي، أو وجود منتجات بديلة ومنافسة، أو ظهور مجالات جديدة أكثر ربحية وأخرى أقل ربحية أو إبتكار طريقة جديدة لنقل السلع والأشخاص أو أحداث سياسية جديدة هامة تؤثر في الوضع الإقتصادي.

فكل هذه العوامل يمكن أن تؤثر جميعها على توقعات رجل الأعمال بصورة فعالة، ولكن من الصعب التنبؤ بها مسبقا.

وقد تسود بين رجال الأعمال حالة نفسية تدعو إلى النظرة التشاؤمية حول المستقبل، وهذه يمكن أن تتبلور في نقص عام في الإنفاق الإستثماري، كما قد يحدث عرضا أن يكون التفاؤل حول المستقبل هو الشعور السائد بين رجال الأعمال، وأن يتطور هذا التفاؤل في صورة موجة من التوسع في الإنفاق الإستثماري، تنبئ عن توقعات تنكشف فيما بعد على أنها توقعات خاطئة، وأيا كان الأمر فمن المتفق عليه بين المحللين الإقتصاديين أن التوقعات تلعب دورا كبيرا في اتجاهات السلوك الإستثماري سواء أثبتت هذه التوقعات أن لها ما يبررها من عدمه.

[1] حسين عمر، **الإستثمار والعولمة**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، مصر، 2000، ص 51-52.

3– الإستثمار ومستوى الأرباح: تدل المشاهد الملاحظة على أرض الواقع، أن خطط الإستثمار في تكوين رأس المال الثابت في المعدات الرأسمالية تتجاوب مع مستوى الطلب على السلع بدرجة أكبر من تجاوبها مع سعر الفائدة، بمعنى آخر أنه عندما يكون الدخل القومي مرتفعا و الطلب على السلع الإستهلاكية مرتفعا تبعا لذلك يميل رجال الأعمال إلى إنفاق قدر كبير من أصولهم النقدية على الإستثمار، والعكس كذلك في حالة انخفاض الدخل القومي وانخفاض تبعا لذلك الطلب على السلع الإستهلاكية فإن رجال الأعمال يعزف عن الإنفاق على الإستثمار.[1]

وهذا السلوك الإستثماري من جانب رجال الأعمال يجعل الإستثمار دالة للدخل القومي.

أما تأثير الأرباح على الإستثمار، فانه يتجلى بالخصوص في حالة مؤسسات الأعمال تكون غير قادرة على اقتراض الأموال التي تحتاج إليها في نشاطها الإستثماري، أو إذا لم تكن راغبة في اقتراضها، فإنها قد تستخدم التمويل الذاتي، وذلك إعتمادا على الأرباح المحتجزة والغير موزعة وتخصيصها كليا أو جزئيا لتمويل مشاريعها الإستثمارية.

وهذا يعني أن هذا المصدر لأموال الإستثمار يتطلب بطبيعة الحال أن تحقق المؤسسة أرباحا، ومن هنا تقدم الأرباح المحتجزة مصدرا هاما للأموال القابلة للإستثمار، مما يجعل الإستثمار دالة للأرباح .

حيث أن الإستثمار يعتمد على الأرباح المتوقعة لذلك يرتبط ايجابيا بالأرباح المحققة ، كما يحدد التمويل الداخلي الأرباح المتوقعة و يحدد الإستثمار، وذلك خلاف نظرية المعجل (الناتج يحدد الإستثمار) ولذلك تكون السياسات المحفزة لزيادة الأرباح أكثر فاعلية لزيادة الإستثمار (مثل خفض معدلات الضرائب على القروض الإستثمارية) .

كما يتأثر الإستثمار بزيادة الإنفاق الحكومي من خلال الزيادة المحققة، أو خفض معدلات الضرائب على الدخول الشخصية استجابة لهذه الزيادة، مما يزيد الأرباح المتوقعة و بالتالي الإستثمار.

[1] طاهر حيدر حردان، **مرجع سابق**، ص 40.

ذلك أن العلاقة الدالية بين الإستثمار و تحقق الأرباح، لا تنطبق دوما على النحو الذي قدم إذ أن العلاقة السببية بين الإستثمار و الأرباح، قد تكون في الإتجاه المعاكس في بعض الحالات، بمعنى أن الإستثمار قد يكون سلبيا في المستوى المرتفع من الدخل حسب نظرية مضاعف الإستثمار (النظرية الكينزية).

4– الإستثمار ومعدل التغير في الدخل:حسب نظرية المعجل لا يتأثر الإستثمار بمستوى الدخل الوطني بقدر ما يتأثر بمعدل التغير في الدخل الوطني، إن هذه النظرية تبنى على أنه عندما يرتفع مستوى الدخل الوطني فمن الضروري الإقدام على الإستثمار من أجل زيادة الطاقة اللازمة للإنتاج.

تفسير ذلك أن إرتفاع مستوى الدخل الوطني (التغير في الدخل بالزيادة يتضمن زيادة رقم المبيعات بما يعنيه ذلك من زيادة الطلب على سلع الإستهلاك، الأمر الذي يقتضي زيادة إنتاج هذه السلع لمقابلة الزيادة في الطلب عليها، وهذه الزيادة في إنتاج هذه السلع الإستهلاكية تتطلب بدورها زيادة الطاقة الإنتاجية (الإستثمار) بطبيعة الحال.

والنتيجة أن إرتفاع مستوى الدخل الوطني يؤدي إلى إرتفاع مستوى الإستثمار كذلك لأن توقعات المؤسسة على الإتجاه التصاعدي لرفع المبيعات قد تكون توقعات ملائمة[1].

ومن جهة أخرى قد يكون من الدخل متجها نحو الإنخفاض، فقد لايكون من الضروري حتى مجرد إحلال المعدات الرأسمالية عندما تبلى من الإستعمال.

5– درجة المخاطرة:من العوامل الأخرى المحددة للإستثمار هي درجة المخاطرة، إذ أن كل عملية إستثمار، لابد وأن يرافقها مستوى معين من المخاطرة، وكما قلنا بأن هناك علاقة وثيقة بين درجة المخاطرة والعائد المتوقع، وبين درجة المخاطرة وفترة الإستثمار. وعلى هذا الأساس يلاحظ، أنه على الرغم من القوانين المشجعة للإستثمار وإصدار التشريعات والضمانات في الدول النامية، إلا أنه يلاحظ أن الإستثمارات الأجنبية في الدول النامية ظلت قليلة، نتيجة لارتفاع درجة المخاطرة فيها.

[1] حسين عمر، **الإستثمار والعولمة**، مرجع سابق، ص 54.

6– الإستقرار السياسي: يلعب الإستقرار السياسي دورا كبيرا ومؤثرا على الإستثمارات والمستثمرين داخل البلد المعني، ويعتمد على درجة المخاطر السياسية التي تختلف من دولة إلى أخرى، ويمكن قياس هذه المخاطر من خلال دراسة التغيرات السياسية في هذا البلد وطريقة تداول السلطة وشكل الحكومة وإستقرارها ومستوى العلاقة مع الدول المجاورة والعالم الخارجي، وعلى المستثمر أن يأخذ بعين الإعتبار طبيعة النظام السياسي إضافة إلى العوامل المتعلقة بمدى التجانس السكاني والثقافي والإجتماعي، وذلك لتأثير الإستقرار السياسي على الإنتاج وحجم الطلب والعرض وكلفة مستلزمات الإنتاج وإستمرارية التعاملات والحفاظ على إستقرار الأسواق الداخلية والخارجية، وتلعب إيديولوجية الحكومة دورا كبيرا في إستقرار الإستثمارات من خلال التشريعات المحفزة للإستثمار ودرجة الإنفتاح الإقتصادي وتحقيق إستقرار قيمة العملة.

7– الإستقرار الإقتصادي: يعتبر توفر الإستقرار الإقتصادي في أي بلد، إحدى العوامل الأساسية المحددة للإستثمار ويمكن دراسته من خلال المؤشرات الإقتصادية الكلية المتمثلة في الناتج الإجمالي والتوازن الداخلي والخارجي أي إستقرار السياسات المالية والنقدية للدولة ومدى إعتماد سياسات إقتصادية تدخلية أو إعتماد سياسة الإنفتاح الإقتصادي وإستراتيجية الحكومات بهذا الشأن، ويقاس الإستقرار الإقتصادي بدرجة المخاطر الإقتصادية التي يتعرض لها الإستثمار ومدى كون هذه المخاطر الداخلية تعتمد على عوامل إقتصادية محلية مثل درجة النمو ومعدلات التضخم والسياسات المالية والنقدية للدولة وحجم الإستثمارات الممولة محليا، أو كون المخاطر خارجية، كل هذه العناصر والمؤشرات تؤثر على قرارات الإستثمار والمستثمرين.

8– عوامل أخرى: من العوامل الأخرى المحددة للإستثمار، هو مدى توفر الوعي الإدخاري والإستثماري لدى أفراد المجتمع، وكذلك مدى توفر السوق المالية الفعالة والنشطة، كلما كان ذلك مشجعا للإستثمار.

المطلب الثاني: العوامل المشجعة على الإستثمار.

نتيجة للدور البارز للإستثمار لتفعيل وتيرة النمو الإقتصادي تأتي الحاجة الماسة للتعرف على مجموعة العوامل الإقتصادية التي تلعب دورا كبيرا في التأثير على القرار الإستثماري وفعاليته، هذه العوامل نشطة ومتذبذبة وتحتاج إلى تحديدها بدقة وآليات لتوجيهها ومراقبة أدائها في الإقتصاد حتى تكون تأثيراتها إيجابية بالقدر الذي يحقق أهداف برامج الإستثمار. ومن بين العوامل المشجعة على الإستثمار نذكر ما يلي:[1]

1– السياسة الإقتصادية الملائمة: يجب أن تتسم بالوضوح والإستقرار، وأن تنسجم القوانين والتشريعات معها ويكون هناك إمكانية لتطبيق هذه السياسة، فالسياسة يجب أن تتوافق مع مجموعة من القوانين المساعدة على تنفيذها، والقوانين يجب أن تكون ضمن إطار محدد من السياسة الشاملة. إن الإستثمار يحتاج إلى سياسة ملائمة تعطي الحرية، ضمن إطار الأهداف العامة للقطاع الخاص في الإستيراد والتصدير وتحويل الأموال والتوسع في المشاريع، و يجب أن تكون مستقرة، ومحددة، وشاملة. وهذا يعني أن تشجيع الإستثمار لا يتحقق في قانون وإن إحتوى الكثير من المزايا والإعفاءات والإستثناءات بل يتحقق نتيجة جملة من السياسات الإقتصادية المتوافقة التي توفر مستلزمات الإنتاج بأسعار منافسة من ناحية، وتؤمن السوق والطلب الفعال لتصريف المنتجات من ناحية أخرى. وهذا من الممكن أن يتوقف على:

- إعادة توزيع الدخل وزيادة حصة الرواتب والأجور؛
- تشجيع التصدير وإزالة كافة العقبات من أمامه؛
- تطوير إجراءات التسليف و تنشيط المصرف الصناعي، وتخفيض سعر الفائدة على القروض المقدمة للصناعيين، بشكل يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج و يسمح للمنتجات بالمنافسة الخارجية.

ومن الجدير بالإشارة كذلك إلى أن الظروف الإقتصادية الخارجة لها دورها في الإستثمار الداخلي مثل أسعار الفائدة العالية، ومعدل الأرباح، وظروف الإستثمار من حيث حرية خروج رأس المال ونقل الملكية في الدول الأخرى.

[1] ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الإستثمار**،الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، 2011، ص 23.

2– البنية التحتية اللازمة للإستثمار: وخصوصا المناطق الصناعية الملائمة من حيث توفر الكهرباء والماء والمواصلات والإتصالات، بدرجة أفضل إن لم تكون مساوية لأغلب دول العالم. نظرية التنمية الاقتصادية تشير إلى ضرورة توفر حد أدنى من هذه البنية ووضعها تحت تصرف المستثمرين بأسعار معتدلة لكي تستطيع الإستثمارات المنتجة مباشرة الإنتاج بتكاليف منافسة. ويندرج ضمن البنية التحتية ضرورة توفر الكفاءات والعناصر الفنية، والمصارف الخاصة، وأسواق الأسهم و الأوراق المالية.

ومن المهم أن تكون أسعار عناصر الإنتاج من كهرباء ومياه واتصالات وإيجارات وقيمة أراضي قليلة بحيث تشجع المستثمرين وتوفر في تكاليف الإستثمار.

3– بنية إدارية مناسبة بعيدة عن روتين إجراءات التأسيس والترخيص وطرق الحصول على الخدمات المختلفة: بحيث تنتهي معاناة المستثمرين الذين يحصلون على موافقة مكتب الإستثمار من دوامة الحصول على تراخيص مختلفة من وزارة الكهرباء والصناعة والتموين والبلديات، إن هناك ضرورة لمساعدة المستثمرين وتخليصهم من مشقة متابعة هذه الإجراءات عن طريق توفير نافذة واحدة ضمن مكتب الإستثمار تنهي للمستثمرين كافة الإجراءات المتعلقة بالوزارات الأخرى.[1]

[1] ماجد أحمد عطا الله، مرجع سابق، ص 23.

المطلب الثالث:مخاطر الإستثمار.

مخاطر الإستثمار هي عدم التأكد من تحقق العائد المتوقع من وراء الإستثمار بل قد تمتد تلك المخاطرة لتشمل المال المستثمر(رأس المال) بالإضافة إلى العائد المتوقع، و يمكن التمييز بين نوعين من المخاطر:[1]

1– المخاطر المنتظمة: هي ذلك الجزء من المخاطر التي يتعرض لها الأصل الإستثماري والتي تسببها عوامل تؤثر على السوق ككل، وهذه المخاطر لا يمكن إزالتها أو التقليل منها عن طريق تنويع الإستثمارات لأنها تتعلق بنظام السوق ككل و ليس بشركة أو قطاع معين. ومن بين العوامل المؤثرة نذكر ما يلي:

1–1– أسعار الفائدة: هي التغيرات التي تحدث في العوائد نتيجة تحركات أسعار الفائدة، فإذا ما ارتفعت أسعار الفائدة في السوق بعد تنفيذ الإقتراح الإستثماري، فسوف يرتفع الحد الأدنى لمعدل العائد المطلوب على الإستثمار عما كان عليه قبل اتخاذ قرار قبول الإقتراح الإستثماري، و هذا يعني أن جزءا من أموال الشركة أصبح غارقا في إستثمارات ينتج عنها عائد يقل عن العائد السائد في السوق.

1–2– عامل التضخم: هو عبارة عن هبوط القوة الشرائية للدخل الناتج من الإستثمار نتيجة الإرتفاع المتسارع في مستوى الأسعار في الإقتصاد ككل فإذا كان معدل التضخم مرتفعا فإن هذا يدل على انخفاض القوة الشرائية للعملة وينتج عن هذا تغير العوائد المتوقعة نتيجة لإرتفاع معدلات التضخم.

1–3– عوامل السوق: تؤثر حركة السوق على عوائد الإستثمار وذلك نتيجة للمخاطر التي تصاحب وقوع أحداث غير متوقعة بصفة عامة كالمضاربة في الأوراق المالية و التغيرات السياسية والحروب وغيرها، هذه العوامل تؤثر في سلوك المستثمر حيث ينتقل هذا الأسلوب إلى التعامل مع السوق مما يجعل الأسعار تتغير و هذا يحمل معه مخاطر محددة مصدرها عدم التأكد بالنسبة لمستوى الأسعار في المستقبل.

[1] قاسم نايف علوان، **إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012، ص 63-65.

1–4– تغير المناخ العام: ويقصد به إحتمال وقوع بعض الأحداث المهمة محليا أو عالميا، كإجراء تغيرات جوهرية في النظام الإقتصادي للدولة ذاتها أو لدولة أخرى تربطها علاقة وثيقة أو اتفاقيات تجارية...الخ هذه الأحداث قد تؤثر على الحالة الإقتصادية للدولة و بالتالي تؤثر على التدفقات النقدية للإستثمارات.

2– المخاطر غير المنتظمة:هي المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة أو قطاع معين وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الإقتصادي ككل، وبالتالي فهي المخاطر التي يمكن التقليل منها عن طريق تنويع الإستثمارات. وتتأثر بالعديد من العوامل نذكر منها:[1]

2–1– المخاطر الصناعية: وهي مخاطر ناتجة عن عوامل تؤثر في قطاع صناعي معين بشكل واضح وملموس دون أن يكون لها تأثير هام خارج هذا القطاع كظهور اختراعات جديدة وظهور منافسين جدد أو عدم قدرة الشركة على منافسة الشركات الأخرى وكذلك صعوبة توفير المواد الخام وهو ما يترك أثره على التدفقات النقدية للشركة.

2–2– مخاطر الإدارة: إن القرارات الخاطئة التي تتسبب فيها إدارة الشركة تؤدي إلى حدوث آثار سلبية على نتائج أعمال الشركة وبالتالي على العائد على الإستثمار فإتخاذ قرارات خاطئة نتيجة لمعلومات غير دقيقة يؤثر على أرباح الشركة وأيضا الإختلاف بين المصالح والأهداف فيها بين المستثمرين والإدارة يعد من أحد أسباب التغيرات في العوائد، كما تؤثر المشاكل التي تقوم بين أعضاء مجلس الإدارة أو من موظفي الشركة على العائد المتحقق.[2]

2–3– الدورات التجارية الخاصة: ويقصد بها إحتمال تقلب الحالة الإقتصادية الخاصة بالشركة من كساد إلى رواج أو من رواج إلى كساد أو صناعة معينة وتؤثر هذه التقلبات تأثيرا ملحوظا على صافي التدفقات النقدية المتوقعة للإقتراح الإستثماري وعلى صافي القيمة الحالية للإقتراح الإستثماري بالتبعية.

[1] محمد مطر، مرجع سابق، ص 65.
[2] قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص 65.

المبحث الثالث:سياسة الإستثمار ومناخه.

يسعى القائمون على إدارة الإقتصاد الوطني في أي دولة من دول العالم، إلى أن تكون هناك سياسات للإستثمار على درجة عالية من الكفاءة، ذلك لأن زيادة معدل النمو الإقتصادية لن يتحقق بالصورة المطلوبة إلا إذا كانت هناك سياسات للإستثمار تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف من خلال حجم إستثمار معين ونمط محدد لهذا الإستثمار. وتتوقف كفاءة سياسات الإستثمار في تحقيق أهدافها على مناخ الإستثمار الذي ينطوي على المؤشرات والأدوات التي تؤدي إلى نجاح سياسات الإستثمار في تحقيق أهدافها.

المطلب الأول: تعريف سياسة الإستثمار وأهدافها.

من خلال هذا المطلب سوف نوضح المقصود بسياسة الإستثمار وأهدافها على المستويين، مستوى المشروع الإقتصادي ومستوى الإقتصاد الوطني والعوامل المحددة لقيمة ونمط الإستثمار.

الفرع الأول: تعريف سياسة الإستثمار على مستوى المشروع الإقتصادي وأهدافها.

تعرف سياسة الإستثمار على مستوى المشروع بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تحكم وتوجه قرارات الإستثمار على مستوى المشروع لتحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية والتي تعظم عوائده أو أرباحه بل وتحقق أهدافه الأخرى، أي إن كانت الأهداف بأقل تكلفة ممكنة خلال فترة زمنية معينة[1].

وحسب هذا التعريف فإن سياسة الإستثمار على مستوى المشروع الإقتصادي هي عبارة عن منهجية معينة تتمثل في أدوات وأهداف وزمن تتحقق فيه يتبعها صاحب المشروع في إتخاذ القرارات الإقتصادية لتحقيق أهدافه بأقل درجة من المخاطر والتكاليف خلال فترة زمنية معينة.

وفي هذا الصدد تتحدد أهداف سياسة الإستثمار على مستوى المشروع كما يلي:

– وضع الأسس والقواعد والآليات التي يتم بها إتخاذ القرارات الإستثمارية على مستوى المشروع؛

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مبادئ وسياسات الإستثمار**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 162.

– ربط قرار الإستثمار بتحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية التي تعظم العائد على الإستثمار في المشروع وتزيد من أرباحه، بل وتحقق أهدافه الأخرى إن وجدت أهداف أخرى يراد تحقيقها؛

– أن يتم الإختيار بين البدائل الإستثمارية على أساس تحقيق أكبر عائد ممكن للإستثمار وتقليل المخاطر إلى أدنى درجة ممكنة (أي تقليل درجة عدم التأكد) مع تحمل أقل تكلفة إستثمارية ممكنة؛

– تهدف سياسة الإستثمار إلى زيادة قيمة المشروع عبر الزمن، وزيادة معدلات نموه، وتنسق في ذلك مع باقي السياسات الإقتصادية الأخرى على مستوى المشروع مثل إرتباط زيادة الإستثمار بزيادة الطلب المتوقع خلال فترة زمنية معينة، وهناك تنسيق بينهما وبين السياسة التسويقية إذ ترتبط زيادة الإستثمار بزيادة حجم الطاقة الإنتاجية، ومن جهة أخرى وجود سعر بيع لمنتوجات المشروع يعظم الأرباح يدل عن وجود تنسيق بين السياسة الإستثمارية والسياسة السعرية، كما أن هناك تنسيق بين السياسة التمويلية في الحصول على هيكل تمويل أمثل بأقل تكلفة ممكنة، حتى أن البعض يرى أن سياسة الإستثمار والسياسة التمويلية في توفيرهما لمصادر تمويل طويلة الأجل شيئان لا ينفصلان.

الفرع الثاني: تعريف سياسة الإستثمار على مستوى الإقتصاد الوطني وأهدافها.

ينطوي مفهوم سياسات الإستثمار على أنها "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في أي مجتمع لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية وفي إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الإقتصاد القومي، مع توزيع الإستثمارات على القطاعات والأنشطة والأقاليم الإقتصادية بالشكل الذي يحقق أعلى معدل نمو إقتصادي ممكن خلال فترة زمنية معينة"[1].

ومن ناحية أخرى يمكن النظر إلى سياسات الإستثمار على المستوى القومي على أنها عبارة عن"مجموعة من القواعد والمبادئ العامة والتوجهات المركزية التي تحكم العملية الإستثمارية في الإقتصاد الوطني من حيث حجم وأولويات

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **سلسلة الدراسات الإقتصادية: السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي(تحليل كلي)**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 180.

الإستثمار وتوزيع الإستثمار القطاعي والإقليمي، وجنسية الإستثمار وملكيته وإستراتيجيته الإنتاجية ونمط ومصادر تمويله خلال فترة زمنية معينة"[1].

وتعرف أيضا سياسة الإستثمار على أنها تلك السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الإستثمار وإزالة العقبات التي تعيق القرارات الإستثمارية ويدخل في ذلك الإعفاءات الضريبية والإمتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الإستثمارات[2].

من خلال مضمون التعاريف السابقة تتضح لنا مجموعة من الملاحظات أهمها:

– أن القواعد والأساليب و الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة لابد أن تتسم بالوضوح والثبات والإستقرار؛

– أن هناك مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها سياسات الإستثمار على المستوى الوطني، ترتبط بمجموعة من المعايير لتقييم الإستثمار من وجهة نظر المجتمع وتحكم على جدوى الإستثمارات المنفذة من عدمه؛

– أن هناك مناخ إستثمار ينطوي على مجموعة من المؤشرات والأدوات التي تؤدي إلى نجاح سياسات الإستثمار في تحقيق أهدافها من عدمه، وتتوقف كفاءة سياسات الإستثمار على مناخ الإستثمار بمكوناته المختلفة؛

– أن سياسات الإستثمار طالما أنها مجموعة من القواعد والتوجهات المركزية التي تحكم العملية الإستثمارية، فإنها تنطوي على عدة أنواع لسياسات الإستثمار من حيث حجم وأولويات الإستثمار، وتوزيعه القطاعي والإقليمي وجنسية الإستثمار وملكيته وإستراتيجيته الإنتاجية ونمط ومصادر تمويله، أن توجهات سياسات الإستثمار يمكن أن تتغير من فترة لأخرى مع تغير الأولويات والأهداف؛

– أن سياسات الإستثمار لابد أن تكون تحفيزية أي تدفع المستثمرين وقبلهم المدخرين، في القنوات التي تحقق الأهداف المطلوبة وفي المجالات والأنشطة والقطاعات المرغوبة؛

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **سلسلة الدراسات الإقتصادية: السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي(تحليل كلي)**، مرجع سابق، ص 180.

[2] سعيد النجار، **سياسات الإستثمار في البلاد العربية**، صندوق النقد العربي بالإشتراك مع الصندوق العربي الإقتصادي والإجتماعي، الكويت، 1989، 26.

– أن هناك حاجة لوجود سياسات إستثمار على المستوى الوطني تتميز بالكفاءة لتحقيق الأهداف الإقتصادية المطلوبة، وتعمل على توزيع الإستثمارات بين الأنشطة والقطاعات والأقاليم بصورة تحقق أكبر معدل نمو إقتصادي ممكن، وتتعمق الحاجة إلى سياسات الإستثمار ذات الكفاءة من منطلق أن أثارها تقع على المجتمع ككل وأن أي خطأ في تصميم السياسة يؤثر على المجتمع ككل، فعلى سبيل المثال إذ لم تساهم سياسات الإستثمار في تحقيق هدف التوظيف بالصورة المطلوبة فإن ذلك يؤدي إلى وجود مشكلة البطالة بما تحمله من آثار عديدة تؤثر على المجتمع كله غالبا؛

– أن أهداف سياسة الإستثمار تتحقق غالبا في تحقيق أكبر معدل نمو إقتصادي ممكن وتحقيق التوظيف الكامل، وزيادة القيمة المضافة الوطنية(الناتج الوطني) والمساهمة في دعم ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة الوطنية بخلاف بعض الأهداف الفرعية الأخرى.

هذه أهم الأهداف التي تضعها الحكومة لبلوغها وتسعى إليها من خلال سياسة الإستثمار مع مراعاة التوزيع القطاعي والتوزيع الجغرافي لبرامج الإستثمار المسطرة والتحفيزات والتسهيلات المقدمة، حيث يقوم صانعو السياسة الإستثمارية في هذه الحالة بتحديد أولويات معينة للبدائل الإستثمارية من منطلق محدودية الموارد المتاحة، وبالتالي فلا بد من العمل على إستخدام تلك الموارد أحسن إستخدام ممكن من خلال تحديد الأهداف الإستثمارية.

الفرع الثالث: العوامل المحددة لقيمة ونمط الإستثمار.

هناك مجموعة من العوامل المحددة لقيمة ونمط الإستثمار على المستوى الوطني يجب على صانعي سياسة الإستثمار مراعاتها ودراستها عند تصميم سياسات الإستثمار التي يخطط لتنفيذها، وأهم هذه العوامل:[1]

– هيكل الإنتاج القائم وتوزيعه بين القطاعات ومعدلات النمو القائمة؛

– الإدخار القومي والعوامل المؤثرة فيه وأهمها:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **سلسلة الدراسات الإقتصادية: السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي(تحليل كلي)**، مرجع سابق، ص 182.

- هيكل الأجور والدخل ومدى التغيرات المتوقعة فيه؛
- هيكل الأسعار ومدى التغيرات المتوقعة فيه؛
- السياسات المالية المتوقعة من حيث مدى زيادة أو خفض الضرائب والإنفاق العام؛
- التغيير في الأنماط الإستهلاكية ومعدلات الإستهلاك؛
- السلوك الإدخاري والنواحي الإجتماعية السائدة والقيم.

– حالة الإقتصاد الوطني من حيث الكساد أو الإنتعاش، أو حالة التفاؤل والتشاؤم السائدة؛

– معدلات النمو والتنمية المستهدفة؛

– هيكل الإنتاج المستهدف وتوزيعه بين القطاعات ومعدلات النمو المستهدفة؛

– هيكل رأس المال المستهدف وتوزيعه بين القطاعات.

الفرع الرابع: أنواع سياسة الإستثمار.

هناك عدة أنواع مختلفة لسياسات الإستثمار نذكرها على النحو التالي:[1]

1– سياسة تحديد أولويات إختيار المشروعات الإستثمارية: ويقوم صانع السياسة الإستثمارية بتحديد أولويات معينة للبدائل الإستثمارية من منطق محدودية الموارد المتاحة، وبالتالي لابد من العمل على إستخدام تلك الموارد أحسن إستخدام ممكن في كل مرحلة من مراحل التطور الإقتصادي للإقتصاد الوطني، من خلال تحديد الأهداف الإستثمارية مع الإستناد إلى معايير الإستثمار الملائمة، وقد إتفق في هذا المجال على أن معيار تعظيم القيمة المضافة معيار مناسب لتحديد أولويات المشروعات الإستثمارية، حيث أن الهدف الرئيسي لسياسة الإستثمار هو تحقيق أكبر معدل نمو إقتصادي وزيادة الدخل الوطني.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **سلسلة الدراسات الإقتصادية: السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي(تحليل كلي)**، مرجع سابق، ص 199.

2– سياسة التوزيع القطاعي للإستثمار:التوزيع القطاعي وهو توزيع الدخل القومي بين القطاعات التي يتكون منها الإقتصاد الوطني (زراعه، صناعة) ويعرف التوزيع الجغرافي أنه توزيع الدخل القومي بين الأقاليم المختلفة التي يضمنها الإقتصاد الوطني داخل الدولة وتباشر النفقات العامة أثرها في التوزيع الجغرافي والقطاعي بطريقتين:[1]

2–1– مباشرة: من خلال ماتقرره الدولة في الخطة الإقتصادية والإجتماعية من تنمية قطاع معين أو منطقة أو إقليم معين فتلجأ إلى توجيه النفقات العامة الإستثمارية مباشرة إلى ذلك القطاع وتلك المنطقة فيؤدي ذلك الى إرتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الدخل الوطني وإستفادة العاملين فيه من منافع الإستثمار. فتلجأ الدولة إلى زيادة دخول العاملين في قطاع معين مما يعيد توزيع الدخل الوطني في صالح المستفيدين.

2–2– غير مباشرة: وتكون كالتالي:

– أن تمنح الدولة إعانات إقتصادية للمشاريع التي تقام في منطقة معينة أو التي تدخل ضمن قطاع إنتاجي معين؛

–أن تقيم الدولة الهياكل الأساسية والإقتصادية والإجتماعية التي تربط بقطاع محدد أو منطقة معينة داخل الدولة(المطارات، محطات توليد الطاقة) الأمر الذي يشجع الإستثمار الخاص للتوجه إلى القطاع أو المنطقة التي ترغب الدولة بتطويره وتنميتها.

وهنا يعمل صانعوا السياسة الإستثمارية على تصميم سياسة التوزيع القطاعي للإستثمار على مرحلتين هما:

في المرحلة الأولى: يتم وضع خريطة إستثمارية تقوم على أساس تحديد الأنشطة الإقتصادية بكل أبعادها، وهذه الأنشطة تنقسم من الناحية الإقتصادية إلى مجموعتين:

– مجموعة الأنشطة السلعية (النشاط الزراعي، الأنشطة الصناعية التحويلية، الأنشطة الصناعية الإستراتيجية والتعدينية ونشاط التشييد)؛

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **سلسلة الدراسات الإقتصادية: السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي(تحليل كلي)**، مرجع سابق، ص 199.

– مجموعة الأنشطة الخدمية الإنتاجية وتنقسم بدورها إلى مجموعتين من الأنشطة وهي:

- أنشطة الخدمات الإنتاجية مثل النشاط السياحي والنقل والمواصلات والتجارة و غيرها.
- مجموعة الأنشطة الخدمية الإجتماعية حيث تتضمن نشاط الخدمات الصحية والخدمات التعليمية والخدمات الإجتماعية الأخرى.

في المرحلة الثانية: يتم تحديد أولويات الأنشطة التي ستهتم بها السياسة الإستمارية وبناء على ذلك تتحدد توجهات وحوافز ومزايا وأدوات سياسة الإستثمار في إطار هذا المدخل من مداخل تحليل سياسات الإستثمار.

3– سياسة توزيع الإستثمار بين القطاعين العام والخاص:ويتجه صانع السياسة الإستثمارية في هذا المجال إلى التدابير والإجراءات ووضع الأدوات التي تعطي وزنا أكبر للإستثمار إما من خلال القطاع العام أو القطاع الخاص وتتحدد معالم هذه السياسة إتجاه الدول إلى نظام إقتصادي معين، فقد يكون إقتصادا يقوم على الملكية العامة أو قد يكون قائما على الملكية الخاصة أو مختلطا. والملاحظ أن الإتجاه السائد في معظم دول العالم هو تطبيق الخوصصة وآليات السوق وبالتالي الإتجاه أكثر إلى تشجيع الإستثمار الخاص وعليه فإن صانع سياسة الإستثمار أن يضع الأوزان النسبية الملائمة للإقتصاد الوطني لكل من القطاعين الخاص والعام والتي تؤدي في النهاية إلى تحقيق أكبر درجة من الكفاءة الإقتصادية الممكنة. ويتوقف ذلك على طبيعة الإقتصاد الوطني وهيكله وطبيعة القطاعات المكونة له والأنشطة الغالبة عليه.[1]

4– سياسة تشجيع الإستثمار الأجنبي والمناطق الحرة:وهي مكملة للسياسة السابقة مباشرة، وتعني إستخدام مجموعة الأدوات والحوافز والمزايا والضمانات والإجراءات والتدابير التي تعمل على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر سواء في داخل البلاد أو من خلال المناطق الحرة، والأخيرة يتم التوسع فيها طبقا لهذه السياسة وخاصة في المناطق الحرة الصناعية، ومعظم دول العالم تتنافس في هذا المجال لما يحمله هذا النوع من الإستثمار من مزايا الإنتاج الكبير، والتكنولوجيا ورأس

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **سلسلة الدراسات الإقتصادية: السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي(تحليل كلي)**، مرجع سابق، ص 199.

المال الضخم ويتوقف نجاح سياسة الإستثمار الأجنبي على موقف النظام السياسي والإقتصادي ومدى تقبله للإستثمار الأجنبي وخاصة الإستثمار داخل البلاد. وكذلك نظرة الإستثمارات الأجنبية للبلد المضيف من ناحية مؤهلاته لإستقبالها أو العكس، وقد يكون البديل الأكثر ملائمة للدول النامية هو تشجيع الإستثمار من أجل التصدير في المناطق الحرة الصناعية العملاقة التي تستطيع إستقبال الشركات المتعددة الجنسيات الضخمة التي بإمكانها ربط الإنتاج بالمناطق الحرة بالأسواق الدولية.

5– سياسة توزيع الإستثمار على الأقاليم الإقتصادية:يتم في هذا المجال تحديد الخريطة الإستثمارية طبقا لتقسيم الإقتصاد الوطني إلى أقاليم إقتصادية ثم يتم تحديد الأقاليم ذات الأولوية في التوجه الإستثماري فتستخدم الأدوات والتدابير والإجراءات والحوافز والمزايا والضمانات التي تحقق ذلك، وقد يكون الهدف من هذه السياسة هو إحداث التوازن في التنمية الإقتصادية في بعدها الإقليمي.[1]

6– سياسة الإستثمار الخاصة بالتعامل مع العالم الخارجي: وهنا يقوم صانع السياسة الإستثمارية بالمفاضلة بين سياسة الإحلال محل الواردات وسياسة الإستثمار من أجل التصدير، فالأولى ذات توجه داخلي تكون فيها المنتجات المحلية محل المنتجات المستوردة، ولا تشجع على المنافسة، بخلاف مساوئها الأخرى، والثانية ذات توجه خارجي، وتنتج منتجات من أجل التصدير وتعظم العائد من النقد الأجنبي في شكل صادرات وتشجع على المنافسة والتطوير في المنتجات والتكنولوجيا وفي الوقت الحاضر تتجه معظم دول العالم إلى سياسة الإستثمار من أجل التصدير.

7– سياسة الإستثمار حسب الفن الإنتاجي: وهنا تتحدد الخريطة الإستثمارية ونمط الإستثمار من منظور عناصر الإنتاج وأسعاره ومدى توافرها، وبالتالي يمكن أن تتجه سياسة الإستثمار وتتحيز بدرجة أكثر نحو المشروعات كثيفة رأس المال، وهناك سياسة إستثمارية تتجه بدرجة أكثر نحو الإستثمارات في مشروعات كثيفة العمل.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **سلسلة الدراسات الإقتصادية: السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي(تحليل كلي)**، مرجع سابق، ص 202-203.

8– سياسة الإستثمار طبقا لمصادر التمويل: وتعتمد هذه السياسة على وضع خريطة إستثمارية حسب مصادر التمويل من درجة كفاية المصادر الداخلية، وعلى مدى توفر المدخرات المحلية وذلك لتحقيق الأهداف الإستثمارية، أو لابد من الإستعانة بالمصادر الخارجية، وتتوقف التوليفة المثلى على تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل ومدى توافره. ومن خلال وضع هذه الخريطة الإستثمارية يمكن رسم سياسة الإستثمار المتجهة أكثر نحو المدخرات المحلية وبدرجة أقل نحو مصادر التمويل الخارجي أو رسم سياسة الإستثمار المتجهة أكثر نحو الإستفادة من مصادر التمويل الخارجي بدرجة أكبر من المصادر المحلية، ويتوقف الإختيار على ظروف كل دولة وعلى العديد من العوامل الأخرى.

المطلب الثاني: العلاقة بين أهداف سياسات الإستثمار ومعايير تقييم الإستثمار على المستوى الوطني.

من الضروري على صانعي سياسات الإستثمار تحديد العلاقة بين أهداف سياسات الإستثمار ومعايير تقييم الإستثمار على مستوى الإقتصاد الوطني، والتي تعرف بمعايير الربحية الإجتماعية، والربط بين أهداف سياسات الإستثمار وتلك المعايير التي تحكم في هذه الحالة على جدوى الإستثمارات المقدر تنفيذها من عدمه. ويتم الربط بين أهداف سياسات الإستثمار ومعايير تقييم الإستثمار الوطني من خلال ما يطلق عليه "التخطيط التأشيري"* أي محاولة إعطاء حوافز ومزايا مباشرة وغير مباشرة للمشروعات التي تحقق الأهداف الكلية للمجتمع التي تسعى إلى تحقيقها سياسات الإستثمار.

* ينظر للتخطيط التأشيري له خصوصية وأسلوب متكامل يتضمن عملية مزج دقيقة بين المنهج الشمولي الذي تسيطر فيه الدولة على موارد المجتمع وبين تخطيط إصلاحي تقوم فيه الدولة بدور محدود في النشاط الإقتصادي يعالج الإختلالات بعد وقوعها دون ان تتدخل بشكل مباشر في آليات السوق والحرية الفردية. ويشتمل التخطيط التأشيري على ما يخص القطاع الخاص من توجهات وطموحات خطة التنمية، ويرتكز أساساً على تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه على المساهمة في تحقيق الأهداف العامة للخطة، دون أن يتعارض ذلك مع هدف الاستثمارات الخاصة بشأن تعظيم الربح، مما يتطلب توجيه السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية والتجارية، وسياسات سوق العمل) نحو تهيئة المناخ الاستثماري الملائم، وتوفير الفرص الاستثمارية المجزية، إضافة إلى مراجعة الأنظمة واللوائح ذات العلاقة من أجل تبسيط الإجراءات وتشجيع القطاع الخاص على العمل بحرية ومرونة.

ويلاحظ أنه إذا كانت أهداف سياسات الإستثمار(الأهداف الإقتصادية) لأي مجتمع يمكن أن تتركز في زيادة الدخل الوطني بمعدلات متزايدة بالإضافة إلى زيادة القيمة المضافة الوطنية، وتحقيق التوظيف الكامل وتخفيض معدل البطالة، ودعم ميزان المدفوعات وإحداث التوازن الخارجي، والحفاظ على قيمة العملة الوطنية وغيرها.

فإن تقييم الإستثمار على المستوى الوطني* بمعايير الربحية الإجتماعية، عملية يكون أساسها محاولة التعرف على مدى مساهمة المشروع أو الإستثمار المقترح في تحقيق تلك الأهداف مع إختلاف الوزن النسبي لكل هدف، وبناء على ذلك فإن لكل معيار أفضلية معينة تختلف من إقتصاد دولة إلى إقتصاد دولة أخرى، بل للإقتصاد الوطني الواحد من مرحلة لأخرى.

ولإيضاح العلاقة بين أهداف سياسات الإستثمار ومعايير تقييم الإستثمار على المستوى الوطني(وجهة نظر المجتمع والإقتصاد الوطني) على النحو التالي:[1]

الفرع الأول:معيار القيمة المضافة.

ويقصد به مدى مساهمة المشروع أو الإستثمار في تحقيق إضافة هامة إلى الدخل الوطني، ويحسب من خلال نسبة القيمة المضافة للمشروع في سنوات عمره الإفتراضي إلى إجمالي القيمة المضافة(الناتج المحلي الإجمالي) في المجتمع عبر تلك السنوات، مع الأخذ بعين الإعتبار أن القيمة المضافة تحسب بالطرق التي جاءت بها المحاسبة الوطنية، وذلك بإحدى الطريقتين:

* وهذا لايعني تجاهل معايير تقييم الإستثمار على مستوى المشروع، بل إن كل ما في الأمر أن المستثمر الفرد له معاييره التي تتفق مع اهداف المشروع، وعاى صانع سياسات الإستثمار على المستوى الوطني أن يوفق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة للإقتصاد الوطني، من خلال إعطاء اوزان معينة لمعايير تقييم الإستثمار من وجهة نظر المجتمع، ومحاولة تحقيق أهداف سياسات الإستثمار بالأدوات المناسبة والتي تتلخص في إعطاء حوافز ومزايا مباشرة وغير مباشرة لجذب الإستثمار نحو تحقيق الأهداف الكلية للمجتمع بناء على ما تظهره عملية تطبيق معايير الإستثمار على المستو الوطني.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **سلسلة الدراسات الإقتصادية: السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي(تحليل كلي)**، مرجع سابق، ص 186-190.

1– طريقة عوائد عناصر الإنتاج: وذلك بجمع قيمة ما يحصل عليه كل عنصر من عناصر الإنتاج في المشروع وبالتالي فإن القيمة المضافة= الأجور+ الإيجار+ الفائدة+الربح.

2– طريقة الناتج: وتأخذ الصورة التالية: القيمة المضافة= الإنتاج بسعر السوق– مستلزمات الإنتاج.

وبصورة أكثر تفصيلا تكون:

القيمة المضافة =قيمة الإنتاج بسعر السوق–(مستلزمات الإنتاج+الإهتلاك)+ الضرائب–الإعانات.

ويتم بعد ذلك حساب نسبة القيمة المضافة للمشروع إلى القيمة المضافة الإجمالية (الناتج المحلي الإجمالي)

$$\text{معيار القيمة المضافة} = \frac{\text{القيمة المضافة للمشروع(في كل سنة من العمر الإفتراضي)}}{\text{القيمة المضافة الإجمالية (الناتج المحلي الإجمالي)}} \times 100\%$$

كلما اتجهت النسبة نحو الزيادة كلما كانت مساهمة المشروع بصورة أكبر في القيمة المضافة الإجمالية، ويحقق هدف تعظيم الناتج المحلي الإجمالي،أي زيادة الدخل المحلي الإجمالي والعكس صحيح.

الفرع الثاني: معيار التوظيف.

ويهتم هذا المعيار بالتعرف على عدد العاملين الوطنيين الذين سيوظفهم المشروع ونسبتهم إلى إجمالي العمالة في المشروع، بالإضافة إلى معرفة متوسط أجر العامل الوطني مقارنة بأجر العامل الأجنبي الذي سيوظفه المشروع ولذلك فإن تطبيقه يتطلب توفر العديد من البيانات على النحو التالي:[1]

العدد الإجمالي للعاملين في المشروع، عدد العمالة الوطنية في المشروع، عدد العمالة الأجنبية في المشروع، إجمالي قيمة الأجور التي تدفع للعاملين في المشروع في السنة. ومن هذه البيانات يمكن تقدير: (نسبة العمالة الوطنية إلى إجمالي

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **سلسلة الدراسات الإقتصادية: السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي(تحليل كلي)**، مرجع سابق، ص 190.

العاملين في المشروع، نسبة العمالة الأجنبية إلى إجمالي العاملين في المشروع، متوسط نصيب العامل الوطني والأجنبي من الأجور الكلية في السنة).

يتجه المشروع نحو تحقيق هدف التوظف كلما إرتفعت نسبة العمالة الوطنية إلى إجمالي العمالة الكلية في المشروع الإستثماري، كلما إرتفع متوسط نصيب العامل الوطني من الأجور الكلية التي سوف يدفعها المشروع للعاملين فيه سنويا طوال العمر الإفتراضي.

الفرع الثالث: معيار دعم ميزان المدفوعات.

يقيس أثر المشروع الإستثماري على ميزان المدفوعات، ومدى مساهمته في تحقيق هدف توازن ميزان المدفوعات ويتم تطبيقه من خلال الصيغة التالية:

أثر المشروع على توازن ميزان المدفوعات={الصادرات السلعية(الخدمية)+ المتحصلات من النقد الأجنبي}-{الواردات السلعية(الخدمية)+ المدفوعات من النقد الأجنبي}.

إذا كانت النتيجة بالسالب فإن المشروع الإستثماري يكون له أثر سلبي على هدف توازن ميزان المدفوعات، أما إذا كانت النتيجة موجبة فإن المشروع الإستثماري يكون له أثر إيجابي على تحقيق هدف توازن ميزان المدفوعات.

والملاحظ أن هذا المعيار قد يطبق بشكل جزئي في الدول التي تعاني عجز كبير في الميزان التجاري والذي يسبب إختلالا هيكليا في ميزان المدفوعات، ومن منطلق إهتمام سياسات الإستثمار بعلاج هذا العجز يأخذ الصورة التالية:

أثر المشروع على الميزان التجاري= {الصادرات السلعية للمشروع – الواردات السلعية للمشروع}.

إذا كانت النتيجة سالبة فيكون للمشروع أثر سلبي على هدف توازن ميزان المدفوعات لأنه يعمق الإختلال الهيكلي الذي يعاني منه، وفي حالة النتيجة موجبة يعالج الإختلال الهيكلي الذي يعاني منه.

المطلب الثالث: مناخ وسياسات الإستثمار.

تناولنا في هذا المطلب تعريف مناخ الإستثمار وأهم مكوناته التي لها علاقة بسياسات الإستثمار.

الفرع الأول: تعريف مناخ الإستثمار.

يرى البعض أن مناخ الإستثمار ينصرف إلى مجموعة سياسات الإستثمار، فهو الذي يعكس سياسات الإستثمار بالمعنى الواسع حيث يتضمن مناخ الإستثمار كل السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الإستثمارية بما في ذلك السياسات الإقتصادية الكلية الأخرى وهي السياسات المالية والنقدية والتجارية، بالإضافة إلى الأنظمة الإقتصادية والبيئة القانونية التى تؤثر على توجهات القرارات الإستثمارية في أي إقتصاد وطني.[1] كما يعرفه البعض الأخر بأنه "مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الإقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه إستثماراته إلى بلد دون الآخر"[2].

وبالتالي فإن مناخ الإستثمار ينطوي على مجموعة من المكونات والمقومات والأدوات والمؤشرات التي تشير في مجموعها إلى ما إذا كان هناك تشجيع وجذب للإستثمار من عدمه، وهذه المكونات والمقومات تتفاعل مع بعضها البعض خلال مرحلة أو فترة معينة لتكون وتهيئ بيئة مشجعة ومتواتية وصالحة.

الفرع الثاني:مكونات مناخ الإستثمار.

والمخطط الموالي يظهر لنا مكونات مناخ الإستثمار.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **سلسلة الدراسات الإقتصادية: السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي(تحليل كلي)**، مرجع سابق، ص 190.
[2] سعيد النجار، **أفاق الإستثمار في الوطن العربي، ندوة أفاق الإستثمار**، إتحاد المصارف العربية والبنك الأهلي، القاهرة، 1992، ص 11.

الشكل رقم 01: مناخ الإستثمار وسياسة الإستثمار

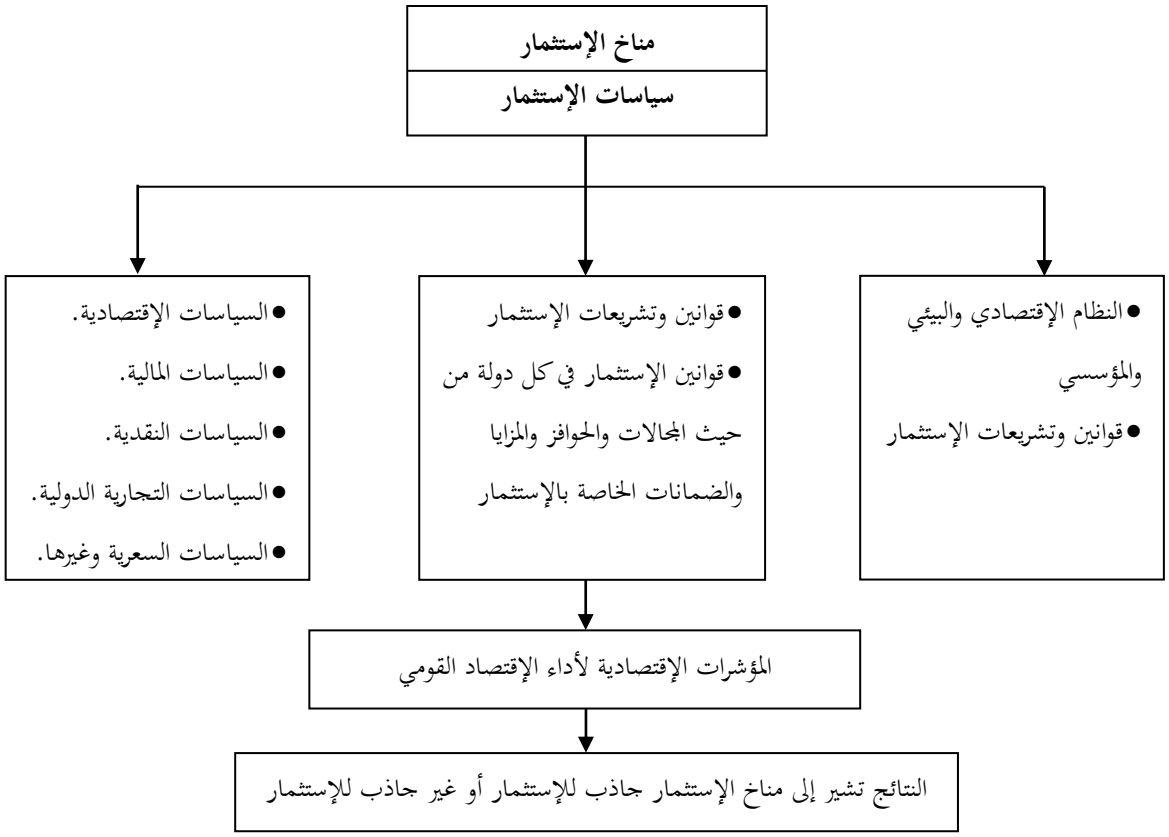

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 191.

1– النظام الإقتصادي والبيئي والمؤسسي: فكلما كانت هذه الأنظمة مواتية للإستثمار كلما أدت إلى جذب وزيادة معدلات الإستثمار، لتزيد معها كفاءة وفعالية سياسات الإستثمار. وتنطوي تلك الأنظمة على[1]:

1–1– النظام الإقتصادي: فكلما كان النظام الإقتصادي متجها إلى الحرية الإقتصادية وآليات السوق كلما كان جاذبا للإستثمار والعكس صحيح.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **سلسلة الدراسات الإقتصادية: السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي(تحليل كلي)**، مرجع سابق، ص 191.

1–2– النظام السياسي: نظرا لتأثر النشاط الإقتصادي بالوضع السياسي الداخلي للبلد، فإن عدم إستقرار نظام الحكم يتبعه عدم إستقرار السياسة الإقتصادية الشيئ الذي يجعل المستثمر الأجنبي غير مطمئن على مستقبل إستثماراته في البلد غير المستقر سياسيا والعكس كلما كان نظام الحكم السياسي مستقرا كلما كان جذبا للإستثمار.

ويرتبط الإستقرار السياسي بالإستقرار الأمني، حيث أن هذا الأخير يوفر الظروف المناسبة للأول من جهة ويحمي الأفراد والممتلكات من أخطار الجريمة.

1–3– النظام البيئي: وهو مجموعة القيم والعادات والتقاليد التي يتكون منها المجتمع، فكلما كانت هذه المكونات إيجابية كلما كانت مشجعة وجاذبة للإستثمار وكلما كانت سلبية كلما كانت طاردة للإستثمار.

1–4– النظام المؤسسي: ويتكون هذا النظام من عدة عناصر أهمها:[1]

1–4–1– النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الإستثمار والإطار التنظيمي: كلما كان النظام الإداري يتميز بسهولة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات ومعوقات إدارية كلما كان جاذبا للإستثمار، وإذا ما كانت الأجهزة القائمة على إدارة الإستثمار والإطار التنظيمي الذي تعمل من خلاله تتميز بالكفاءة الإدارية والتنظيمية هذا الأمر بدوره يحفز على الإستثمار، بل كلما اتجهت إلى تطبيق مبدأ لامركزية إدارة الإستثمار كلما جذبت الإستثمار والعكس صحيح.

1–4–2– المنظمون: كلما توافر عدد كاف من المنظمين الأكفاء كلما أدى ذلك إلى جذب الإستثمار والعكس صحيح.

1–4–3– نظام المعلومات الإستثمارية: كلما توافر نظام معلومات إستثمارية يتيح البيانات والمعلومات الإستثمارية للمستثمرين بالصورة التفصيلية المطلوبة وبالدقة المناسبة وفي الوقت المناسب كلما أدى ذلك إلى جذب الإستثمار والعكس صحيح.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **سلسلة الدراسات الإقتصادية: السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي(تحليل كلي)**، مرجع سابق، ص 191.

2– قوانين وتشريعات الإستثمار: وهي عبارة عن القانون الرئيسي للإستثمار في أي دولة من الدول بغض النظر عن مسمياته بالإضافة إلى مجموعة من القوانين والتشريعات المكملة مثل قانون النقد الأجنبي والبنوك، وقانون الضرائب والجمارك وغيرها من القوانين المؤثرة على قرارات الإستثمار. وقانون الإستثمار والقوانين المكملة غالبا ما تنطوي على مجالات الإستثمار وتنظيمه في الداخل والإستثمار في المناطق الحرة، وتحدد مجموعة من الضمانات والمزايا والإعفاءات للإستثمار.

ويلاحظ في هذا المجال أنه:

– كلما تميزت قوانين وتشريعات الإستثمار بالوضوح والمرونة وعدم التضارب فيما بينها كلما كانت جاذبة للإستثمار والعكس صحيح؛

– كلما كان قانون الإستثمار والتشريعات المكملة تحتوي على الضمانات الكافية للإستثمار، من عدم مصادرة وعدم تأمين أموال المشروعات، وحرية تحويل الأرباح للخارج وخروج ودخول رأس المال المستثمر، وغيرها كلما كان ذلك جاذبا للإستثمار والعكس صحيح؛

– كلما كان قانون الإستثمار والتشريعات المكملة يتضمن مجموعة من الحوافز والمزايا المناسبة من إعفاءات ضريبية وجمركية وخلافه كلما أدى ذلك إلى جذب الإستثمار؛

– من المفترض أن يكون الإستثمار في المناطق الحرة أكثر جاذبية، ومن ثم كلما إتجه قانون الإستثمار والتشريعات المكملة إلى تحرير الإستثمار في المناطق الحرة من كل القيود وعمل على تسهيل إدارة تلك المناطق من خلال القطاع الخاص وتوفر المناخ المناسب لربط المناطق الحرة بالأسواق العالمية كلما كان ذلك جاذبا للإستثمار والعكس صحيح.

3– السياسات الإقتصادية: ونعني هنا بالدرجة الأولى السياسات الإقتصادية على المستوى الكلي، فكلما كانت هذه السياسات مرنة، واضحة غير متضاربة في الأهداف، تتميز بالكفاءة والفعالية، تتواءم مع التغيرات والتحولات الإقتصادية

على مستوى الإقتصاد الوطني، وعلى مستوى التحولات العالمية كلما كانت جاذبة للإستثمار والعكس صحيح، ومن أهم هذه السياسات نجد:

3-1- السياسة المالية: هي "مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية خلال فترة معينة"[1].

فالسياسة المالية بمختلف أدواتها، يمكن النظر إليها على أنها جاذبة للإستثمار كلما كانت السياسة الضريبية تحمل الإعفاءات الضريبية والجمركية المناسبة، وكلما كان السعر الضريبي مناسبا ولايحمل عبئا ضريبيا كبيرا يثقل كاهل المستثمر فإن ذلك يؤدي إلى جذب الإستثمار.

وتكون السياسة المالية جاذبة أيضا للإستثمار كلما كانت سياسة الإنفاق العام تتجه إلى تقوية البنية الأساسية وتبتعد عن تشويه هيكل الأسعار. كما يمكن لسياسة الإنفاق الحكومي أن تؤثر على الإستثمار الكلي خاصة إذا كان من قبيل الإنفاق الحكومي المنتج الذي يزيد من حجم الأصول في حوزة المجتمع ، حيث أن الإنفاق الحكومي بمختلف أنواعه له آثار إيجابية على الإستثمار الكلي، وهنا نجد أن الإنفاق الحكومي كفيل بزيادة مرونة الجهاز الإنتاجي، هذا فضلا عن إستخدام الإنفاق كسلاح لزيادة متوسط الدخول الفردية الذي يسمح بزيادة القدرة الإدخارية لدى الأفراد، مما يزيد من معدل الإدخار الوطني وإرتفاع الميل الحدي للإستهلاك، كما يولد الإنفاق الحكومي الموجه لدعم السلع الإستهلاكية إلى إنخفاض تكاليف شرائها مما يعزز القدرة الإدخارية للفرد والمجتمع.

وكلما إحتفظت السياسة المالية بمعدل من عجز الموازنة العامة للدولة لا يؤدي إلى تضخم مرتفع ولا يؤدي إلى إنكماش وكساد كبير، كلما كان ذلك جاذبا للإستثمار بحيث لا يكون العجز عائقا لنمو الإستثمار بأي حال من الأحوال.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **سلسلة الدراسات الإقتصادية: السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي(تحليل كلي)**، مرجع سابق، ص 43.

3-2- السياسة النقدية: تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الإقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها آخذة بعين الإعتبار لعلاقة النقود بالنشاط الإقتصادي من جهة، ولما يشكله الإستقرار النقدي من مناخ لممارسة النشاط الإقتصادي من جهة أخرى.

تعبر السياسة النقدية عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الإقتصاديين. ويعرفها ***george pariente*** على أنها "مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الإقتصاد، ومن أجل ضمان إستقرار أسعار الصرف[1].

وهي حسب فوزي القيسي "التدخل (المباشر) المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الإقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الإئتمان بإستخدام وسائل الرقابة على النشاط الإئتماني للبنوك التجارية"[2].

ويمكن أن ينطوي مفهوم السياسة النقدية على أنها تعني" تدخل البنك المركزي في تحديد حجم وكمية النقود في الإقتصاد الوطني وتأثير ذلك على حجم الإئتمان عن طريق إستخدام الأدوات النقدية، وهذه الأدوات إلى جانب تأثيرها على حجم الإئتمان فإنها في الإمكان أيضا أن تؤثر على سعر الفائدة، وبالتالي يكون لها تأثيرها على الإستثمار والنشاط الإقتصادي في المجتمع".

وفي معظم البلدان يقوم بهذه الإجراءات البنك المركزي، وانطلاقا مما تقدم نجد أن السلطة تهتم بمراقبة حالة الأسواق من إختلال أو توازن على المستوى الكلي، لفهم طبيعة الإختلال –إذا كان– ما إذا كان داخليا أو خارجيا. لمعرفة التدابير الواجب إتخاذها، ولهذا تحرص السلطات النقدية على جمع المعلومات من مختلف القطاعات الإقتصادية قصد إستخدامها بطريقة سليمة على ضوء ما هو متاح من أدوات ووسائل. فكلما كانت السياسة النقدية توسعية كلما كانت جاذبة للإستثمار والعكس صحيح.

[1،2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 53.

3-3- سياسة التجارة الدولية: ويمكن تعريفها على أنها "مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الإقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة"[1].

تتمثل في الإجراءات التي تطبقها السلطات في مجال تجارتها مع الخارج، هادفة من خلالها إلى تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية بإستخدام عدة أدوات تتمثل أساسا في الرقابة على الصرف واتفاقيات التجارة، نظام الحصص والرسوم الجمركية.

وتؤدي سياسة تحرير التجارة الخارجية وخاصة تخفيض قيمة العملة الوطنية بالإضافة إلى سياسة تحرير أسعار الفائدة إلى التقليل من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، كما تدفع الى زيادة تحويلات العاملين بالخارج إلى الدولة مما يزيد من عرض الأرصدة النقدية اللازمة لتمويل الإستثمار، بالإضافة إلى أن هذه السياسة من شأنها تحفيز الإتجاه إلى الإستثمار في الأنشطة أو المجالات التصديرية والتي كانت تبدو فيما سبق غير مربحة.

ومن خلال إحدى الدراسات التي أجريت عن أثر تحرير التجارة الخارجية على الإستثمار في الدول النامية أوضحت بأنها تختلف من دولة لأخرى، على الرغم من أن سياسة تخفيض العملة الوطنية قد يشجع على الإستثمار فيما يتعلق بالأنشطة التصديرية إلا أن تأثيرها على المجال الإنتاجي غير أكيد، فالأمر يتوقف هنا على مرونة الطلب الخارجي على الصادرات المحلية وعلى مرونة الجهاز الإنتاجي بالدول النامية.

3-4- السياسة السعرية: كلما كنت السياسة السعرية تحررية، وعملت بآليات السوق في تحديد الأسعار بحرية، كلما كانت جاذبة للإستثمار والعكس صحيح.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **سلسلة الدراسات الإقتصادية: السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي(تحليل كلي)**، مرجع سابق، ص 124.

4– المؤشرات الإقتصادية لأداء الإقتصاد الوطني: هي مجموعة من المعايير والمحددات التي يشير تحليلها إلى درجة جاذبية الإقتصاد الوطني للإستثمار، وهي تأتي محصلة لعمل كل المكونات السابقة، وجزءا من إطارها الكلي.

وهناك الكثير من هذه المؤشرات الإقتصادية ولكننا سنقتصر على ذكر البعض منها:[1]

4–1– درجة الإنفتاح الإقتصادي على العالم: كلما زادت درجة الإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي كلما كان الإقتصاد الوطني جاذبا للإستثمار والعكس صحيح، ويدل على ذلك مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج أو الدخل الوطني فكلما زدات هذه النسبة عبر الزمن كلما دل ذلك على جاذبية الإقتصاد الوطني للإستثمار.

4–2– القوة التنافسية للإقتصاد الوطني: كلما إتجهت القوة التنافسية للإقتصاد الوطني نحو الزيادة كلما كان ذلك جاذبا للإستثمار، ويمكن الإستدلال على ذلك باستخدام مؤشرين هما على التوالي:

4–2–1– معدل نمو الصادرات:إن الزيادة في معدل الصادرات من سنة لأخرى يدل على قدرة الإقتصاد الوطني على جذب المزيد من الإستثمار، مما يعمل على زيادة القوة التنافسية داخل الإقتصاد الوطني.

4–2–2– معدل العائد على الإستثمار: كلما زاد معدل العائد على الإستثمار كلما كان الإقتصاد الوطني جاذبا للإستثمار، وفي كل الأحوال يجب أن يكون متوسط معدل العائد على الإستثمار أكبر من سعر الفائدة السائد في السوق.

4–3– القدرة على إدارة الإقتصاد الوطني: كلما تميزت إدارة الإقتصاد الوطني بالكفاءة كلما كان جاذبا للإستثمار، ويستدل على ذلك من خلال المؤشرات التالية:

4–3–1– قيمة الإحتياطات الدولية من النقد الأجنبي: كلما إرتفعت هذه الإحتياطات الدولية، كلما زادت كفاءة الإقتصاد الوطني، وبالتالي يكون الإقتصاد جاذبا للإستثمار.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **سلسلة الدراسات الإقتصادية: السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي(تحليل كلي)**، مرجع سابق، ص 195-199.

4–3–2– عدد أشهر تغطية الواردات: كلما زادت عدد أشهر تغطية الواردات كلما دل ذلك على كفاءة الإقتصاد الوطني وبالتالي يكون الإقتصاد جاذبا للإستثمار والعكس صحيح.

4–3–3– نسبة الدين الخارجي أو نسبة خدمة الدين إلى الدخل الوطني: كلما إنخفضت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة إدارة الإقتصاد الوطني كلما كان الإقتصاد جاذبا للإستثمار.

4–3–4– عجز أو فائض ميزان المدفوعات: كلما كان هناك عجز متزايد في ميزان المدفوعات دل ذلك على عدم أو ضعف كفاءة إدارة الإقتصاد الوطني، وكلما إتجه العجز إلى الإنخفاض تزايدت جاذبية الإقتصاد للإستثمار، وكذلك في حالة حدوث فائض.

4–3–5– عجز الموازنة العامة للدولة: كلما زاد عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كلما دل ذلك على عدم أو ضعف كفاءة إدارة الإقتصاد الوطني، كلما كان ذلك دليلا على أن الإقتصاد الوطني طاردا للإستثمار.

4– 4– قوة الإقتصاد الوطني وإحتمالات نموه وتقدمه: كلما زادت قوة الإقتصاد الوطني وزادت إحتمالات نموه وتقدمه كلما كان الإقتصاد الوطني جاذبا للإستثمار.

4–4–1– معدل النمو الإقتصادي: تدل قوة الإقتصاد الوطني من خلال تزايد هذا المعدل من سنة لأخرى وبالتالي يكون جاذبا للإستثمار والعكس صحيح.

4–4–2– معدل التضخم: أي معدل الإرتفاع في المستوى العام للأسعار، فكلما إتجه هذا المعدل نحو الزيادة كلما دل على ضعف الإقتصاد الوطني ومن ثم كان الإقتصاد الوطني طاردا للإستثمار.

إذا كان معظم هذه المؤشرات إيجابي يصبح الإقتصاد جاذبا للإستثمار مع العمل على وضع برنامج للإصلاح الإقتصادي لمعالجة النقاط السلبية، وفي حالة معظم المؤشرات سلبية فإن الإقتصاد يكون طاردا للإستثمار ويكون أمامه وقت طويل لإصلاح هذا الوضع.

خلاصة الفصل:

لقد حاول العديد من الإقتصاديين إيجاد تعريف للإستثمار وكل تعريف من تلك التعاريف يبين لنا مجال تخصص قائله فمنهم من عرفه بشكل إقتصادي من حيث إنتقال وجذب الأموال من مكان إلى آخر ومنهم من عرفه من جانب الربح والخسارة وكل واحد تناوله من وجهة نظر مختلفة. إلا أننا نستطيع القول بأنه يعتبر أحد المتغيرات الإقتصادية الكبرى، كما أن له أهمية كبيرة بوصفه متغير إقتصادي يلعب دورا هاما في مسار النظام الإقتصادي وتطوره.

وعلى إختلاف أشكاله يعتبر من الركائز الأساسية التي تدفع عجلة التنمية الإقتصادية إلى الأمام لاسيما وأن له دورا فعالا لايمكن تجاهله في إستخدام وإعادة توجيه الموارد المتاحة في المجتمع صوب المشاريع القائمة أو المزمع إقامتها بكفاءة عالية، تدخل في تحديدها عوامل ومحددات يرافقها مستوى معين من المخاطرة.

وبعد إستعراضنا لمختلف المفاهيم الأساسية حول الإستثمار واصلنا التحليل النظري بإستعراضنا للمفاهيم الأساسية لسياسة الإستثمار، بتحديد معناها وأهدافها على المستويين الجزئي والكلي، وقد توصلنا إلى أن السياسة الإستثمارية يمكن الحكم على فعاليتها من خلال مناخ الإستثمار الذي تحكمه عوامل مختلفة(الإقتصادية والسياسية والإجتماعية وغيرها) السائدة في المجتمع والتي تؤثر عليه بشكل مباشر أو غير مباشر.

الفصل الثاني

الأولويات القطاعية لسياسة الإستثمار

في الجزائر(1962_2000)

الفصل الثاني:الأولويات القطاعية لسياسة الإستثمار في الجزائر 1962-2000 .

تمهيد:

بعد إسترجاع الجزائر إستقلالها السياسي في جويلية 1962 كانت قد ورثت وضعا إقتصاديا مستنزفا متميزا بالتخلف من جهة، وبالتبعية للإقتصاد الفرنسي من جهة أخرى الذي كان فارضا هيمنته على الإقتصاد الجزائري، إن هذا الوضع الإقتصادي المتخلف والمشوه لأنه مفكك ومتناقض داخليا ومتفاوت وغير متوازن سواء بين فروع إنتاج القطاع الواحد أو بين القطاعات أو بين الجهات، قد إنعكس عنه وضع إجتماعي أكثر تجسيدا للتخلف.

وعليه سارعت الدولة إلى إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني بإختيارها منهج العمل الإشتراكي في تنمية الإقتصاد الوطني الذي إقتضى منها أن تطبق أسلوب التخطيط لأداء العملية الإقتصادية، وكان أول مخطط أقرته هو المخطط الثلاثي 1967-1969 كان مخططا إستثماريا لتطوير القوى الإنتاجية من جهة، ودعم قطاع الدولة الإقتصادي وتوسيع قاعدته من جهة أخرى، هذا الأخير اتبع بمخططين تنمويين لفترة السبعينات.

وبعدها خطت الجزائر سنة 1980 خطوة جديدة في طريق التخطيط فإعتمدت فترة زمنية أطول من تلك التي إعتمدتها في المخططات الثلاثة السابقة، ويدل ذلك على إكتساب الدولة تجربة معتبرة في التنظيم الإقتصادي وعلى إعتماد أهداف إقتصادية طويلة الأمد، إلا أن هذه المرحلة قد إصدمت في نصفها الثاني بصعوبات مالية ناتجة على الأخص عن إنهيار أسعار المحروقات. ورغم الإصلاحات الإقتصادية المتعددة في نهاية الثمانينات إلا أن إستفحال الأزمة أثرت سلبا على الأوضاع الداخلية، هذه الوضعية جعلت الجزائر غير قادرة على تمويل الإستثمارات الجديدة مما أدى إلى التراجع في معدلات النمو والإختلال في التوازنات الداخلية والخارجية وتسجيل معدل عالي من البطالة، حيث بات من الضروري إعادة النظر في السياسات الإقتصادية القائمة والشروع في إنتهاج سياسة إقتصادية أكثر نجاعة وصرامة وأكثر إنفتاحا على الإقتصاد العالمي وذلك بتطبيق برامج إستعجالية فكان ذلك بتطبيق برنامجي الإستقرار والتصحيح الهيكلي

المدعوم من طرف المؤسسات المالية العالمية والإستعداد للدخول في نظام إقتصاد السوق من خلال تعميق الإصلاحات حيث تعززت التشريعات الإقتصادية بمجموعة من القوانين والمراسيم الهدف منها الإتجاه نحو إقتصاد السوق. وحتى نستطيع الإلمام بهذا الفصل تعرضنا فيه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول تناولنا فيه مرحلة البناء الإقتصادي 1962-1979 مبينين فيه واقع الإستثمار خلال هذه المرحلة، ثم ثنينا دراستنا بمرحلة إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني للفترة 1980-1989 من خلال عرض سياسة الإستثمار لتلك الفترة، أما في الأخير واصلنا الدراسة بمرحلة الإنتقال من سياسة التوجيه إلى سياسة الإنفتاح للفترة 1990-2000 مبرزين فيها ما تضمنته تلك الفترة.

المبحث الأول:مرحلة البناء الإقتصادي (1962–1979).

خرجت الجزائر من الإحتلال سنة 1962 وهي واحدة من بلدان العالم الثالث التي حرمت من التنمية الإقتصادية، وكانت نتيجة ذلك أنها ورثت إقتصادا مفككا وغير متكامل بين قطاعاته وتابعا إلى الخارج. ولهذا كان الإنشغال الأكبر الذي إنطلقت به بصفة عملية مع بداية 1967 بإتباعها سياسة إقتصادية مركزية تعتمد على أسلوب التخطيط، أي أن الجزائر تبنت نظام التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية، حيث عرفت خلال هذه المرحلة ثلاث مخططات تنموية، تمثلت في المخطط الثلاثي، المخطط الربـــاعي الأول، المخطط الرباعي الثاني، هذا بالإضافة إلى المرحلة التكميلية، وعليه يمكن التطرق إلى أهم ما جاء في هذه المرحلة وكذا الإنجازات.

المطلب الأول:واقع الإستثمار خلال فترة الستينات.

واجهت الجزائر المستقلة العهد الجديد في ظروف صعبة جدا، تهريب الأموال إلى الخارج وإخلاء خزينة الدولة والبنك المركزي من الأرصدة الذهبية والعملات الصعبة، وتخريب هياكل البلاد وترك أجود الأراضي الفلاحية مع معظم الوحدات الصناعية التحويلية في حالة الشغور لخلق العجز في الإنتاج الوطني وتفريغ الإدارة من الموظفين الفرنسيين ومن الوثائق الضرورية للعمل على شل الجهاز الإداري للبلاد.كل هذا في الوقت الذي بات من الضروري على الدولة الجزائرية أن تخوض تجربة التنمية وفق نموذج أخذت به كثير من البلدان المتخلفة والمتطورة على حد سواء يسمى بإستراتيجية الصناعات المصنعة ونظام التخطيط.

الفرع الأول:تنظيم الإقتصاد الجزائري في مرحلة الإنتظار(1962–1966).

بالرغم من قصر هذه المرحلة إلا أن من إيجابياتها أنها مهدت وهيأت الظروف لعملية التخطيط المركزي والتدخل الواسع والمهيمن للدولة، حيث ورثت الجزائر عن الإستعمار كثيرا من معالم التخلف نقتصر على ذكر أهمها:[1]

[1] عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، 6-7.

- إزدواجية إقتصادية في كل القطاعات بمعنى وجود قطاعات إقتصادية تحت سيطرة الأجانب(فلاحة، صناعة، خدمات) متطورة، تتميز بكل عناصر التقدم، من يد عاملة مؤهلة وتكنولوجية عالية ومناطق نشاط مختارة بعناية، وبالمقابل قطاعات إقتصادية تقليدية متخلفة يتوزع عليها معظم الجزائريين؛

- سيطرة القطاع الفلاحي على النشاط الإقتصادي الوطني إذ كان يستحوذ على قرابة 80 % من اليد العاملة؛

- التفاوت الجهوي بين مختلف مناطق البلاد، سواء كان ذلك في الشمال أم الجنوب، وهذا يتضح من خلال التفاوت في الدخل الفردي، إذ يتلقى ساكن الريف نصيبا سنويا من الدخل يعادل ما يتلقاه ساكن المدينة شهريا في المتوسط؛

- التخصيص الإقتصادي أو إحتكار الإنتاج، حيث يستحوذ عليه كل من البترول والنبيذ بمعدل 80 % من مجموع الصادرات الجزائرية؛

- ضعف الإقتصاد الجزائري الناجم عن التبعية الإقتصادية في مختلف أشكالها، تبعية تجارية ومالية وتقنية وبشرية مما أدى ذلك إلى ضعف هيكل المبادلات التجارية الخارجية وكذا العلاقات المالية، وكل ذلك تسبب في وضع إجتماعي متأزم كالبطالة الشاملة والفقر والأمية وتدني مستوى المعيشة في كل وسائل العيش الحديثة كالخدمات الصحية والتعليم والنقل والسكن وكل وسائل الترفيه.

وأمام هذه الوضعية الصعبة كان لزاما على السلطات أنذاك وضع برامج وإجراءات لاتقبل الإنتظار بالتحكم في القوى الإقتصادية للبلاد سواء في القطاع الفلاحي أو على مستوى مختلف الورشات الصناعية.

ومن منطلق هذه الخلفية ظهر إلى الوجود ما سمي بالتسيير الذاتي كنمط وآلية تشغل القطاع الفلاحي لكن مع مرور الزمن إمتد إلى قطاعات أخرى:[1]

- في سنة 1963 تم تأميم الأراضي الفلاحية للمعمرين، وتطبيق نظام التسيير الذاتي على القطاع الفلاحي؛

- في سنة 1964 تم إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتجارة المحروقات(سوناطراك)؛

[1] عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص 8.

– في سنة 1965 تم توسيع التسيير الذاتي نحو الشركات الوطنية المتمثلة في قطاعي الصناعة والخدمات؛

– تأميم بنك الجزائر الذي تحول إلى البنك المركزي الجزائري وإلغاء العملة الفرنسية وإستبدالها بالدينار الجزائري في جانفي 1963 ثم توسيع عملية التأميم إلى جميع البنوك الأجنبية في سنة 1966 زيادة عن شركات التأمين وإعادة التأمين بالإضافة إلى تأميم جميع المناجم.[1]

كان الهدف الأخير من وراء هذه الإجراءات هو حماية الإقتصاد الوطني من خلال التحكم في الموارد الوطنية بالإضافة إلى مراقبة الصرف والتجارة الخارجية وإنشاء شركات وطنية تعود ملكيتها للدولة.

لقد نفذت الدولة خلال هذه الفترة بعض الإستثمارات محاولة بذلك إطلاق عملية التنمية كما يتضح ذلك من الأرقام التالية:[2]

– ما قيمته 129 مليون دولار أمريكي سنة 1963.

– ما قيمته 200 مليون دولار أمريكي سنة 1964.

– ما قيمته 165 مليون دولار أمريكي سنة 1965.

– ما قيمته 290 مليون دولار أمريكي سنة 1966.

إلا أنها إستثمارات متقلبة من سنة إلى أخرى بين الإرتفاع والإنخفاض لسبب بسيط هو الإعتماد الكبير على التمويل الخارجي، وضعف التحكم في مصادر التمويل الداخلي، وإنعدام الإستناد إلى مخطط إستثماري للدولة.

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 35.
[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 70-71.

الفرع الثاني:قوانين الإستثمار لفترة الستينات.

لتفعيل الإستثمار وتحقيق التنمية الإقتصادية بدءا من فترة الستينات عمدت السلطات العمومية إلى سن مجموعة من القوانين الإستثمارية لتحديد ورسم سياسة الدولة، نذكرها على النحو التالي:

1- قانون الإستثمار لسنة 1963: لقد تمت الموافقة على أول قانون إستثمار في الجزائر ألا وهو قانون 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 بهدف تحديد الضمانات العامة* والخاصة المقدمة للمستثمرين المنتجين في الجزائر والحقوق والواجبات وكذا الإمتيازات المترتبة عن ذلك، بالإضافة إلى تحديد الإطار العام لتدخل الدولة في مجال الإستثمار. وفي الحقيقة كان هذا القانون موجه خاصة للمستثمرين الأجانب، حيث نص على حرية الإستثمار والمساواة أمام القانون خاصة في المجال الجبائي.[1]

ولقد بين الواقع أن قانون 1963 كان محدود الأثر على الرغم من الإمتيازات التي قدمها للحفاظ على الإستثمارات الأجنبية في الجزائر والعمل على جلب رؤوس أموال أخرى للمساهمة في تلبية الحاجيات المستعجلة وذلك راجع لتخوف المستثمرين الأجانب والجزائريين من المناخ السياسي والإقتصادي الجزائري السائد ومن حركة التأميمات التي شنتها الدولة وبذلك فإن هذا القانون لم يحقق مسعاه في تعبئة الإستثمارات الخاصة وإستغلالها في المساهمة في تلبية الحاجيات الوطنية آنذاك.

2- قانون الإستثمار لسنة 1966: صدر الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15سبتمبر 1966 وقد جاء هذا الأمر لسد الثغرات التي تميز بها القانون السابق من خلال توسيعه ليشمل الرأسمال الوطني وكذا تحديد دور ومكانة القطاع الخاص والضمانات الشرعية الواجب منحها إياه سواء كان أجنبيا أو وطنيا، إذ حدد الأمر الجديد مجال تدخل القطاع

* وتشمل الضمانات العامة ما يلي: حرية الإستثمار للأشخاص المعنويين والطبيعيين الأجانب وكذا حرية التنقل والإقامة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات، المساواة أمام هذا القانون ولاسيما المساواة الجبائية، الضمان ضد نزع الملكية حيث لايمكن نزعها إلا بعد أن تصبح الأرباح المتراكمة في مستوى رؤوس الأموال المستوردة والمستثمرة.

[1] عليوش قربوع كمال، **قانون الإستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 6.

الخاص، لكن في المقابل أكد القانون من جديد على الدور الإحتكاري للدولة داخل القطاعات الحيوية والاستراتيجية للإقتصاد الوطني.

كما تضمن في منح ضمانات تتمثل في المساواة لاسيما أمام القانون الجبائي، وحق تحويل الأموال والأرباح الصافية، وإمتيازات تمثلت في أنها جبائية تتعلق بالإعفاء التام أو الجزئي أو التناقصي عن رسم الإنتقال بعوض والرسم العقاري لمدة 10 سنوات والرسم على الأرباح الصناعية والتجارية وغيرها 05 سنوات.[1]

ورغم جديد قانون 1966 إلا أنه أعاد نفس الأفكار التي جاء بها قانون 1963 إذ تميزت إجراءات الإعتماد بثقلها وتعقدها.

الفرع الثالث: المخطط الثلاثي 1967–1969.

تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تاريخ تنظيم الإقتصاد الوطني بعد الإستقلال الوطني، لأنها سنة البدء في تطبيق التخطيط الذي هو في حد ذاته هدف إستراتيجي سواء من ناحية إستعجال الدخول في مرحلة تطبيق الإشتراكية التي يعتبر فيها التخطيط محورا أساسيا، ومن ناحية أخرى بلورة جهود الدولة الإستثمارية في شكل برامج عمل محددة تعكس أولويات المجتمع في التنمية.

وهكذا تمكنت الجزائر خلال هذه السنة أن تضع أول مخطط إقتصادي لها قصير الأجل، حيث أهم ما جاء فيه هو التركيز على القطاع الصناعي، وذلك بتوجيه برنامج الإستثمارات نحو إنشاء قطاع صناعي قوي من أجل دفع عجلة التنمية، وكان الحجم الإستثماري المستهدف تحقيقه هو 9.06 مليار دج أما تكاليف برامجه قدرت بـ 19.58 مليار دج،[2] والفرق بين تكاليف البرامج الإستثمارية للمخطط وحجم الإستثمارات المرخص بها ماليا ما يعبر عنه بالإستثمارات الباقي إنجازها والتي قيمتها 10.52 مليار دج، ولقد وزعت الإستثمارات حسب الجدول التالي:

[1] الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 1966/09/15 المتعلق بقانون الإستثمار، الجريدة الرسمية العدد 80 المؤرخة في 1966/09/17 ، ص 91.
[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ج1، ص 166.

الجدول رقم 01: إستثمارات المخطط الثلاثي بالأسعار الجارية قطاعيا للفترة 1967-1969 (الوحدة مليار دج)

القطاعات	الإعتماد المالي (مليار دج)	الإستثمارات الفعلية(مليار دج)
الزراعة والري	1.62	1.88
الصناعة	5.40	4.91
القطاع شبه المنتج(السياحة، النقل، المواصلات السلكية واللاسلكية، التخزين والتوزيع)	0.46	0.36
الإستثمارات الأساسية (النقل، السكن، التربية والتكوين، إستثمارات أخرى)	1.58	2.01
مجموع الإستثمارات	9.06	9.16

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ج1، ص 190.

لقد أسفرت النتائج عن أعمال الإستثمارات الفعلية في نهاية تطبيق المخطط كما يلي:[1]

- معدل الإنجاز الفعلي للإستثمارات المنتجة 97%.

- معدل الإنجاز الفعلي للإستثمارات شبه المنتجة 78%.

- معدل الإنجاز التقديري للإستثمارات غير المنتجة 127% وبخصوصها هو أنها كانت أسرع إنجاز بالنظر إلى حجم الترخيص المالي ويعود السبب في ذلك إلى عامل إجتماعي (هذا راجع لوجود تعطش كبير لسكان المناطق المحرومة إلى هذا النوع من الإستثمارات مما جعلهم في بعض المناطق من البلاد يساهمون في الإنجاز بأعمال تطوعية) وعامل فني(لكون هذا النوع من الإستثمارات لا يتطلب دراسات شديدة التعقيد حتى تعطل أعمال إنطلاقه).

المطلب الثاني:واقع الإستثمار خلال فترة السبعينات.

إذا كان المخطط الثلاثي قد شكل البداية الأولية لتطبيق أسلوب التخطيط في الجزائر فإنه قد كان تجربة مفيدة لهذه السياسة الجديدة للتنمية، مكنت البلاد من تحسين أداة التخطيط وشجعتها على تنويع البرامج الإستثمارية، وتوسيع نطاقها في فترة السبعينات التي عرفت تحديد إتجاهات الإقتصاد الجزائري للتخطيط الموجه نحو الصناعات الثقيلة

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ج1، ص 189.

والمحروقات باعتبارها ذو إنتاج موجه للتصدير، وهذا بغية جلب الموارد المالية اللازمة، وقد تم تجسيد إنجاز الإستثمارات عبر مخططين تنمويين هما:

الفرع الأول:المخطط الرباعي الأول 1970-1973.

لقد جاء هذا المخطط من حيث الأهداف العامة إستمرارا للمرحلة التخطيطية الأولى أي مواصلة إنجازات المخطط الثلاثي(1967-1969) وإنصبت إهتمامات الدولة في هذا المخطط على النقاط التالية:[1]

- تقوية ودعم بناء الإقتصاد الإشتراكي وتعزيز الإستقلال الإقتصادي للبلاد، وذلك من أجل التخلص من التبعية الإقتصادية، وحل جميع الإشكالات الإقتصادية والإجتماعية للبلاد؛

- في ظل هذا المخطط إهتمت الدولة بالتركيز على إستراتيجية التصنيع بالدرجة الأولى، لهذا قررت إنشاء عدد هام من الصناعات الأساسية في فرع المحروقات وفرع الميكانيك رغبة منها في إرساء قواعد الصناعة الثقيلة التي تساعد المجتمع على توفير شروط التكامل الإقتصادي الداخلي بين القطاعات المختلفة وفروع هذه القطاعات؛

- ومن إهتمامات هذا المخطط تطوير المناطق الريفية لإحداث التوازن بينها وبين مناطق المدن.

وقد حاول المخطط الرباعي الأول إبراز هذه الإهتمامات في توزيع إستثماراته من جهة بتخصيص حجم مالي معتبر بالنظر إلى الموارد المالية المتاحة، ومن جهة أخرى بإعتماد برامج إستثمارية كبيرة وطويلة الأجل لأنها ضرورية لتطوير القوى الإنتاجية للمجتمع.

والملاحظ أن حجم الإستثمارات المسجلة خلال هذا المخطط تظهر مرتفعة وموزعة على مختلف القطاعات الإقتصادية والإجتماعية وعلى مختلف المناطق الجغرافية من التراب الوطني ويظهر ذلك من خلال الجدول:

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ج1، ص 195.

الجدول رقم02: هيكل توزيع إستثمارات المخطط الرباعي الأول حسب القطاعات 1970-1973 (الوحدة: مليون دج)

القطاع	1970	1971	1972	1973	المجموع	بنية الإستثمار(%)
الصناعة	3100	3100	3100	3100	12400	% 45
الزراعة	720	910	1100	1400	4170	% 15
المرافق الأساسية	404	500	600	730	2307	% 8
التعليم	650	665	682	721	2720	% 10
التكوين	135	160	160	132	587	% 2
السكن	238	368	438	476	1520	% 5
النقل	268	308	131	93	800	% 3
السياحة	165	170	180	185	700	% 2.5
الشؤون الإجتماعية	190	213	243	288	934	% 3.5
التجهيزات العامة	165	175	195	225	762	% 3
التجهيزات الإدارية	210	210	220	230	870	% 3
مجموع القطاعات	6435	6679	7059	7563	27740	% 100

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الجزائر، التقرير العام للمخطط الرباعي الأول 1970-1973، ص 85.

يتضح بأن هذا المخطط متوسط الأجل مقارنة بالمخطط السابق حيث أن حجم الإستثمارات هي أعلى بكثير من مثيلتها في المخطط الثلاثي إذ تزيد عنه بأكثر من ثلاث، ويعود السبب في ذلك هو أن الدولة قررت إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات، الفروع الميكانيكية، وذلك لتقوية الصناعة الثقيلة التي هي الأخرى بدورها توفر شروط التكامل الإقتصادي الداخلي بين القطاعات المختلفة وفروعها. ورغم الأولوية والسرعة التي يراد بها تطوير القطاع الصناعي فإن الزراعة لم تهمل فقد زادت في هذا المخطط عن المخطط الثلاثي بنسبة 62 % وهو ما يفسر إهتمام الدولة بالقطاع الزراعي آنذاك.

الفرع الثاني:المخطط الرباعي الثاني 1974-1977.

هو ثالث مخطط أعدته السلطات منذ الإستقلال كتكملة للمخطط السابق وما تميز به مبلغ الإستثمارات التي زادت بشكل كبير المقدرة بـ 110.22 مليار دج ويزيد هذا الحجم عن حجم الإستثمار التقديري للمخطط الثلاثي

والمخطط الرباعي الأول على التوالي بعدد 12 مرة و4 مرات [1]، وبقدر إرتفاع حجم إستثماراته بقدر ما كانت مهامه واسعة ومتنوعة وتلخصت أهم الإتجاهات العامة للمخطط الرباعي الثاني في محاور رئيسية:

– تدعيم الإستقلال الإقتصادي وبناء إقتصاد إشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية في كامل التراب الوطني في إطار الخطة الإجمالية للتنمية؛

– رفع الناتج الداخلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقة بـ 46% على الأقل أي بزيادة يكون معدل سرعتها بـ 10% سنويا؛[2]

– تدعيم نظام التخطيط قصد تحقيق الأهداف التالية:[3]

- تدعيم وتوسيع التغيرات الإجتماعية ضرورة لتمكين الدولة من السيطرة على أهم وسائل الإنتاج في الإقتصاد الوطني.
- تطوير القاعدة المادية للمجتمع عن طريق خلق وسائل إنتاج إضافية لكل من القطاع الزراعي والصناعي اللذان يشكلان نشاط الجهاز الإنتاجي المادي لتطور المجتمع، ومن أهم التوجيهات السياسية الهامة للمخطط الرباعي الثاني بالنسبة للزراعة إعطاء أولوية للتنمية الزراعية في إطار هياكل الثورة الزراعية بإستصلاح أراضي جديدة وتغيير شروط الإنتاج والإستغلال الزراعي لمواجهة الزيادات المتنامية في الطلب على المواد الغذائية. أما بالنسبة للصناعة مواصلة توسيع القاعدة الصناعية بإعطاء إهتمام جديد لإستغلال الموارد الطبيعية وتحويلها صناعيا، وخلق الصناعات المحققة للتكامل بين القطاعات الإقتصادية المختلفة وداخل القطاعات وإقرار برامج واسعة لبعث الصناعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الجماعات المحلية.

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ج1، ص 195.
[2] الأمر رقم 74-68 المؤرخ في 02 يونيو 1974 المتضمن المخطط الرباعي الثاني.
[3] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ج1، ص 257- 264.

- من المبادئ الأساسية التي إهتم بها المخطط هو تطبيق اللامركزية من خلال أسلوب المخططات الإنمائية البلدية بإعتبارها طريقة لمعالجة مشاكل التخلف المحلية، وتجنيد الإمكانيات المحلية بفعالية أكثر وتحقيق التوازن الجهوي في الأمد الطويل كهدف إجتماعي إقليمي.
- تطوير علاقات التعاون الإقتصادي بين دول العالم الثالث من أجل بناء إستراتيجية مشتركة للتعاون المتعدد الأطراف من جهة، ولمعالجة مشكلة الساعة الكبرى ألا وهي التبادل غير المتكافئ وغير العادل بين هذه البلدان المصنعة من جهة أخرى.

الجدول رقم 03: إستثمارات المخطط الرباعي الثاني بالأسعار الجارية حسب القطاعات للفترة 1974-1977 (الوحدة مليار دج)

القطاعات	الإعتماد المالي (مليار دج)	الإستثمارات الفعلية(مليار دج)
الزراعة والري	16.72	8.91
الصناعة(المحروقات، الصناعات الأساسية، الصناعات التحويلية الأخرى، المناجم والطاقة)	48.00	74.15
مؤسسات إنجاز البناء والأشغال العمومية	2.73	3.45
القطاع شبه المنتج(السياحة، النقل، المواصلات السلكية واللاسلكية، التخزين والتوزيع)	10.50	10.22
الإستثمارات الأساسية (شبكة النقل، المناطق الصناعية والحالة الجوية، السكن، التربية والتكوين، إستثمارات أخرى)	32.27	24.50
مجموع الإستثمارات	110.22	121.23

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ج1، ص 341.

تظهر لنا نتائج الجدول أن هذا المخطط كان كسابقه من حيث السياسة الإستثمارية للدولة التي إرتكزت على الصناعة وبالأخص المحروقات بسبب وزنها في الإقتصاد الوطني بهدف رفع الإنتاج وتوفير مناصب الشغل.

الفرع الثالث:إستثمارات المرحلة التكميلية 1978-1979.

تعتبر مرحلة إنتقالية والتي تم من خلالها إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني وتميزت هذه المرحلة بما يلي:[1]

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ج1، ص 334- 340 .

– تم تسجيل عدد كبير من المشاريع الإستثمارية لم تنجز خلال المخطط الرباعي الثاني حيث قدرت بـ 190.07 مليار دج؛

–كون عدد من هذه البرامج قد خضعت لإعادة التقييم بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار والناتجة عن الأزمة الإقتصادية الدولية آنذاك؛

– تسجيل بعض برامج إستثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية، لأن كل مرحلة تخطيط لها مقتضياتها، نظرا لما تميز به هذا التخطيط من الطابع الديناميكي.

حدد مجموع تكاليف برامج الإستثمارات المسجلة والمعاد تقييمها في سنة 1978 بـ 95.63 مليار دج، أما في إستثمارات سنة 1979 فكانت إنجازاتها المالية قد بلغت 54.78 مليار دج من مجموع الترخيص المالي المعتمد في قانون المالية لنفس السنة بـ 64.77 مليار دج. وكان توزيع إستثمارات الفترة 1978-1979 على النحو التالي:

الجدول رقم 04: إستثمارات سنتي 1978-1979 بالأسعار الجارية للفترة حسب القطاعات (الوحدة مليار دج)

القطاعات	تكاليف البرامج الإستثنائية 1978	الإستثمارات الفعلية 1978	الإستثمارات الفعلية 1979
الزراعة والري	3.77	4.15	3.71
الصناعة(المحروقات، الصناعات الأساسية، الصناعات التحويلية الأخرى، المناجم والطاقة)	55.65	32.50	34.10
مؤسسات إنجاز البناء والأشغال العمومية	2.35	1.09	1.46
القطاع شبه المنتج(السياحة، النقل، المواصلات السلكية واللاسلكية، التخزين والتوزيع)	6.46	2.93	2.67
الإستثمارات الأساسية (شبكة النقل، المناطق الصناعية والحالة الجوية، السكن، التربية والتكوين، إستثمارات أخرى)	28.39	11.98	12.84
مجموع الإستثمارات	69.62	52.65	54.78

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ج1، ص 342.

من خلال إستعراضنا لأهم ما جاء في المخططات التنموية واتجاهاتها العامة خلال الفترة 1967-1979 يمكن إستخلاص أهم النتائج في النقاط الآتية:

- بلغت الإستثمارات الإجمالية خلال الفترات 1967-1979 ماقيمته 300مليار دج، حيث شهدت معدلات الإستثمار تطورا متزايدا بحيث بلغت بالنسبة للإنتاج الداخلي الخام 26.4% خلال المخطط الثلاثي و33.5% للمخطط الرباعي الأول وما نسبته 46.8% خلال المخطط الرباعي الثاني بالإضافة إلى 54.7% لسنة 1979 والجدول يوضح ذلك:

الجدول رقم 05: حصيلة الإستثمارات الجزائرية قطاعيا للفترة 1967-1979 (الوحدة بالمليار دج)

المخططات / القطاعات	المخطط الثلاثي 67-69		المخطط الرباعي الأول 70-73		المخطط الرباعي الثاني 74-77		إستثمارات فعلية	
	إعتماد مالي	إستثمارات فعلية	إعتماد مالي	إستثمارات فعلية	إعتماد مالي	إستثمارات فعلية	1978	1979
الزراعة والري	1.62	1.88	4.94	4.53	16.72	8.91	4.15	3.71
الصناعة	5.40	4.91	12.40	20.80	48	74.15	32.50	34.10
الإستثمارات السلبية	1.58	2.01	8.57	7.92	32.27	24.50	11.98	12.84
المجموع	9.06	9.16	27.57	36.31	110.22	121	52.65	54.78

المصدر:وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الجزائر، حصيلة 1967-1978، ص7.

بالنسبة لمساهمة القطاعين العام والخاص في الإنتاج الداخلي الخام ابتداءا من المخطط الثلاثي إلى غاية سنة 1978، فبالنسبة لمساهمة القطاع الخاص في الإستثمار تجاوزت 45% سنة1967، إلا أن هذه النسبة تقهقرت إلى حدود5.04% سنة1978، أما من حيث الناتج الداخلي الخام فكان الفارق واضحا بين القطاعين في بداية الفترة وعند نهايتها كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم 06: مساهمة القطاع العام والخاص في الإنتاج الداخلي الخام خلال 1969-1978 **(مليون دج)**.

الإنتاج الداخلي الخام(مليون دج) / القطاع			معدل النمو	الإنتاج الداخلي الخام(مليون دج)		معدل النمو
السنوات	1969	1973	1973-1969	1973	1978	1978-1973
مؤسسات عمومية	5872	15655	266.60	15655	52998	338.54
مؤسسات خاصة	12602	14877	18.02	14877	36500	245.33

المصدر:عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص 12.

خلال هذه الفترة ارتكزت السلطات العمومية في سياستها الإقتصادية على القطاع الصناعي لدفع عجلة التنمية إلى الأمام، والجدول الموالي يوضح لنا توزيع الإستثمارات الصناعية المتوقعة والمحققة.

الجدول رقم 07: توزيع الإستثمارات الصناعية المتوقعة والمحققة للفترة 67-77 (الوحدة مليون دج)

القطـــاع	1969-1967		1973-1970		1977-1974	
	المتوقع	المحقق	المتوقع	المحقق	المتوقع	المحقق
الصناعات القاعدية والمحروقات	4500	4080	9800	17320	41400	74460
	83.33	83.43	89.92	83.12	86.24	86.93
الصناعات التحويلية	500	370	1200	1320	4000	5070
	9.25	7.56	9.67	6.34	8.33	6.83

المصدر: عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص 16.

الملاحظ من الجدول أعلاه أن الإستثمارات في الصناعات القاعدية والمحروقات إستحوذت على أكبر نسبة من مجموع الإستثمارات الصناعية وهذا راجع إلى الإستراتيجية المتبعة من طرف السلطة بإعطاء الأهمية للصناعة الثقيلة.

- كانت نسبة الغلاف المالي الموجهة للإستثمار في قطاع الفلاحة تعتبر ضعيفة جدا إذا ما قورنت بالقطاع الصناعي، إذ لم تمثل سوى 8.8% في المتوسط خلال الفترة من 1967-1979 .[1]

[1] عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص 13-17.

– عدم الإهتمام بقطاع البناء والأشغال العمومية إذا كان يتلقى أضعف غلاف مالي على الإطلاق وهو الشيء الذي أدى في نهاية الفترة إلى بروز واحدة من أهم المشاكل المتمثلة في أزمة السكن نتيجة الزيادة المضاعفة في المجتمع الجزائري.

– تطور الديون الخارجية، إن تمويل التنمية في الجزائر خلال فترة 1967–1978 كان في أغلبه مبنيا على آلية القروض الخارجية، بإعتبار أن المشاريع المسطرة كانت كلها تحتاج إلى أغلفة مالية كبيرة، وبالمقابل فإن الإيرادات من العملة الصعبة والإنتاج الداخلي لايلبيان مثل هذه التغطية، خاصة مع ضعف القطاع المالي ونقص التجربة في تسيير ومراقبة المشاريع.

وعليه فقد ارتفعت الديون من 6مليار دينار سنة 1974 إلى 13.3مليار دج سنة 1976، ثم 20مليار دج سنة 1978 لتستقر عند حدود 26 مليار دج سنة 1979.

كذلك فقد سجلت خدمة المديونية الخارجية ارتفاعا هاما، إذ انتقلت من 2.43 مليار دج سنة 1975 إلى 4.90 مليار دج سنة 1977، لتصل إلى 14 مليار دج سنة 1979، أي بزيادة أكثر من 50% من مجموع الديون لنفس السنة، وهذا مايبين بوضوح أن القروض كانت غير ملائمة للإقتصاد الوطني سواء من حيث نوع القروض أم الشروط المتعلقة بمنحه.

مايمكن إستخلاصه من خلال هذه الفترة أن الجزائر تمكنت من بناء قاعدة صناعية وإستخدام أنماط تكنولوجية متعددة من خلال مخططاتها التنموية عن طريق عامل نقل التكنولوجيا بحجة التحكم في الإستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية في الإقتصاد الوطني. هذا ما أدى إلى إبرام عدة اتفاقيات مع المتعامل الأجنبي تتمثل في العقود والتراخيص (عقود الدراسات والأعمال الهندسية...الخ).

المبحث الثاني:مرحلة إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني (1980–1989).

نعتقد بأن أول ملامح الإصلاح الإقتصادي في الجزائر التي بدأت تطفو على ساحة الأحداث الإقتصادية، كانت سنة 1980، بعدما تم تقييم مرحلة الستينات والسبعينات بإعادة تنظيم الإقتصاد الوطني وفق سياسة تنموية أخرى، أسلوبها التخطيط ووسائلها تتمثل في إعادة هيكلة المؤسسات العمومية على المستويين العضوي والمالي، في إطار زمني لمخطط خماسي يمتد من بداية سنة 1980 إلى نهاية 1984، وفي نهاية هذه الفترة حدث سقوط مفاجئ لأسعار الطاقة في السوق العالمية سنة 1986، وتزامن هذا مع إنخفاض حاد لقيمة الدولار، مما أجبرت السلطات العمومية آنذاك على القيام بإصلاحات وصفت بالعاجلة والعميقة على الصعيدين السياسي والإقتصادي.

وعليه فلم يكن الخيار أمام السلطات جراء ما آلت إليه البلاد من أوضاع إجتماعية وإقتصادية سوى التوجه إلى صندوق النقد الدولي والقبول بشروطه.

المطلب الأول:المخطط الخماسي الأول: 1980–1984.

جاء المخطط الخماسي الأول وهو يحمل إستراتيجية تنموية جديدة تقوم على أساس ما تم تقييمه من خلال العشريتين السابقتين، كما إتسعت فترته لتتسع معها كمية إستثماراته وفق أهداف نلخصها على النحو التالي:[1]

– معالجة الإختلالات التي ميزت الإقتصاد الوطني أثناء فترة السبعينات؛

– مواصلة بناء الإقتصاد الوطني؛

– ضمان تغطية الحاجات الأساسية للمواطنين وللأمة خلال العشرية الجارية، إعتمادا على الإنتاج الوطني بصفة رئيسية؛

– إستكمال إنعاش القطاعات التي لم تعط لها الأولوية من قبل.

وهي أهداف نعتقد أنها كانت لازمة من شأنها أن تستجيب للتطور الذي شهده الإقتصاد الوطني سواء من حيث توسعه، أو من حيث الحجم، إذ وصل عدد الشركات بين سنتي 1963 و1980 إلى حوالي 150 شركة وطنية

[1] عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص 27-28.

وهي الأسباب ذاتها التي عجلت بصدور المرسوم رقم 80-240 المؤرخ في 1980/10/14 الذي نص على ثلاث أهداف هيكلية:

– تحسين شروط تسيير الإقتصاد، وضمان التطبيق الفعلي لمبادئ اللامركزية التسيير؛

– تدعيم فعالية المؤسسات العمومية بالتحكم الأفضل في الإنتاج عن طريق الإستعمال العقلاني للكفاءات والموارد المالية؛

– توزيع الأنشطة بكيفية متوازنة عبر التراب الوطني.

إستند في بداية تنفيذ هذا المخطط إلى حقيقتين في غاية الأهمية، الأولى تتعلق بالعجز المالي الكبير، وعدم قدرة المؤسسات على التحكم في طاقتها الإنتاجية بالإضافة إلى عوامل أخرى خارجية مرتبطة بالأزمة الإقتصادية العالمية. بينما الثانية تتمثل في كون أسعار البترول شهدت إنتعاشا ملفتا، إذ وصل سعر البرميل 40 دولار سنة 1980 ولم يشهد له إنخفاض أبدا تحت عتبة 27 دولار للفترة الخماسية، كما رافقه إرتفاع في قيمة الدولار خلال نفس الفترة.

وفيما يخص تحليل أبعاد الهيكلة التي أتى بها المخطط سواء كانت عضوية أو مالية أو إستثمارية سوف نوجزها من خلال إبراز إيجابيات وسلبيات هذه المحاولة من الإصلاح الإقتصادي كما يلي:[1]

1– الهيكلة العضوية: من دواعي الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية في نظر السلطات، هي مركزية هذه المؤسسات وتوسع مجال نشاطها وكبر حجمها، مما إستلزم إعادة هيكلتها بأسلوبين، حيث يقتصر الأسلوب الأول على إعادة الهيكلة حسب المنتجات، أما الثاني فكان حسب الجهات أو المناطق.

وعلى هذا الأساس فقد زاد عدد المؤسسات من 150 مؤسسة وطنية سنة 1980 إلى 480 مؤسسة مع نهاية 1982، بل إمتد هذا التقسيم إلى المؤسسات الولائية ليصل عددها إلى 504 مؤسسة. لم تتوقف إعادة الهيكلة عند هذا الحد، بل إنتقلت إلى البلديات ليصل عندها العدد إلى 1079 مؤسسة.

[1] عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص 29-32.

وقد كان أيضا من أهداف إعادة الهيكلة العضوية فصل ثلاثة عمليات اقتصادية عن بعضها، وهي عمليات الإنتاج، التنمية والتسويق، بغرض إعطاء دور أكبر لوظيفة التخصص، حيث تصبح وظيفة اقتصادية مستقلة يسهل معها التحكم في التسيير. وبالنسبة لهذه الإجراءات كانت سببا قويا في النتائج السلبية التي وصلت إليها المؤسسات الإنتاجية،لأنها جردتها من وظيفتها التسويقية والإستثمارية، فتجمد بذلك نشاطها الإقتصادي كمركز لإنتاج الثروة، وفي هذه الحالة نكون أمام حالة تفكيك اقتصادي واضح للمؤسسة العمومية. هذا بالنسبة للأسلوب الأول من إعادة الهيكلية أما الأسلوب الثاني فهو عامل لايقل أهمية عن الأول، والمتمثل في التوزيع الجغرافي لمراكز المؤسسات الوطنية، وهو الشيء الذي أدى إلى صعوبة كبيرة في التطبيق، منها ما يتعلق بالمقرات غير المهيأة أو العديمة، ومنها ما يتعلق بإعادة توزيع المستخدمين وغياب هياكل الإسكان أو نقصاها، مما أثر على السير الحسن للمؤسسات، وبالتالي على تطورها الإقتصادي والمالي.

إن الإنقسام غير العادي للمؤسسات والسريع في آن واحد، كان قويا، حيث وصلت نسبة الهيكلة العضوية مابين 100% إلى 200% في ظرف زمني لا يتعدى السنتين(1981-1982)، وهي إجراءات كان لها الأثر الواضح على وضعيتها المالية، حيث بلغت مديونيتها مع نهاية 1983 في حدود 179مليار دج، وهو مبلغ يمثل ضعف الناتج الداخلي الخام لنفس السنة(86.8مليار دج).

2- الهيكلة المالية: إن إتساع دائرة الهيكلة المالية والسرعة التي عرفتها في أقل من سنتين ومع ضعف التأهيل للإطارات المالية للمؤسسات، وشبه إنعدام للحافز، جعل من هذه العملية تتسم بعدة فجوات ويمكن ملاحظة ذلك من حالة المؤسسات التي أعيد هيكلتها، حيث ورثت حالة من التسيير لأموالها بدون ضمان ولمدة سنتين، بالنسبة لرقم أعمالها وتمول بواسطة قرض يرحل لمدة خمس سنوات مع إعفاء لمدة سنتين. ولهذا وجدت المؤسسات المهيكلة نفسها ملزمة بتعويض لثلاث سنوات، أي مايعادل80% من رقم أعمالها ولنفس الحساب.

وأمام هذه الوضعية المتردية فهي لا تستطيع أن تضمن التسيير العادي للإستغلال الجديد لأن شروط التهيئة لهذا التسيير غير متوفرة بعد، وهذا ما يؤكد أن الإختيارات الإقتصادية التي أقدمت عليها الدولة في هذه الفترة كانت غير مناسبة، وبالتالي إنجرت عنها انعكاسات ظهرت أثارها جليا على الإقتصاد الوطني والنسيج الإجتماعي.[1]

3- هيكلة الإستثمارات: لقد عرف توزيع الإستثمارات تحولا سريعا في الفترة مابين 1980 و1984، حيث كان الإهتمام الأكبر في إطار هذا المخطط هو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية،إذ كان القطاع الأكثر تضررا هو القطاع المنتج المتمثل في الفلاحة بما فيها الري، والصيد البحري والغابات وكذا قطاع الصناعة، والبناء والأشغال العمومية حيث تدحرج الوزن الإستثماري بشكل ملحوظ لهذه القطاعات.

أن هذا التعديل في توزيع الإستثمارات راجع بالأساس إلى كون السياسة الإقتصادية الجديدة قد تبنت هدفين ضمن أولوياتها الرئيسية، إذ يتضمن الأول الإستعمال الأفضل للجهاز الإنتاجي القائم (معدل إستغلال الطاقة بين 40% و50 %)، أما الثاني فهو توجيه الإهتمام أكثر إلى تنمية قطاع الهياكل الأساسية الإقتصادية والإجتماعية مثل الطرق، الموانئ، المطارات، السكك الحديدية، السكن وغيرها، حيث أنها تعاني من تخلف في تنميتها عن تنمية القطاع المنتج. وهو السبب الذي أدى إلى رفع متوسط وزنها الإستثماري من 30.9 %في الفترة (1967-1979) إلى 50.4 %في الفترة(1980-1984)

وبالرغم من أهمية قطاع الإسناد الذي أصبح يشكل مصدر قلق للقطاع الإنتاجي، يبقى هو المحرك الأساسي للتنمية حيث على ضوئه تحدد وتائر تنمية القطاعات الأخرى.

وبشكل عام فإن القطاع المنتج قد تقلصت إستثماراته من 78.2% للفترة (1967-1978) إلى حدود 53% للفترة (1980-1984)، هذا الإنخفاض الملموس للقطاع المنتج، ظهرت أثاره بوضوح في معدل تغطية الواردات والصادرات للصناعات خارج المحروقات، حيث لاتمثل هذه التغطية للعامين(1983-1984) سوى 2.3%

[1] عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص 32.

و2.7 % على التوالي، وهذا يعني أن الصادرات الصناعية خارج المحروقات، لا تغطي سوى هذه النسب المذكورة من الواردات لهذه الصناعات.

والجدول الموالي يوضح هيكل توزيع إستثمارات المخطط الخماسي الأول حسب القطاعات.

الجدول رقم 08: هيكل توزيع إستثمارات المخطط الخماسي الأول حسب القطاعات 1980-1984 (الوحدة: مليار دج)

القطاعات	باقي سنة 1979	برامج جديدة	تكلفة البرامج	الترخيص المالي 1980-1984	الأوزان النسبية للترخيص المالي(%)
الصناعة	82.9	153.8	236.7	174.5	% 43.6
الزراعة	17.8	41.6	59.4	47.1	% 11.8
النقل	2.4	13.4	15.8	13.0	% 3.2
البريد والمواصلات	1.8	6.2	8.0	6.0	% 1.5
التخزين والتوزيع	8.8	9.0	17.8	13.0	% 3.2
الطرق ومحطات النقل	8.6	19.6	28.2	17.5	% 4.4
تهيئة المناطق الصناعية	0.7	1.4	2.1	1.4	% 0.3
التجهيزات الجماعية	2.4	10.9	13.3	9.6	% 2.4
التربية والتكوين	30.3	35.4	65.7	42.2	% 10.5
السكن	34.5	58.0	92.5	60.0	% 15
الصحة	3.6	6.2	9.8	7.0	% 1.7
البنيات الإجتماعية الأخرى	3.1	8.1	12.2	9.3	% 2.3
المجموع	196.9	363.6	560.5	400.6	% 100

المصدر:وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الجزائر، تقرير المخطط الخماسي الأول 1980-1984، ص 89

المطلب الثاني: المخطط الخماسي الثاني (1985-1989).

يأتي هذا المخطط بعد أربعة مخططات إنمائية للدولة منذ دخول الجزائر عهد التخطيط سنة 1967 وما ميزه أنه تكميل لوظيفة المخطط الخماسي الأول ومن أولوياته:[1]

- تنظيم الإقتصاد الوطني؛

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، ج2، مرجع سابق، ص 140.

- تطوير قطاع الفلاحة والري؛

- تقليل الإعتماد على الخارج ويستوجب تحقيقه شرطين: رفع الإنتاج الوطني إلى مستويات قادرة على تعويض الإنتاج الأجنبي من حيث الكمية ومنافسته من حيث الجودة، تنويع الإنتاج الوطني بشكل يسمح بإشباع حاجات السكان إلى مختلف وسائل الإستهلاك، وإشباع حاجات تطور الإقتصاد الوطني وتكامله.

والجدول الموالي يوضح الهيكل العام لمخصصات الإستثمارات وتوزيعها حسب كل قطاع.

الجدول رقم 09: هيكل توزيع إستثمارات المخطط الخماسي الثاني حسب القطاعات 1985-1989 (الوحدة: مليار دج)

القطاعات	مبالغ الإستثمار	الأوزان النسبية (%)
الصناعة	174.2	31.67
منها المحروقات	39.8	7.24
الفلاحة والري	79	14.36
السكن	76	13.82
الهياكل القاعدية الإقتصادية	45	8.18
التربية والتكوين	45	8.18
التجهيزات الجماعية	44	8
هياكل قاعدية إجتماعية أخرى	20.45	3.72
وسائل وإنجاز	19	3.45
التخزين والتوزيع	15.85	2.88
النقل	15	2.73
الصحة	8	1.45
البريد والمواصلات	8	1.45
المجموع	550	100

المصدر:وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الجزائر، تقرير المخطط الخماسي الثاني 1985-1989، ص 90

يظهر من خلال الجدول أن السياسة الإستثمارية المنتهجة خلال هذه الفترة مازالت تعطي أولوية للقطاع الصناعي بنسبة 31.67% من حجم الإستثمارات الكلية ثم يليها قطاع الفلاحة والري بنسبة 14.36% نظرا لإهتمام

الدولة به مقارنة بالفترات السابقة، كما إهتمت الدولة آنذاك بقطاعات أخرى كالسكن والهياكل القاعدية والتربية والتكوين بالإضافة إلى قطاع النقل لفك العزلة على المناطق المحرومة.

لقد إتضح من تحليل سياسة الإستثمار للفترة 1980-1989 وتقييم نتائج تطبيقها في النقاط الموالية:[1]

- بلغ متوسط معدل إنجاز الإستثمارات ما يقارب من 71% من مجموع الإعتماد المالي، وقد لوحظ من هذا المعدل أن النسبة المرتفعة كانت قد سجلت في قطاع الهياكل الأساسية الإقتصادية والإجتماعية حيث بلغت حوالي 86% بينما إنخفضت وتيرة الإنجاز في القطاع المنتج مباشرة، والمتمثل في الفلاحة والصناعة إلى 59%. وهذا ما يعبر عن الأولوية التي أعطتها سياسة تخطيط التنمية للقطاع الإسنادي.

-إن التوجه الجديد في سياسة الإستثمار أدى إلى خفض وزن القطاع المنتج مباشرة في مجموع الإستثمارات الفعلية أكثر من 69% خلال فترة تخطيط 1967-1979 إلى أكبر قليلا من 38% خلال فترة تخطيط 1980-1989 وكان أكبر ركود إستثماري قد عايشه القطاع الصناعي الذي كان فيه متوسط معدل الإنجاز المالي عن هذه الفترة الأخيرة من التخطيط نحو 58%.

- بداية من سنة 1985 لوحظ إنخفاض في العوائد من العملة الصعبة الناجمة عن إنخفاض سعر البترول بحوالي 56%، والذي بدوره أدى إلى إنخفاض القوة الشرائية لسنة 1988 إلى 65% مما كانت عليه في سنة 1985، و25% أقل مما كانت عليه في 1987، إضافة إلى الإنخفاض الواضح في الإستثمار والإستهلاك، وكل ذلك أدى إلى إلغاء بعض المشاريع المبرمجة في المخطط الخماسي الثاني.

يمكن القول أن النتائج المحققة في هذه الفترة لم تكن في المستوى المطلوب والسياسات المسطرة، وأن الإشكالية التي تعيق تطبيق برامج التنمية ناتج بصفة خاصة عن السياسات الإقتصادية الغير متماسكة، وأن عدم نجاعة النشاطات

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، ج2، مرجع سابق، ص 307.

الإقتصادية في تلك الفترة أدى إلى ظهور مشكلة أولية مست التوازنات المالية الداخلية وقد تجلى ذلك في ظهور إطار داخلي للتضخم، ولهذه الأسباب إتخذت عدة إصلاحات إقتصادية للخروج من هذه الوضعية الصعبة.

المطلب الثالث:قوانين الإستثمار لفترة الثمانينات.

إنعكست أهداف السياسة الإقتصادية للدولة خلال فترة الثمانينات بإطلاق قانونين هامين وذلك من أجل وضع المزيد من الضمانات والإمتيازات لجلب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية للإستثمار لتمويل التنمية الإقتصادية.

الفرع الأول: قانون الإستثمار لسنة 1982.

تبنت الجزائر قانون جديد تحت رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالإستثمارات الخاصة الوطنية ذات الطابع الإقتصادي وكذا إطار ممارسة النشاطات الناجمة عنها ومجالها وشروطها[1]، كما وضح الغموض الذي كان موجود في القانونين السابقين على أنه موجه إلى الجزائريين المقيمين فقط، وذلك عكس ماجاء في قانون 1966، وقد حددت فيه قائمة النشاطات التي يمكن الإستثمار* فيها وذلك بعد الحصول على الإعتماد من الديوان الوطني لتوجيه ومتابعة وتنسيق الإستثمار الوطني الخاص، وهو التنظيم المكلف بتوجيه الإستثمار الخاص وفقا لأهداف المخطط الوطني للتنمية[2]. وبخصوص الإمتيازات والتسهيلات التي جاء بها هذا القانون فأغلبها إنصبت حول الإعفاءات الجبائية**، وكذا التسهيلات المقدمة للمستثمرين الخواص والمتعلقة بشراء الأراضي في المناطق المهيأة، وإعطاء قروض طويلة ومتوسطة

[1] القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالإستثمار الإقتصادي الخاص الوطني، الجريدة الرسمية رقم 34، ص 1963.

* خصصت للقطاع الخاص في إطار هذا القانون الإستثمار في مجالات عديدة ومنها الصناعات الصغيرة والمتوسطة المكملة لإنتاج القطاع الإشتراكي، وكذا القطاع السياحي، الصيد، الفندقة، قطاع البناء والأشغال العمومية والنقل... الخ إلا أنه لم يسمح الإستثمار في المجالات التجارية، الحرفية، الفلاحية، والنشاطات المرتبطة بالمهن الحرة.

[2] Benissad Hocine ,algerie :reforme economique de l'algerie,edition op .cit ,1989,p 123-129.

** أهم الإمتيازات والتحفيزات الجبائية والمالية التي إحتواها هذا القانون هي: إعفاء تام أو جزئي للضرائب تبعا لموقع وأهمية المشروع، فنجد أنه منح إعفاء تاما من الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة تتراوح ما بين سنة إلى خمس سنوات بالنسبة للمشاريع المقامة في المناطق المحرومة والأقل تنمية، وكذلك تستفيد المؤسسات السياحية من نفس الإعفاء كذا مؤسسات الصيانة والصناعة التكاملية وتستفيد الإستثمارات الأولى من إعفاء تام من سنة إلى خمس سنوات من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري تكون المدة بالنسبة للإستثمارات الثانية السياحية والثالثة الصيانة من سنة إلى ثلاث سنوات أما بالنسبة للقطاعات الأخرى فهذا الإمتياز يتروح ما بين الإستفادة بنسبة 50 % لمدة تتراوح من سنة إلى خمس سنوات.

الأجل والتموين بمواد التجهيز والمواد الأولية وقطع الغيار، وحق المساعدة في الحصول على المعلومات الإقتصادية والتقنية الخاصة بدراسة المشروع والحصول على الإعتماد من طرف اللجنة المخولة لذلك.

إن العمل الميداني أظهر عدة نقائص في هذا القانون وذلك راجع إلى السبب الرئيسي والمتمثل في أن المتعامل الجزائري لم يكن مؤهل آنذاك للقيام بإستثمارات إنتاجية صناعية، بل كان يفضل ممارسة التجارة والعمليات التجارية الموازية غير الرسمية، وهذا ما شكل حاجزا في إنجاز هذه الإستثمارات والنتائج دلت على ذلك حيث سجل فقط إنجاز أقل من 15% من المشاريع الإستثمارية الخاصة[1].

وخلال هذه الفترة بينت الجزائر نيتها في رفض تدخل رأس المال الأجنبي وفضلت الإستثمار الوطني الخاص أو عن طريق مؤسسات الإقتصاد المختلطة حسب قانون 82-13 المؤرخ في 1982/08/28 .[2] هو الأخر لم يحقق الأهداف المرجوة منه بسبب إحتكار الأجانب لتكنولوجيتهم خوفا من نقلها إلى هذه الدول حتى تصبح منافسة لها، بالإضافة إلى العراقيل البيروقراطية السائدة آنذاك.

الفرع الثاني: قانون الإستثمار لسنة 1988.

إن النقائص التي ظهرت في قانون سنة 1982 وظهور أزمة إنخفاض أسعار البترول سنة 1986 والتي أدت إلى عجز في ميزان المدفوعات وضعف التمويل الأمر الذي إنعكس سلبا على وتيرة التنمية في البلاد وبالتالي على سياسة الإستثمار كل هذا دفع بالمشرع الجزائري إلى إلغاء القانون السابق وتعويضه بقانون 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 والمتعلق بتوجيه الإستثمار الوطني الخاص، ويندرج هذا القانون في الواقع ضمن الإطار العام لإستقلالية الأعوان الإقتصاديين،[3] بحيث كرس مع القوانين سارية المفعول آنذاك الأسلوب الجديد للإصلاح الإقتصادي الذي أدى إلى ظهور المؤسسات العمومية الإقتصادية المستقلة إستخلافا للمؤسسات الإشتراكية ذات الطابع الإقتصادي، ونص هذا القانون

[1] Benissad Hocine ,p 39.

[2] ،[3] عليوش قربوع كمال، مرجع سابق، ص 10.

على أن أحكامه تهدف لتشجيع القطاع الخاص وذلك عبر تحرير سقف الإستثمار الخاص والسماح للمستثمرين الخواص بالإستثمار في قطاعات متعددة ماعدا تلك التي تعتبرها الدولة قطاعات إستراتيجية* إضافة إلى إلغاء إجراء الإعتماد الذي كان وسيلة لتوجيه ومراقبة الإستثمارات الخاصة وإكتفى بذكر الإستثمارات ذات الأولوية من غيرها والتي تستفيد من إمتيازات وبإلغاء إجراء الإعتماد، ألغى كذلك ديوان توجيه ومتابعة وتنسيق الإستثمار الخاص وعوض بالغرفة الوطنية للتجارة[1].

كما إحتوى القانون على تسهيلات متعلقة بتزويد المشاريع الخاصة بالتجهيزات والمواد الأولية والحصول على العقار الصناعي ومكن أصحاب رؤوس الأموال الوطنين سواء المقيمين منهم أو غير المقيمين من إنشاء مؤسسات في الجزائر. والملاحظ أن القانون الجديد وبعكس القوانين السابقة لم يقم بذكر الإمتيازات المسموحة للإستثمارات الخاصة بل ترك ذلك لما تقره قوانين المالية.

* ذكرت المادة 5 من القانون 88-25 القطاعات الإستراتيجية التي لا يمكن للقطاع الخاص أن يستثمر فيها وهي: النظام المصرفي، التأمينات، المناجم، المحروقات، الصناعة الحديدية القاعدية، النقل الجوي، السككي والبحري.

Benissad Hocine ,Algérie :de la planification socialiste a l'économie de marché, alger .ENAG [1]edition ,2006,p56.

المبحث الثالث: مرحلة الإنتقال من سياسة التوجيه إلى سياسة الإنفتاح.

إنتهى الأمر بالجزائر عقب محاولة التصحيح الإقتصادي الذاتي الذي قامت به خلال فترة الثمانينات بالفشل خصوصا مع أثار أزمة إنخفاض سعر البترول سنة 1986* الذي زاد من حدة الأزمة الإقتصادية الجزائرية والتي يعبر عنها ميزان المدفوعات لتلك الفترة ومستوى الإنتاج والإرتفاع الكبير لمعدلات خدمة الديون الخارجية، بالإضافة إلى تراجع الإيرادات التي تمول الميزانية.

وتعتبر هذه الفترة من أصعب الفترات وأحرجها منذ الإستقلال لما آلت إليه أوضاع البلاد من نقص في السيولة وتراجع في النمو وإرتفاع مستوى الضغط الإجتماعي، لتجد الجزائر أمامها تحديات من الوزن الثقيل.

ونتيجة لكل هذه الإختلالات خاصة الخارجية منها، كان على الدولة أن تجد مخرجا من الأزمة المالية التي باتت تهدد الإقتصاد الوطني ولهذا إعتمدت جملة من الإصلاحات الإقتصادية** في إطار البرامج المقترحة والمدعومة من قبل صندوق النقد الدولي تمر هذه البرامج عبر مرحلتين: مرحلة التثبيت الأولي التي تنطوي على إجراءات تهدف في مجملها إلى تحقيق الإستقرار على مستوى الإقتصاد الكلي من خلال العمل على ضمان توازن الميزانية العامة إضافة إلى التحكم في سعر صرف العملة. وتقتضي عملية التحول بعد ذلك التقيد بتنفيذ سياسة للتصحيح الهيكلي للإقتصاد والتي تمثل المرحلة الثانية من برامج صندوق النقد الدولي وتتضمن جملة من التدابير الواجب إدخالها على كافة المستويات حيث تعتبر سياسة متوسطة المدى تهدف إلى إحداث تغيرات جوهرية في أسلوب إدارة الإقتصاد الوطني وتعمل على توفير شروط العمل وفق آليات إقتصاد السوق.

وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث لمختلف الإتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي.

---

* يفاجئ الإقتصاد الجزائري بإنهيار أسعار البترول إلى 10 دولار للبرميل لسنة 1986 أي بإنخفاض قدر بنسبة 50 %مقارنة بسنة 1980، كما تلازم هذا مع إنحفاض لقيمة الدولار بنسبة 40 % لنفس السنة، وهكذا فقد تميزت هذه الفترة بسقوط حر لإيرادات الصادرات الآتية من المحروقات.

** وفي سنة 1987 دخلت الجزائر في محادثات سرية مع المؤسسات المالية الدولية(صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير من أجل الحصول على تمويلات تسمح لها بتغطية جزء من إحتياجات التمويل الخارجية.

المطلب الأول:برامج الإستقرار الإقتصادي.

إعتمدت الجزائر كغيرها من الدول التي تحولت من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق جملة من الإصلاحات، بسبب تعثرها في تسديد ديونها وأعبائها مما جعلها تتجه نحو نادي باريس لإعادة جدولة ديونها ، وقد نشطت المفاوضات بين الحكومة الجزائرية من جهة وصندوق النقد والبنك الدوليين من جهة أخرى وتم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

الفرع الأول: برنامج التثبيت الإقتصادي الأول 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990.

لقد عقد أول إتفاق إستعداد إئتماني مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة وهذا في نهاية ماي 1989 في سرية تامة وبمساهمة كل من البنك الدولي بقيمة 300 مليون دولار أمريكي و600 مليون دولار أمريكي من قبل صندوق النقد الدولي وهي قروض تدخل في إطار دعم الإصلاحات الإقتصادية، [1]وقد كان الهدف الرئيسي من وراء هذا الإتفاق هو القيام بمجموعة من التدابير المتمثلة في:[2]

- إتباع سياسة نقدية أكثر حضرا وتقيدا؛
- العمل على تقليص العجز في الموازنة العامة؛
- تخفيض سعر العملة الوطنية؛
- إدخال نظام مرن للأسعار من خلال الإزالة التدريجية للتنظيم الإداري لها.

عمدت الجزائر تنفيذا للإتفاق إلى إصدار قانون 98-12 الخاص بالأسعار ينص على تحرير الأسعار، وكذا مرسوم يتعلق بتحرير التجارة الخارجية في فيفري 1991، كما بدأت إجراءات منح الإستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية مع إصدار القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

[1] عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص 66.
[2] إكرام مياسي، **الإندماج في الإقتصاد العالمي وإنعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 184.

وإضافة إلى ما سبق عملت الجزائر على تطبيق سياسة نقدية أكثر تشددا مما أدى إلى إنخفاض عجز الموازنة العامة من 27.8 مليار دج سنة 1988 إلى 4.7 مليار دج سنة 1989 ليصبح الرصيد موجبا سنة 1990 ب 17.7 مليار دج ، وإستمرار تدهور الإحتياطي من العملة الصعبة سنة 1990 إلى 700 مليون دولار فقط وهو أدنى مستوى منذ سنة 1973، وإستمرار عجز ميزان المدفوعات. حيث باشرت الجزائر بتطبيق أحد البنود الرئيسية لصندوق النقد الدولي وهي تخفيض العملة الوطنية، تبعا لذلك عرفت قيمة الدينار تخفيضا قدره 28.7 % بين 1988-1989 و17.7 % بين 1989-1990 و10.56 % بين 1990-1991 لينتقل سعر صرف الدولار من 5.9 دج سنة 1988 إلى 7.6 دج سنة 1989 ثم 9دج سنة 1990 ثم 18.5 سنة 1991.

الفرع الثاني:برنامج التثبيت الإقتصادي الثاني من 1991/06/03 إلى 1992/03/30.

لقد ساهم عبئ الديون الخارجية* وخدماتها في إتساع الخلل في الإقتصاد الجزائري مما أثر في فعالية الإصلاحات الإقتصادية التي شرعت فيها الجزائر في بداية التسعينات من جهة أخرى إزداد الوضع سوءا بسبب التذبذب الكبير وعدم إستقرار أسعار المحروقات، هذه الأخيرة تمثل حوالي 95% من إجمالي الصادرات مما أدى إلى ضعف إحتياطات الصرف بالعملة الأجنبية، مما إستدعى الجزائر اللجوء مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الموارد الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الإقتصادية، وعلى هذا الأساس تم التوقيع على إتفاقية استعداد إئتماني ثانية بتاريخ 3 جوان 1991 لمدة 10 أشهر تحصلت الجزائر بموجبها على 300 مليون وحدة سحب خاصة توزع على أربع شرائح قيمة كل واحدة 75 مليون وحدة سحب خاصة[1] وفي إطار هذا الإتفاق عمد إلى إتخاذ مجموعة من الإجراءات والتي من بينها:

* إن إرتفاع رصيد المديونية إلى مستوى جعل منها عائقا حقيقيا وعاملا من عوامل الخنق لقدرات الدولة على النمو والتطور من جهة وتعقد الوضع السياسي من جهة أخرى بالإضافة إلى هاتين المشكلتين فقد شهدت الجزائر سنة 1991 تدهورا للقطاع الفلاحي من حيث المحاصيل، نتيجة الجفاف الذي إستمر أكثر من عشريتين، كما بدأت أسعار النفط في التراجع مرة أخرى، ليسجل حينها ميزان المدفوعات خسائر في الإحتياطات وزيادة في الإقراض، كما سجلت نفس السنة وبداية الثلاثي الأول من سنة 1992 مستوى قياسيا في ديون المؤسسات العمومية إتجاه البنوك إذ بلغت 425 مليار دج، مما حدا بالدولة إلى تخصيص 42.5 مليار دج وفق ما عرف ببرنامج التطهير المالي.

[1] إكرام مياسي، مرجع سابق، ص 185.

– إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي والإستقلالية المالية للبنك المركزي؛

– تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الإعتبار للدينار الجزائري؛

– تحرير التجارة الخارجية وكذلك الداخلية والعمل على رفع صادرات النفط؛

– تشجيع أنواع الإدخار والتخفيض من الإستهلاك؛

– تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الإستهلاك بتقليل الإعانات[1].

وخلال هذه المدة تحققت النتائج التالية:[2]

– إنخفاض المديونية الخارجية من 28.379 مليار دولار سنة 1990 إلى 27.67 مليار دولار سنة 1991 إلى 26.7 مليار دولار سنة 1992 مع إرتفاع خدمة المديونية حيث إنتقلت من 73.9 % سنة 1991 إلى 76.5 % سنة 1992؛

– بلغ رصيد الخزينة 14 مليار دج كفائض نتيجة تطبيق سياسة الترشيد في النفقات العامة وإلى إرتفاع الإيرادات؛

– بلغ فائض الميزان التجاري 4.70 مليار دولار حيث كانت الصادرات 12.73 مليار دولار والواردات 8.03 مليار دولار؛

– رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 من 10.5% إلى 11.5% سنة 1992 مع رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15% إلى 20% مع تحديد سعر تدخل بنك الجزائر عند مستوى السوق النقدية 17 % والهدف من ذلك تحقق سعر فائدة حقيقي موجب وبالتالي المساهمة في رفع حجم المدخرات.

[1] مدني بن شهرة، **الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 132-133.
[2] مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 134-136.

إبتداء من سنة 1992 بدأت تظهر الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد الجزائري حيث زاد الإستهلاك الحكومي بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي نتيجة الدعم الحكومي للسلع* الإستهلاكية الأساسية التي شكلت 5% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة من 1992حتى 1993 مما أدى بالجزائر إلى إصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة وهذا ما أدى إلى تغير مقدار التضخم وبالتالي تغيير قيمة الدينار بسبب إرتفاع الكتلة النقدية بحوالي 21.2%، كما أن نسبة البطالة وصلت إلى 23.2%.

ونتيجة تفاقم المشاكل وحدة الأزمة الإقتصادية وخاصة الإختلالات الهيكلية التي مست مختلف القطاعات الإقتصادية سواء تعلق الأمر بالإنخفاض الحاد لأسعار المحروقات، حيث إنخفضت الجباية البترولية من 24.1 مليار دج إلى 16.1 مليار دج بين سنتي 1990 و1991، وهذا ما أثر على ميزان المدفوعات، لأن الإقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على صادرات المحروقات. أو تعلق الأمر بعجز الخزينة العمومية في تفعيل وتيرة النمو الإقتصادي، كما شهد نهاية سبتمبر 1991 تخفيضا لقيمة الدينار مما أدى إلى إرتفاع نسبة التضخم المحسوبة بمؤشر الأسعار عن الإستهلاك المقدرة بـ 31.8% ونجم عن ذلك زيادة حقيقية لقيمة الدينار تقدر نسبتها بـ 28 % سنة 1992.

أمام هذه المؤشرات السلبية لم يعد للجزائر سوى مخرجا واحدا، أن تقبل سلطاتها العمومية والمالية طلب إعادة جدولة ديونها الخارجية والقيام بإصلاحات إقتصادية هيكلية تحت إشراف صندوق النقد الدولي وهو ما ألزم البلاد بتنفيذ إتفاق التثبيت لمدة سنة متبوع ببرنامج التعديل الهيكلي لمدة ثلاث سنوات.

* لقد واجهت الحكومة إشكالية على المستوى الإجتماعي وتحت ضغط عاملين رئيسيين أولهما والمتعلق بسياسة الدعم المطبقة على السلع والخدمات، التي ثبت فشلها في إعادة توزيع الدخل على نحو يكون أقرب إلى العدالة، وثانيهما هو مطالبة الجزائر الملحة من قبل الهيئات الدولية بتحرير الأسعار كشرط مسبق لدعم الإصلاحات الإقتصادية. أمام هذين العاملين قامت الحكومة بإنشاء ما يسمى بالشبكة الإجتماعية وهي آلية تعوض الفقراء الجزائريين بدعم مباشر، يتمثل في مداخيل تذهب إلى العائلات، حيث قدرت أنذاك بحوالي 14 مليون شخص، كما قدر الغلاف المالي لسنة 1992 في حدود 24.6 مليار دج. وبفضل هذه السياسة ألغت الحكومة وبصفة نهائية دعم الأسعار إبتداءا من جوان 1992، ما عدا الحليب والخبز والدقيق.

الفرع الثالث: برنامج التثبيت الإقتصادي الثالث من أفريل 1994 إلى مارس 1995.

نظرا لإستمرار الوضع الإقتصادي المتأزم للجزائر نتيجة:[1]

– ظهور عجز في ميزان المدفوعات سنة 1992 نتيجة زيادة الإنفاق على تنشيط الإقتصاد وذلك بزيادة الإستثمار من جهة وتموين إعادة تأهيل الشركات والمؤسسات الإقتصادية من جهة أخرى؛

– ضرورة توفير ما يقارب 7.6 مليار دولار لدفع العملية الإنتاجية للإستمرار خاصة وأن الحصول على قروض جديدة أصبحت صعبة جدا نتيجة لتردي الأوضاع الإقتصادية؛

– عجز ميزان مدفوعات الجزائر بعد التراجع المسجل في أسعار النفط حيث قدر العجز ب 1.3 مليار دولار سنة 1994؛

– إرتفاع حاد في التضخم مع عجز في إستيراد قطع الغيار والآلات الصناعية ما أدى إلى ضعف الطاقة الإنتاجية للمؤسسات بنحو 50%؛

– إمتناع بعض الدول عن منح قروض للجزائر إلا بعد إتفاقها مع صندوق النقد الدولي وخاصة فرنسا لأنها من أكبر دائني الجزائر.

وأمام هذه المؤشرات السلبية للبلاد لم يعد أمام السلطات إلا مخرج واحد وهو الإتصال بصندوق النقد الدولي وطلب إعادة جدولة ديونها الخارجية، وبعدها تم التوقيع على إتفاق مدته سنة كاملة والذي دخل حيز التطبيق في ماي 1994، تحصلت الجزائر على قرض قدر بـ 457.20 مليون وحدة سحب خاصة وكذا قرض قيمته 374 مليون وحدة سحب خاصة من طرف البنك الدولي في إطار قروض تمويل الطوارئ.

[1] مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 138-139.

وقد أعدت الجزائر في إطار برنامج التثبيت الإقتصادي الثالث إلى إستراتيجية تسعى إلى تثبيت الإقتصاد قبل الدخول في إصلاحات إقتصادية هيكلية تخلصت أهدافه فيما يلي:[1]

– تحقيق معدل نمو بين 3% و6%، وتقليص وتيرة التوسع النقدي عن طريق رفع معدل الفائدة على الإدخار من 10% إلى 14%، وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23.5%؛

– إعادة تحديد الدور الذي تقوم به الدولة والبحث عن التوازنات المالية الكلية؛

– التخفيف من حدة البطالة وذلك بتكثيف العمل والإنتاجية الفلاحية عن طريق إستخدام الموارد البشرية وزراعة المساحات القابلة للزراعة وتوسيع المساحات المسقية؛

– تعديل قيمة الدينار الجزائري وتنفيذا لهذا الإتفاق قامت الجزائر بتخفيض قيمة الدينار حيث وصل إلى 36 دج مقابل دولار واحد؛

– إعطاء أهمية للإستثمارات الوطنية والأجنبية وتشجيعها، وإنتعاش قطاع الصناعات عن طريق عمليات إعادة الهيكلة؛

– تنويع الصادرات خارج مجال المحروقات، وإعطاء قطاع المحروقات قانونا؛

– التخلص التدريجي من دعم الميزانية لأسعار الإستهلاك والإنتاج الزراعي وكذلك الشبكة الإجتماعية، وذلك للقضاء على عجز الخزينة المقدر ب 9.2 % سنة 1993؛

– تقليص الإعفاءات من الرسوم على القيمة المضافة وكذلك الحقوق الجمركية.

وبإعتبار أن الصندوق لا يهمه إلا تحقيق النتائج، يمكن إدراج أهم النتائج المحققة الناجمة عن تطبيق بنود الإتفاق:

– مواصلة تحرير الأسعار حيث بلغت نسبة الأسعار المحررة 85% بما فيها أسعار المواد الأساسية والأدوية مع إرتفاع أسعار النقل والهاتف وخدمات البريد بنسب تتراوح بين 20% و30% وتعديل أسعار الكهرباء والحليب كل ثلاثة أشهر؛

[1] مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 141.

– تخفيض سعر الصرف بنسبة 50% حيث إنتقل سعر صرف الدينار مقابل دولار واحد من 23.4 دج سنة 1993 إلى 35.1 دج سنة 1994 ثم تخفيض أخر ما بين سنتي 1994 و 1995 بنسبة 35.6% لينتقل بذلك سعر صرف الدينار مقابل دولار واحد من 35.1 دج سنة 1994 إلى 47.6 دج سنة 1995؛[1]

– لم يتحقق النمو المقدر ب 3%، إذ وصل الناتج المحلي الحقيقي إلى نمو سلبي بلغ 0.4 % ويعود ذلك للظروف الإقتصادية والسياسية والأمنية وكذلك إنخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة 5 % كما أن الإنتاج في قطاع المحروقات عانى من بعض المشاكل المتعلقة بالصيانة مما أدى إلى إنخفاض الإنتاج به إلى 2.5 %؛[2]

– سجلت أسعار المواد الغذائية والمحروقات إرتفاع على التوالي قدره 40% و 15 % والغرض منه تخفيف العجز ونفقات الدولة والتي قدرت ب 25.7 مليار دج؛

– تحقيق ارتفاع الإئتمان المحلي بنسبة 10% في سنة 1994 مقابل زيادة قدرها 14.2 % كانت مقررة في البرامج وهذا يترجم تباطؤ النمو في الإئتمان المحلي المقدم للقطاعات الإقتصادية؛

– وصل معدل التضخم إلى حدود 29% مقابل 38% المتوقعة في البرنامج؛

– تقليص العجز الكلي في الميزانية العامة بالنسبة للناتج المحلي إلى 4.4 مقابل 5.7 المقدرة في البرنامج الحكومي؛

– بالنسبة لإعادة جدولة الديون، فقد تمت عملية الجدولة الأولى مع نادي باريس نهاية ماي سنة 1994 مست 4.4 مليار دولار على مدى 16 سنة منها أربع سنوات معفاة من الدفع وعليه فإن تسديد خدمة الديون بمقتضى المبالغ المعاد جدولتها لم يستأنف إلا في شهر ماي 1998، بعدها تقدمت الجزائر مرة ثانية إلى نادي باريس ونادي لندن في جويلية 1995 من أجل إعادة جدولة ديونها الخاصة والتي لم تتحقق إلا في جوان 1996 حيث تمت جدولة 7 مليار دولار

[1] إكرام مياسي، مرجع سابق، ص 189.
[2] مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 142.

أمريكي مع نادي باريس و3.2 مليار دولار أمريكي مع نادي لندن، وهذا يعني جدولة 14.6 مليار دولار أمريكي من المديونية الخارجية[1].

المطلب الثاني:برنامج التعديل الهيكلي من 31 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998.

بعد إنقضاء مدة الإتفاق السابق بدأت الجزائر تحضر للمرحلة الآتية، وعليه وجهت رسالة النوايا بتاريخ 30 مارس 1995 إلى المدير العام لصندوق النقد الدولي والتي جاء فيها التذكير بالجهود التي بذلتها الحكومة الجزائرية بتطبيقها لبرنامج إصلاح إقتصادي واسع منذ 1994 والمدعم بإتفاق التثبيت السابق إضافة إلى المحاور الكبرى لبرنامج التصحيح الهيكلي والسياسات التي تنوي الجزائر تطبيقها، كما جاء ذلك بسبب تدهور بعض المؤشرات الإقتصادية كإستمرار عجز الميزانية وإرتفاع معدل التضخم بالإضافة إلى النمو السلبي للناتج الداخلي الخام، لتجاوز هذه الإختلالات ومتابعة الإصلاحات أجبرت السلطات الجزائرية على ضرورة إستئناف برنامج إصلاحي مستعجل وفي هذا الإطار تم إبرام إتفاق في ماي 1995 مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التصحيح الهيكلي، وهذا لمدة ثلاث سنوات من ماي 1995 إلى ماي 1998 ويندرج هذا الإتفاق في نطاق الميكانيزم الموسع للقروض[2].

حيث حدد مبلغ هذا الإتفاق بقيمة 1169.28 مليون وحدة سحب خاصة وهو ما يعادل 1.8 مليار دولار أمريكي ويمثل هذا المبلغ 127.8 مليون من حصة الجزائر في الصندوق وهذا لدعم تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي. وبمجرد الموافقة على هذا الإتفاق قامت الجزائر بسحب القسط الأول وقدره 325.28 وحدة سحب خاصة على أن يتم سحب وإستخدام المبلغ المتبقي844.08 مليون على أقساط يتم إستنفاذها قبل تاريخ 21 ماي 1998.

وفي هذا الإطار قد سمحت الإجراءات العامة بإعادة جدولة 16 مليار دولار للمفاوضات التي تمت حول إعادة جدولة ديون المؤسسات الخاصة بين نادي لندن والجزائر، ومفاوضات حول الدين العمومي مع نادي باريس.

[1] إكرام مياسي، مرجع سابق، ص 190.
[2] إكرام مياسي، مرجع سابق، ص 190-191.

الفرع الأول: أهداف البرنامج.

كان الهدف من إبرام هذا الإتفاق هو إعادة الإستقرار للإقتصاد الجزائري وتجاوز المرحلة الإنتقالية نحو إقتصاد السوق بأقل التكاليف إنطلاقا من الأهداف الأساسية التالية:

- رفع معدل النمو الإقتصادي، بغية إستيعاب معدل نمو العمل السنوي المقدر ب 4 % أي حوالي 300 ألف طلب عمل جديد بالإضافة إلى التقليص من رصيد البطالة الذي سجل مليوني بطال؛[1]

- مواصلة العمل من أجل إستقرار مالي خصوصا عبر تخفيض التضخم لبلوغ نفس المستوى الذي يميز أهم شركاء الجزائر مع تحقيق فائض في الميزانية؛

- تطهير ميزان المدفوعات من خلال تقليص العجز الجاري وتخفيف خدمة الدين مع السعي للحصول على تمويل خارجي جديد؛

- تدعيم مستوى معيشة الفئات الإجتماعية الأكثر حرمانا؛

- علاوة على مواصلة وتعميق الإصلاحات الإقتصادية الهيكلية للمؤسسات الإقتصادية العمومية الصناعية والبدء بخوصصة جزء منها ومواصلة التحرر الإقتصادي والتقليص من تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وفتح المجال أكثر أمام القطاع الخاص.[2]

الفرع الثاني:محاور برنامج التعديل الهيكلي.

وضعت الجزائر خلال التوقيع على الإتفاق مع صندوق النقد الدولي برنامجا يحتوي وسائل مختلفة من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة، يمكن إستعراضها فيما يلي:

[1] عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص 94.
[2] إكرام مياسي، مرجع سابق، ص 191.

– إتباع سياسة ميزانية صارمة حيث حرصت السلطات على تخفيض عجز الميزانية وتحقيق فوائض من خلال تحكمها في المالية العامة بالعمل على تحسين مداخيل الدولة وذلك من خلال إعادة تشكيل النظام الضريبي والإتجاه نحو تخفيض الإعتماد تدريجيا على الإيرادات البترولية، وإعادة توجيه النفقات نحو المجالات التي تنهض بالنمو مثل الصحة والتعليم... الخ من خلال توجيهها بشكل أفضل لحماية الشرائح الضعيفة من آثار عملية التصحيح.

فقد نجحت السلطات في ضبط الأوضاع المالية إلى درجة كبيرة منذ سنة 1994 وما بعده، حيث تقلص عجز الميزانية ما نسبته 8.7% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1993 إلى فائض نسبته 2.4% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1997، كما نجح البرنامج في القضاء وبشكل كلي على مصادر العجوزات شبه المالية.

كما إزدادت إيرادات الميزانية بين سنتي 1993و 1997 مع إستمرارها في الإعتماد وبدرجة عالية على صادرات المحروقات بحوالي 6 % من الناتج الإجمالي المحلي، ويعود هذا إلى جملة من العناصر الرئيسية في هذا البرنامج(التعديل الذي مس سعر الصرف، زيادة الواردات الناتجة عن تحرير التجارة، تنفيذ التدابير الرامية إلى تقويم النظام الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية له).

– إتباع سياسة نقدية صارمة من أجل مواصلة الضغط على التضخم وتحفيز الأعوان الإقتصاديين على الرفع من مدخراتهم وقد وصل معدل التضخم إلى 4.8% سنة 1998 بعد أن تجاوز سنة 1994 نسبة 30% وكذلك الإنتقال من وضعية سلبية للنمو 1.2 % سنة 1994 إلى 5.1 % سنة 1998[1].

–بخصوص تحرير التجارة الخارجية والتحكم في نظام الصرف يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى جعل الإقتصاد الجزائري أكثر إنفتاحا سواء بتحرير بعض المواد الأساسية وإلغاء رخص التصدير أو إلغاء بعض الواردات التي كانت ممنوعة قبل ذلك والإتجاه بالصناعة الجزائرية نحو سياسة التصدير كما أن تخفيض قيمة الدينار وإنشاء مكاتب للصرف وفتح البنوك للرأسمال الأجنبي كانت أهم سمات برنامج التعديل الهيكلي ويمكن تلخيص كل الإجراءات الخاصة بهذا الجانب كما يلي:

[1] عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص 98.

- هذا فيما يخص نظام الصرف ففي سنة 1994 تم تخفيض سعر الدينار* بالنسبة للدولار بين أفريل وسبتمبر بنسبة 50% بالإضافة إلى إنشاء نظام تعويم موجه عن طريق حصص تثبيت بين بنك الجزائر وفي سنة 1995 تم تحويل حصص تثبيت إلى سوق للصرف بين البنوك ووسطاء معتمدين آخرين وفي سنة 1996 إنشاء مكاتب للصرف.
- أما بخصوص تحرير التجارة والمدفوعات الخارجية ففي سنة 1994 تم وضع قائمة للمنتوجات التي يمنع إستيرادها وتحرير عشر مواد أساسية، يتم إستيرادها تحت معايير تقنية ومهنية، وإلغاء كل منع للتصدير بإستثناء المواد التي تكون لها قيم تاريخية أو أثرية، وكذا تحرير واردات العتاد المهني والصناعي الغير جديد، وإلغاء قائمة الواردات الممنوعة التي أنشأت في أفريل 1994. أما في سنة 1995 تم إلغاء الحصة الدنيا الإجبارية للقروض الخارجية المتعاقد عند إستيراد سلع التجهيز، بالإضافة إلى إلغاء الإجراء المفروض على مستوردي بعض المنتجات بالإلتزام بالمقاييس المهنية والتقنية، وترخيص الدفع لصالح نفقات الصحة والتعليم بالخارج عن طريق بنك الجزائر في حدود سقف سنوي. بالنسبة لسنة 1996 تم تخفيض المعدل الأعلى لحقوق الجمركة من 60% إلى 50% وترخيص الدفع للنفقات غير السياسية في الخارج وتفويض البنوك التجارية لمنافسة السقف المحدد من البنك المركزي. وفي سنة 1997 تم تخفيض المعدل الأعلى لحقوق الجمركة من 50 % إلى 45%.[1]

– بالنسبة لتحرير الأسعار يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى إزالة التشوهات السعرية حتى تصبح الأسعار المحلية دالة في الأسعار الدولية وحدد البرنامج مدة ثلاث سنوات لتحرير أسعار كل السلع والخدمات، وقد تم تحرير أسعار منتجات القطاع العام على مراحل ثم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية والطاقة إلى ما يقارب 200% تماشيا مع الأسعار العالمية بين سنتي 1994و1996 بعدما كانت هذه المنتجات قبل سنة 1994 يسودها نظام الأسعار المدعمة من قبل الدولة والتي وصلت نسبتها 5% من الناتج الداخلي الإجمالي مما أدى إلى ظهور السوق الموازية وإرتفاع أسعارها

* فيما يخص سعر صرف الدينار فقد حقق إستقرار في حدود 1 دولار يساوي 56 دج، هذا ما جعله قادرا على منح ضمانات للمستثمرين حيث تم إبرام 7000 مشروع إستثماري بقيمة تفوق 50 مليون دولار أمريكي، كما تم تحقيق إحتياطي صرف في حدود 8.5 مليار دولار، وقد بلغت نسبة خدمة الدين 53% من قيمة المداخيل بعدما كانت تقارب 100 %.

[1] مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص146-148.

مقارنة بالسعر الحقيقي كما أن دعم هذه السلع أدى إلى تشجيع التهريب إلى الدول المجاورة وهذا ما أدى إلى الإخلال في تموين الأسواق المحلية، إن أهم الإجراءات المتعلقة بسياسة الأسعار نوجزها فيما يلي:

- في سنة 1994 تم نقل مجموعة من المواد ذات الأسعار المقننة إلى مواد ذات هامش ربح مقنن، بالإضافة إلى إلغاء هامش الربح المقنن لجميع الأسعار ماعدا خمس مواد(السكر، الحبوب، الزيت، اللوازم المدرسية والأدوية)، وكذلك تحرير أسعار المواد الوسيطية في الفلاحة، إنشاء ميكانيزم (مراجعة أسعار بيع البترول الخام إلى معامل التكرير كل ستة أشهر، مراجعة تعريفات الغاز والكهرباء بدلالة تطور التضخم)، تحرير أسعار بناء المساكن الإجتماعية، الحد من سعر دعم الفلاحة.
- في سنة 1995 تم إلغاء الإعانات المعممة على المنتوجات البترولية، بالإضافة إلى إلغاء مراقبة هوامش الربح وإلغاء تقنين أسعار السكر والحبوب، عدا القمح، الزيت والأدوات المدرسية.
- في سنة 1996 إلغاء الإعانات المعممة على المنتجات الغذائية.
- وفي سنة 1995 و1997 تم رفع إيجار السكن العمومي ب 30%.

- الإستمرار في إصلاح القطاع العام بتصفية 88 مؤسسة عمومية وإعادة هيكلة القطاع العام حيث تمت إعادة تنظيم القطاع الإقتصادي العمومي من خلال الشركات القابضة التي عوضت صناديق المساهمة* بموجب القانون 95-25، وفي نفس الوقت تم إستكمال تطهير 23 مؤسسة عمومية إذ أنفقت الدولة في إطار العملية خلال الفترة من 1995-1998 ما مقداره 616.9 مليار دج، بالموازاة مع هذا تم الإستمرار في عملية الخوصصة إبتداءا من القطاع السياحي والتجاري ثم النقل والصناعات الغذائية حيث تم في عام 1995 إصدار الإطار التنظيمي للخوصصة (الأمر رقم 95-22) المعدل في عام 1997 (الأمر 97-12) لتسهيل الإجراءات، وتبعا لذلك فقد فتح هذا القانون المجال للقطاع

* إن النتائج السلبية التي حققتها صناديق المساهمة من بيروقراطية وإحتكار لأموال الدولة أدى إلى تأطير جديد للإقتصاد العام من خلال المرسوم 95-25 المؤرخ في 25سبتمبر 1995 المتعلق بكيفية تسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة الذي أدى إلى حل صناديق المساهمة وإستحداث الشركات القابضة التي تتوفر على قسط سهم من رأس المال عدة شركات لقطاعات متقاربة أو متعاملة بمعنى مراقبة وتنسيق وتوجيه نشاطات مقابل المشاركة في تمويل فروعها بقصد رفع رأسمالها.

الخاص للمشاركة في رؤوس الأموال العمومية، وقد شهدت سنتي 1996و1997 وضع برنامجين للخوصصة يتعلق الأول بإستهداف خوصصة 200 مؤسسة عمومية محلية، بينما يشمل الثاني إستهداف خوصصة حوالي 250 مؤسسة عمومية كبرى وذلك خلال المجال الزمني الممتد بين سنتي 1998 و1999 .[1]

– من أولويات هذا البرنامج هو إهتمام الجزائر بالقطاع الفلاحي بهدف تنمية هذا القطاع الذي يعتبر محور أساسي من خلال محاولة الدولة القيام بترقيته ودمجه في المخطط الإقليمي وعليه كان لزاما إجراء يعطي الإصلاحات على القطاع كما يلي:

- في سنة 1995 بالنسبة للحبوب تم وضع نظام مرجعي للسعر مرتبط بالأسعار العالمية بهدف الوصول إلى نظام سعر فعال ويخفف عبئ الضريبة، وإصلاح النظام العقاري بهدف زيادة تسهيل بيع الأراضي وتفضيل إنشاء الضمان، وكذا وضع مشروع قانون هدفه زيادة تسهيل بيع الأراضي وقيمة الأراضي.[2]
- في سنة 1996 تم الحد من دعم أسعار القمح.

– إن الإجراءات المتعلقة بقطاع السكن من شأنها إصلاحه لما له من أهمية كبرى في تحسين الوضع الإجتماعي للفرد وقد وضعت الجزائر إستراتيجية وطنية للسكن سنة 1996 خصوصا في مجالات التعمير والعقار والتمويل، وخلال فترة 1995–1998 تم الإتفاق مع البنك العالمي لتحديد مقاييس تشجيع الإستثمار الخاص في قطاع السكن وتنظيم سوق عقاري بالإضافة إلى إنشاء شركة إعادة التمويل العقاري وشركة ضمان القروض العقارية.

الفرع الثالث: نتائج برنامج التعديل الهيكلي.

يمكن الوقوف على هذه الحقيقة من خلال المؤشرات الرسمية للإقتصاد الكلي في نهاية فترة البرنامج:

[1] إكرام مياسي، مرجع سابق، ص 192-193.
[2] مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص156-159.

- النمو الإقتصادي، لقد كان الناتج المحلي الإجمالي سالبا في المتوسط بمعدل -0.5 % ما بين 1986 و1993 لينتقل إلى معدل موجب بنسبة متوسطة 3.4% خلال فترة البرنامج. وهي نسبة غير كافية على الإطلاق، إذا أخذ بعين الإعتبار معدل النمو السكاني من جهة ومعدل الزيادة في اليد العاملة من جهة أخرى، لذلك وحتى يمكن التغلب خصوصا على البطالة التي تجاوزت معدلات غير مسبوقة (بين 25%و35% مع نهاية البرنامج)، لابد من العمل على تحقيق مستوى نمو إقتصادي سنوي في حدود 7% ولعشرية كاملة خارج قطاع المحروقات.

- شهدت معدلات النمو على مستوى القطاعات (الصناعة، الفلاحة، البناء والأشغال العمومية وقطاع المحروقات) إنتعاشا بعد عشرية من الركود، إلا أنه غير كافي نظرا لإرتكازه على قطاع المحروقات والفلاحة وهما قطاعان متجهان نحو الخارج، حيث وصل معدل النمو سنة 1996 في قطاع الفلاحة 19.5%، أما قطاع المحروقات في نفس السنة بلغ نسبة 7% وهي أعلى معدلات النمو خلال فترة 1993-1998، أما قطاع الصناعة وفي نفس السنة سجل أدنى معدل للنمو بنسبة -7.9 %، وهذا ما يؤكد على إهتمام وإرتكاز الجزائر آنذاك على قطاع المحروقات والفلاحة.

- نسبة خدمة الدين إلى الصادرات كانت تمثل في المتوسط خلال الفترة من 1986-1996 في حدود 70% غير أن هذه النسبة تقلصت إلى حدود 47% نهاية 1998 ومطلع 1999.

- الإحتياطي الذي كان أقل من 2 مليار دولار للفترة 1986-1996، بدأ في الإرتفاع منذ سنة 1994 ليصل إلى أكثر من 8 مليار دولار نهاية 1997، ثم ينخفض إلى 6.8 مليار دولار مع نهاية سنة 1998 بسبب التدهور الذي شهدته أسعار البترول في السوق الدولي لنفس السنة.

والملاحظ أن هذا الإرتفاع الذي سجل لم يعد بالدرجة الأولى إلى أسعار البترول، بل كان نتيجة التدعيم بالتمويلات الإستثنائية التي إستفادت منها الجزائر خلال الفترة.

– العجز الذي شهدته الخزينة العمومية بمتوسط 4.7 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1986–1993، إنتقل إلى فائض خلال سنتي 1996–1997، غير أن الميزانية العامة بقيت تعاني من عجز قدر ب 3.9 % مما يفسر تدهور المالية العامة.

– معدل التضخم بعدما سجل أكثر من 20% خلال الفترة من 1991–1995 سجل تراجعا مستمرا إلا أنه تحقق الهدف المسطر له في البرنامج وهو 5 % عند نهايته.

وهكذا ندرك بأن إستقرار إطار الإقتصاد الكلي ليس غاية في حد ذاته، فهو لايمثل سوى قاعدة لهدف أكثر طموحا يتمثل في التنمية الشاملة، وبعبارة أخرى هو شرط ضروري لكنه غير كافي بل هو خطوة نحو هدف النمو والتشغيل.

لقد إستخلص كريم النشاشبي أن النتائج المتحصل عليها من خلال سرده لمختلف مراحل تطور الإقتصاد الإصلاحية، أنها كانت حسنة على العموم، رغم بعض النقائص المسجلة على مستوى النمو الإقتصادي الذي يبقى ضعيفا، مع إرتفاع البطالة وأزمة السكن وعدم الإستقرار السياسي، وعدم خوصصة الأراضي، وإنخفاض الصادرات خارج المحروقات، وكذا طبيعة إصلاح نظام العدالة وضرورة إنشاء محاكم تجارية.

المطلب الثالث: قانون الإستثمار خلال فترة التسعينات.

تميزت مرحلة التسعينات بصدور أهم القوانين المنظمة والمسيرة للإستثمار الخاص بصفة خاصة وهو قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 1990/04/14، الذي فوض لبنك الجزائر مسؤولية مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض إضافة إلى محاربة التضخم والترخيص للإستثمارات الأجنبية وإلغاء الأحكام المتعلقة بنسبة الملكية بالنسبة للشركات المختلطة وكذا إلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص مع حرية الإستثمار وحرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر وضمانات ضد إجراء المصادرة.

وبغية تطوير مناخ الإستثمار وجعله أكثر استقطابا لرأس المال الأجنبي والوطني تم إصدار قانون سنة 1993 (المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993) وهذا القانون ألغى صراحة كل القوانين الصادرة في نفس الموضوع والمخالفة له، حيث جاء من أجل تجسيد حرية الإستثمار وترقيته في سياق التوجه نحو إقتصاد السوق والإستعداد للإندماج في الاقتصاد العالمي بهدف تشجيع القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام.

الفرع الأول:قانون النقد والقرض.

تحت رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 من أهم القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات فهو يهدف إلى إضفاء الأهمية لمكانة النظام البنكي الجزائري بالإضافة إلى ذلك يعتبر تنظيم جديد لمعالجة ملفات الإستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر وتوضيح العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج، حيث تم فك القيود التي فرضت في السابق على الرأسمال الأجنبي وتوفير المناخ المناسب. إلا أنه ليس قانون خاص بالإستثمار، لكن له علاقة به فهو منظم لسوق الصرف وحركة رؤوس الأموال.

إن أول ما جاء به هذا القانون في مجال الإستثمار الأجنبي هو إستبدال معيار الجنسية الذي يفرق بين المستثمرين الأجانب والمستثمرين المحليين بمعيار الإقامة الذي يفرق بين المقيم وغير المقيم، حيث يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس

الأموال إلى الجزائر لتمويل نشاطات إقتصادية غير مخصصة للدولة أو المؤسسات المتفرعة عنها، وبذلك فإنه يمكن للمستثمرين غير المقيمين أن يؤسسوا شركات يملكونها بصفة كلية وبدون مشاركة أو مساهمة من المؤسسات الجزائرية[1].

لقد تضمن هذا القانون عدة مبادئ* نصت على مختلف الإمتيازات المقدمة للمستثمرين ولاسيما الأجانب، كما خول للبنك المركزي عدة مهام كالترخيص للإستثمارات الأجنبية بعد دراسة الملفات ومراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض، وإلغاء الأحكام المتعلقة بنسبة الملكية بالنسبة للشركات المختلطة، وكذا إلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص.

لم ينص قانون 90-10 على الإمتيازات الممنوحة للمستثمرين، رغم أنه نص على الضمانات المتعلقة بتحويل رؤوس الأموال، إذ نجد أن الإمتيازات المطبقة هي سارية المفعول المدرجة في القانونين 82-13 و86-13 المتعلقين بالشركات الإقصادية المختلطة.

إلى غاية 1993 وجد نصان متعلقان بالإستثمارات الخاصة بالشركات الإقتصادية المختلطة والإستثمار المباشر، وفي هذه السنة صدر قانون يشمل الإستثمارات بصفة عامة ألغى كل القوانين الصادرة في نفس الموضوع والقوانين المخالفة له.

الفرع الثاني:القانون رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار.

يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة والإستثمارات الأجنبية التي تتخذ ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات غير المخصصة للدولة أو لفروعها، أو لأي شخص معنوي معين صراحة(المادة الأولى).

قبل إنجاز هذه الاستثمارات يتم التصريح بها من قبل المستثمر على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ويبين التصريح على الخصوص ما يلي:

[1] القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 14، المؤرخة في 18أفريل 1990، ص 49.

* من أهم المبادئ التي جاء بها هذا القانون: 1- تشجيع الإستثمار الأجنبي، وكذا القطاع الخاص، وعدم التفرقة بينه وبين القطاع العام، وإزالة العراقيل أمام الإستثمار الأجنبي خصوصا.2- حرية تحويل رؤوس الأموال، بعد تأشيرة بنك الجزائر في مدة شهرين. أي أنه يتم ذلك بعد 60 يوم من تقديم الطلب إلى بنك الجزائر. 3- تحديد الضمانات الواردة في الإتفاقيات الدولية، التي وقعت عليها الجزائر. وتجدر الملاحظة، أنه في التاريخ الذي صدر فيه هذا القانون، لم توقع ولم تصادق ولم تنظم الجزائر أيه إتفاقية متعلقة بالإستثمارات.4- إن عملية قبول الإستثمار يخضع إلى الرأي بالمطابقة، وذلك بتقديم الطلب إلى مجلس النقد والقرض.

- التصريح بمجال النشاط الممارس وتحديد الموقع؛

- التصريح بعدد مناصب الشغل التي يتم استحداثها؛

- التصريح بالتكنولوجيا المستخدمة؛

- التصريح بالمدة التقديرية لإنجاز الإستثمار والإلتزامات المرتبطة به...إلخ (أنظر المادة 04).

خصت الإستثمارات وفقا لهذا القانون بعدة امتيازات تختلف تبعا للنظام الذي تنتمي إليه وقد تم التمييز بين ثلاث أنظمة:

1- النظام العام: تتمتع الإستثمارات في ظل هذا النظام بالحد الأدنى المضمون لمدة لاتتجاوز ثلاث سنوات بإمتيازات تتوزع بموجبه على كامل فترة إنجاز مشروع الإستثمار وكذا فترة إستغلاله وتخص إعفاءات ضريبية وجمركية* وبعض الإمتيازات المتعلقة بالضمان الاجتماعي(المواد 17-18-19 من قانون 93-12).[1]

2- النظام الخاص: تستفيد الاستثمارات التي تنجز في المناطق الخاصة والمصنفة حسب مناطق للترقية ومناطق للتوسع الاقتصادي التي تساهم في التنمية الجهوية من امتيازات ضريبية**، فبالنسبة للمناطق المطلوب ترقيتها يقصد بها المناطق المحرومة والفقيرة والمعزولة لذا فالدولة تبذل مجهودا من أجل القضاء على التأخر الإجتماعي والتجهيزي، وتعرف أيضا

* في فترة انجاز الإستثمار:1/ الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الإستثمار؛2/ تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة تقدر ب 5 ‰ تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛3/ إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار من الرسم العقاري إبتداء من تاريخ الحصول عليها؛4/ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الإستثمار، سواء كانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية إذا كانت هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة؛5/ تطبيق نسبة مخفضة تقدر ب3 % في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.
مرحلة الشروع في الإستغلال: يمكن أن يستفيد الإستثمار بناء على قرار الوكالة من الإمتيازات التالية ابتداء من تاريخ الشروع في إستغلاله: 1/الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي التجاري طيلة فترة أرباح أدناها سنتان وأقصاها خمس سنوات؛ 2/ تطبيق نسبة مخفضة على الأرباح التي يعاد إستثمارها بعد إنقضاء فترة الإعفاء المحددة سابقا؛ 3/ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري، في حالة التصدير حسب رقم أعمال الصادرات المحقق؛ 4/تستفيد المشتريات من السوق المحلية للسلع المودعة لدى الجمارك والموجهة لتموين المنتجات المعدة للتصدير، إعفاء من الحقوق والرسوم.

[1] عليوش قربوع، مرجع سابق، ص 24.

** تستفيد المناطق المطلوب ترقيتها من الإمتيازات المنصوص عليها في المرسوم التشريعي 93-12 (أنظر المادة من 21-23)

حسب المرسوم التنفيذي 91-321 بالبلديات التي تعرف تأخرا هاما بالنسبة للمستوى الوطني، أو المستوى الولائي في إشباع الإحتياجات الإجتماعية في درجة التجهيز وفي مستوى المداخيل.

وتم تحديد المناطق الواجب ترقيتها والمتمثلة في مجموعة هامة من البلديات في الهضاب العليا والسهوب والجنوب، ومجموعة البلديات الحدودية وبعض المناطق الجبلية ومناطق آهلة بالسكان تعرف حجما كبيرا من البطالة. توصلت الدراسة إلى وجود فضاءات مبعثرة وغير منسجمة تشمل على 671 بلدية على مجموع 1541 موجودة في القطر الجزائري، وعلى 5.751.300 نسمة أي 25% من مجموع السكان، وحجم البطالة يرتفع بنسبة 26% من السكان وهي نسبة أعلى مما هو عليه المستوى الوطني حيث نسبة البطالة هي 21.9%.

أما مناطق التوسع الإقتصادي تتكون من الفضاءات الجيوإقتصادية التي تنطوي على خصائص مشتركة من التجانس الإقتصادي والإجتماعي، والتي تزخر بطاقات من الموارد الطبيعية والبشرية أو الهياكل القاعدية الكفيلة بتسهيل إقامة الأنشطة لإنتاج السلع والخدمات وتطويرها والهدف من تكوين مناطق التوسع الإقتصادي هو التوصل إلى إبراز بعض المناطق التي تحتوي على عناصر ذات حيوية إقتصادية على المدى القصير والمتوسط.[1]

3- نظام المناطق الحرة: تعرف المنطقة الحرة على أنها "منطقة تمارس فيها أنشطة صناعية وخدمات أو أنشطة تجارية، تقع في مساحات مضبوطة حدودها، قد تشتمل على مطار أو ملك وطني، أو تقع بالقرب من ميناء أو مطار أو منطقة صناعية تمارس صلاحيات السلطة العمومية على المطارات والموانئ".

ويمكن تعريفها أيضا على[2]"أنها جزء من أراضي الدولة وبالرغم من أنها تدخل ضمن حدودها سياسيا وتخضع لسلطتها إداريا، إلا أن التعامل فيها يتم بصورة خاصة وذلك من النواحي الجمركية وغيرها من الأمور التي تتعلق بحركة البضائع

[1] عليوش قربوع، مرجع سابق، ص 25-28.
[2] محمد قاسم خصاونة، **الإستثمار في المناطق الحرة**، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2010، ص 22.

دخولا وخروجا بحيث لا ينطبق على هذه المعاملات الإجراءات العادية المعمول بها داخل الدولة، بما يسمح بقدر كبير من الحرية في المعاملات والمبادلات والتي من شأنها المساهمة في جذب الاستثمارات".

والهدف من إنشاء المناطق الحرة* هو جلب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وترقية الصادرات للحصول على العملة الصعبة وتوفير مناصب العمل ونقل التكنولوجيا وغيرها من الفوائد الإقتصادية والمالية التي تعمل الحكومة الجزائرية على تحقيقها. وتكتسي الامتيازات** الممنوحة في المناطق الحرة أكثر أهمية من الامتيازات الممنوحة في المناطق الأخرى.

4- الضمانات الممنوحة للاستثمارات في ظل المرسوم التشريعي 93-12: وتدعيما للامتيازات، فقد أحاط المشرع الجزائري الاستثمارات والمستثمرين بضمانات واسعة، ليس لها مثيل في الماضي، يمكن تفسير هذه السياسة في انتقال الجزائر من دولة منغلقة على الاستثمارات المباشرة الخاصة الأجنبية إلى دولة متفتحة عليها، تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق منافسة بذلك دول سبقتها منذ عهود بعيدة إلى نهج هذه السياسة، وتتلخص الضمانات فيما يلي:[1]

- المساواة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب والجزائريين من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتصل بالاستثمار مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقية المبرمة بين الدولة الجزائرية والدولة التي يكون هؤلاء الأشخاص من رعاياها؛

- لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة؛

* حدد المشرع الجزائري المناطق الحرة ببعض الخصائص: 1/تتم فيها عمليات الإستيراد والتصدير أو التخزين أو التحويل أو إعادة التصدير وفق إجراءات جمركية. 2/ تتم المعاملات التجارية في هذه المناطق بعمولات قابلة للتحويل، مسعرة من البنك المركزي الجزائري. 3/لها مساحات مضبوطة حدودها تمارس فيها أنشطة صناعية وخدمات أو تجارية وتشمل أراضي الأساس على مطار أو ملك وطني، مباني، أو تقع بالقرب من ميناء أو مطار أو منطقة صناعية.

** الإمتيازات الممنوحة في المناطق الحرة تتمثل في:1/تعفى الاستثمارات التي تقام في المناطق الحرة بسبب نشاطها من جميع الضرائب والرسوم والإقتطاعات ذات الطابع الجبائي والجمركي بإستثناء:(الحقوق و الرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع، مساهمات الاشتراكات في النظام القانوني للضمان الإجتماعي)، 2/تعفى عائدات رأس المال الموزعة الناتجة عن نشاطات اقتصادية تمارس في المناطق الحرة من الضرائب، 3/يخضع العمال الأجانب لنظام الضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 20% من مبلغ أجورهم.

[1] المادة 38-39-40 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 94، ص 9 .

- لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع تسخير عن طريق الإدارة ما عدا الحالات التي نص عليها التشريع المعمول به؛

- يعرض أي نزاع يطرأ بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، إما بفعل المستثمر وإما نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده على المحاكم المختصة إلا إذا كانت هناك اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدول أو اتفاق خاص ينص على شرط التحكيم أو يسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء الصلح باللجوء إلى تحكيم خاص.

الفرع الثالث: الإطار المؤسسي للإستثمار لفترة التسعينات.

أصدرت الجزائر بالخصوص في فترة الإصلاحات مجموعة من النصوص القانونية تسعى كلها إلى تهيئة المناخ الملائم لتطوير الإستثمار، ومن أهم ما جاءت به هذه القوانين إنشاء وكالة ترقية الإستثمار ودعمه ومتابعته(APSI) وكذلك إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ).

1- وكالة ترقية ودعم ومتابعة الإستثمارات(APSI): من أجل تسهيل عملية الإستثمار والتقليل من الإجراءات إلى أدنى حد وتقديم الدعم ومساعدة المستثمرين، تم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993. وتدعم هذا القانون بالمرسوم التنفيذي رقم 94-319 الموافق ل 17 أكتوبر 1994، المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها، كما نصت المادة الأولى من هذا المرسوم على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، توضع تحت وصاية رئيس الحكومة[1].

حيث أسست على شكل شباك وحيد ويضم كل المؤسسات والهيئات الإدارية المعنية بالإستثمار (مصلحة الضرائب، بنك الجزائر، المركز الوطني للسجل التجاري، مصلحة الجمارك، إدارة الأملاك العمومية والبلدية والبيئة والشغل)، ويدير

[1] المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها. الجريدة الرسمية رقم 67، بتاريخ 19أكتوبر 1994.

الوكالة مجلس إدارة يرأسه ممثل السلطة الوصية، والذي يسهر على تأدية كل الإجراءات المطلوبة لإنجاز مشاريع الإستثمار وكذا ضمان أفضل التسهيلات لعملية الإستثمار في جميع المجالات الإقتصادية.

1-1-أهداف وكالة ترقية ودعم ومتابعة الإستثمارات: تتمثل أهدافها فيما يلي:

- تقديم يد العون والمساعدة للمستثمرين على إنجاز مشاريعهم؛

- توفير كل المعلومات المتعلقة بالمحيط الإقتصادي الوطني والعالمي تحت تصرف المستثمرين من أجل تحقيق عملية الإستثمار في الجزائر؛

- المساهمة في تطوير وترقية المجالات والأشكال الجديدة للإستثمار.

1-2- مهام وكالة ترقية ودعم ومتابعة الإستثمارات: لتحقيق الأهداف السابقة تقوم الوكالة بالمهام التالية:[1]

- تدعيم ومساعدة المستثمرين ومنح المزايا المرتبطة بالإستثمارات؛

- وضع كل المعلومات ذات الطابع الإقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي تحت تصرف المستثمرين؛

- دراسة وتقييم المشاريع الإستثمارية قصد تحديد طبيعة الإمتيازات.

والتي تحولت فيما بعد إلى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI.

2- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ): يدخل إنشاء هذه الوكالة في إطار سياسة ترقية الإستثمار الخاص على المستوى الوطني، ووفقا للمرسوم التنفيذي رقم 36-295 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 حيث نص المرسوم على إنشاء وكالة وطنية ذات طابع خاص هدفها الرئيسي هو دعم مجال التشغيل[2]، حيث تقوم هذه الوكالة بمساعدة الشباب ومتابعتهم ودفعهم إلى عالم الشغل، وتعتبر هذه الوكالة هيئة حكومية حيث تنشط تحت وصاية رئيس الحكومة وتتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها، ويتواجد مقرها المركزي

[1] المادة 3 و4 من المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994.
[2] أنظر المرسوم التنفيذي رقم 36-295 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996.

بالجزائر العاصمة، ولها فروع جهوية ومحلية، ويستفيد المستثمرين الشباب في إطار هذه الوكالة من ثلاث صيغ لتمويل مشاريعهم:

- صيغ التمويل الفردي أين يساهم المستثمر الشاب بمجموع قيمة الاستثمار؛

- صيغة التمويل الثنائي حيث تمثل المساهمة المالية للمستثمر الشاب جزءا فقط من القيمة الإجمالية للإستثمار على أن تقدم الوكالة الباقي في شكل قرض دون فائدة؛

- صيغة التمويل الثلاثي يتم فيها تقسيم القيمة الكلية للإستثمار على كل من الشاب المستثمر، الوكالة في شكل قرض دون فائدة وقرض بنكي حيث تساهم الوكالة في تخفيض معدل فائدته؛

2-1- مهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب: من بين مهامها نذكر مايلي:

- دعم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية وكذا متابعة الاستثمارات مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة؛

- تشجيع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها، وتبليغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات والإمتيازات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب؛

- تضع تحت تصرف الشباب كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة النشاط؛

- تقيم علاقات تواصل مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع؛

- تكليف من يقوم بإنجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب دراسات متخصصة ولحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية؛

– تنظيم تدريب لصالح الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التمويلية وتستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع.

المطلب الرابع:تعميق إستقرار الإقتصاد الكلي 1998–2000:

يمكن القول إن الإصلاح الإقتصادي لايقتصر فقط على السياسات المالية والنقدية، بل لابد أن يمتد ليشمل سياسات الإنتاج، وذلك لأن زيادة الإنتاج وتحسين معدلات الإنتاجية هي دليل على بداية النجاح لأي إصلاح إقتصادي، كما أن المشكلة الإقتصادية لم تعد تتمثل في زيادة الثروة، ولكن القدرة على الإختراع والإنشاء والتطوير في الثروة نفسها، كما أن أزمة الإقتصاد الجزائري ليست أزمة مديونية خارجية، بقدر ما هي أزمة الضعف الكبير في العمل كمصدر أساسي لخلق الثروة، والإنتاج كقاعدة مادية لتطور المجتمع.

الفرع الأول: الوضعية الخارجية، المالية العامة والوضع النقدي.

ونظرا لكون إصلاحات هذه الفترة جاءت لتعمل على التحكم في استقرار الإقتصاد الكلي، وذلك من خلال الأدوات المالية والنقدية لبعث النمو من جديد، وبالتالي معالجة البطالة والتقليل من حدة المديونية وتوفير مناخ للإستثمار الأجنبي المباشر.

1– الوضعية الخارجية: كون الجزائر كانت مرتبطة خلال السداسي الأول من سنة 1998ببرنامج صندوق النقد الدولي، فقد تمكنت من تعبئة 920 مليون دولار كتمويل إستثنائي بموجب إعادة الجدولة، ودعم ميزان المدفوعات في إطار تسهيلة الصندوق، مما سمح في البداية بالتخفيف من الأثر السلبي لتدهور أسعار البترول*، إذ أن الإحتياطي الذي بلغ 8 مليار دولار في نهايـــة 1997 إستمر في الإرتفـــاع ليصل في شهر ماي من سنة 1998 إلى 8.9 مليار

* لقد شهد سعر البرميل في السداسي الأول 19.5 دولار في المتوسط لكن سرعان ما إنخفض إلى 11.90 دولار خلال السداسي الثاني.

دولار، لكن سرعان ما بدأ هذا الإحتياطي في التناقص نظرا لتأثير الصدمة الخارجية المتعلقة بإنخفاض أسعار البترول في السوق الدولية، حيث وصل إلى 6.8 مليار دولار مع نهاية سنة 1998. [1]

هذا الوضع إنعكس مباشرة على نسبة خدمة المديونية إلى الصادرات، إذ بلغت47% بعدما استقرت في حدود 30% سنتي 1996 و1997. وبالتالي فان مثل هذا المستوى المرتفع لخدمة المديونية كان له الأثر السلبي على تقييم المخاطرة بالنسبة للإقتصاد الجزائري من وكالات القروض الغربية، مما أبقى تكلفة القروض الخارجية المضمونة في مستوى مرتفع، خاصة مع التأخر المسجل في عودة المقترض الجزائري إلى السوق المالية الدولية.

أما في سنة 1999 فقد إستمر تدهور سعر البترول في السوق الدولية حتى نهاية السداسي الأول بسعر متوسط بلغ 11.77 دولار للبرميل، مما سبب انخفاض في إيرادات الصادرات لنفس السداسي، إذ بلغت 4.76 مليار دولار فقط، وأمام هذا التدهور قام بنك الجزائر بالبحث عن تمويلات سريعة التعبئة لدعم ميزان المدفوعات خلال السداسي الأول حيث حصل على 80 مليون دولار من صندوق النقد العربي، بالإضافة إلى 300 مليون دولار من صندوق النقد الدولي في إطار تسهيل التمويل التعويضي بدون شروط، مما ساعد على احتواء الأثر السلبي لتطور أسعار البترول على مستوى الإحتياطي من العملة الصعبة.

ونتيجة للتحسن المفاجئ في أسعار البترول خلال السداسي الثاني من سنة 1999 اتسم الميزان التجاري في مجموعه بالتوازن، بعد أن شهد عجزا في حدود 900 مليون دولار سنة 1998.

وبفضل مواصلة التحسن في أسعار البترول لسنة 2000، فقد بلغت الصادرات رقما قياسيا تجاوز 20 مليار دولار، حيث كان أفضل من السنتين السابقتين بكثير(9.8 مليار دولار ثم 11.9 مليار دولار على التوالي).

[1] عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص 110.

وبناء على هذا الأساس فقد سجل الميزان التجاري فائضا بلغ 4.5 مليار دولار خلال السداسي الأول لسنة 2000، بل يتوقع أن يرتفع أكثر مع نهاية العام، كما سجل الإحتياطي هو الأخر مستوى قياسي مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغ 11.91 مليار دولار.

أما في مجال الدين الخارجي فقد بقي يشكل عبئا ثقيلا يهدد كل الإنجازات السابق للاقتصاد الكلي، إذ بلغ 25.26 مليار دج ، أي مايعادل أكثر من 47% من الناتج الداخلي الخام. أما خدمة الدين بالنسبة للصادرات فقد انخفضت إلى 19.80% ولكن مع هذا تبقى النسبة غير مشجعة.

2– دور المالية العامة: تتأثر المالية العامة بأي تغير يحصل في أسعار الطاقة بالسوق العالمي، لأن إيراداتها تمثل في المتوسط 60% من إيرادات الدولة.[1]

لقد كان انخفاض سعر البترول في سنة 1998 له الأثر المباشر على الميزانية السنوية، خاصة أن قانون المالية التكميلي لنفس السنة وضع على أساس سعر مرجعي للبترول يساوي 18 دولار للبرميل.

في سنة 1998 كان سعر البرميل في المتوسط في حدود 12.9 دولار مما جعل العجز يصل إلى 108 مليار دج، أي مايعادل 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي. يعكس هذا العجز عودة التدهور في المالية العامة، ويشكل أحد الأسباب الأساسية للرجوع إلى الإختلال التوازني المالي الداخلي بداية من السداسي الثاني لنفس السنة.

أما في سنة 1999 فقد ازدادت حدة الأثر السلبي على المالية في السداسي الأول نتيجة استمرار انخفاض أسعار البترول، ولكن سرعان ما تحسنت في الثلاثي الرابع من السنة بفعل الارتفاع الملحوظ في أسعار الطاقة، وهو السبب الذي سمح بتقليص العجز في الميزانية إلى 0.5 %، كما أن هذا التحسن سمح أيضا بتسديد قسط من خدمات الدين المترتب على الخزينة العمومية اتجاه البنوك في إطار برنامج تطهير الديون المصرفية غير الناجعة لقطاع الاقتصاد العمومي.

[1] عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص 113- 114.

وفي سنة 2000 كان الوضع مختلفا حيث كان الوضع مريحا بسبب ارتفاع أسعار البترول، وباعتبار أن التسديدات قد تمت وفقا للميزانية الأصلية التي وضعت على أساس 15 دولار للبرميل في السداسي الأول، و19 دولار للسداسي الثاني، وبما أن السعر كان أعلى من ذلك 23.3 دولار للبرميل، فإن هذه الزيادة الناتجة عن الفرق بين السعر المرجعي الذي بنيت عليه الميزانية، والسعر المتوسط العالمي، وقد وضعت في صندوق ضبط الإيرادات(تم إنشاء هذا الصندوق في إطار قانون المالية لسنة 2000، على تغطية العجز الذي يرد في الميزانية أو الخزينة العمومية ويمول من الفرق بين سعر السوق العالمي للبرميل والسعر المرجعي للميزانية السنوية)، والذي يعد من أهم الحلول المالية،لأنه يجنب من الصدمات السعرية للبترول ويحافظ على انجاز المشاريع المبرمجة في الميزانية.

3– الوضع النقدي: بسبب الصدمة الخارجية التي تلقاها الاقتصاد الجزائري لأسعار البترول سنة 1998، تركت أثارها على المالية العامة وبالتالي على الإرتفاع في معدل التوسع النقدي، حيث وصل إلى 19.1% مما جعل الكتلة النقدية تقفز إلى 1287 مليار دج مع نهاية 1998 بعدما كانت 181 مليار دج نهاية 1997. وبسبب هذه الوضعية لجأت السلطات التنفيذية إلى تمويل عجز الخزينة لهذه السنة الذي وصل إلى 108 مليار دج من مصدرين أساسين هما:موارد إعادة الجدولة لدى بنك الجزائر بمبلغ 129 مليار دج، والإقراض من السوق النقدية البينية للبنوك عن طريق إصدار سندات الخزينة.[1]

لقد كان هذا النوع من تمويل عجز الخزينة هو السبب الرئيسي وراء توسيع السيولة في الاقتصاد، إذ تمنح القروض للدولة بدلا من الاقتصاد والنتيجة هي إرتفاع معامل السيولة إلى 46.3% مقارنة بما كان سنة 1997.

وفي سنة 1999 تحسن فيها الوضع المالي وبالتالي سيولة الخزينة العمومية خلال السداسي الثاني من هذه السنة، مما سمح بتراجع عجز الخزينة، حيث ساعد بدوره على رفع مستوى القروض الموجهة للاقتصاد بنسبة 28% منها 44% لقطاع

[1] عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص 114- 116.

المحروقات و17% للقطاع الخاص، وبالتالي كان نمو الكتلة النقدية في حدود 14% وهي نسبة أقل من السنوات السابقة1997-1998، مما يؤكد حالة الاستقرار في الاقتصاد الكلي.

كل هذه التطورات الإيجابية سمحت بمواصلة إنخفاض معدلات الفائدة حيث إنتقل سعر الخصم من 11.5% إلى 15% في بداية البرنامج من سنة 1994، لكنه تراجع تدريجيا إلى أن بلغ 9.5% في شهر فيفري 1998، لينخفض من جديد إلى معدل 8.5% في سبتمبر 1999.

وفي سنة 2000 شهد الوضع النقدي تحسنا ايجابيا بفضل الزيادة في أسعار المحروقات، وبالتالي تحسنت السيولة المصرفية المرتبطة مباشرة بتحسن وضعية الخزينة العمومية، والنتائج التالية تدل على ذلك:

- انخفاض معدل سعر الخصم ابتداء من جانفي 2000 حيث انتقل من 8.5% إلى 7.5%.

- انتقال الكتلة النقدية من 1468 مليار دج سنة 1999 إلى 1615 مليار دج مع نهاية سبتمبر 2000، أي بتوسع نقدي قدره 10% فقط وهذا ما يتوافق مع متابعة الاعتدال في وتيرة النمو النقدي.

الفرع الثاني:إشكالية النمو الإقتصادي.

رغم المجهودات التي أبدتها الدولة منذ سنة1994 إلى غاية سنة 2000 خاصة وفق آليتي السياسة المالية والنقدية في تثبيت وتعميق الإستقرار الإقتصادي، إلا أن الهدف المرجو من ذلك لم يتحقق بعد والمتمثل في بعث النمو الإقتصادي من جديد، كون هذا الأخير مرتبط بمتغيرين الأول تمثل في الإستثمار الذي لم نجد له أثر خلال الفترة السابقة بسبب الأزمة، وعلى هذا الأساس مادام الإستثمار غائبا ، فالبطالة هي سيدة الموقف وهو المتغير الثاني. لذلك سنتطرق إلى واقع النمو وما يشكله من ارتباط قوي مع كل من البطالة والإستثمار.

1- النمو والبطالة: لم تتجاوز نسبة النمو الإقتصادي للفترة (1995-2000) معدل 4% في المتوسط، لذلك فهي غير كافية لمواجهة نسبة تطور اليد العاملة التي تقارب 4 %سنويا، خاصة إذا أخذ بعين الإعتبار مناصب العمل التي فقدت بسبب إعادة هيكلة القطاع الإقتصادي العمومي خلال سنتي 1997و1998، وبالرغم من وجود نشاط

إقتصادي موازي غير معلن يعوض اليد العاملة من مناصب العمل إلا أن معدل البطالة الذي تجاوز 29% يبقى فوق المعقول.

بما أن معدل البطالة يبقى قائما، فإن سياسة الإستقرار غير كافية بل يجب العمل في المرحلة القادمة على تنفيذ سياسات اقتصادية مناسبة تتبنى تعميق الإصلاح الهيكلي للقطاع المنتج الموجود وتحسن من أدائه، وذلك بتوسيع قاعدته الإنتاجية عن طريق الإستثمارات قبل أي حديث عن النمو.

إن إعادة الهيكلة والتي كانت ضرورية، كان تنفيذها بشكل سيء،كما أن برنامج تطهير المؤسسات سجل جهدا مناسبا ولكن في بعض الحالات كان غير كاف، وهذا يعني أن القطاع المنتج لم يستفد من أحسن الشروط الإقتصادية والمالية لإعادة بعثه من جديد.

2– النمو والإستثمار: إلى حد الآن فإن الإدخار الميزاني على الأغلب غير موجود أو غير كاف، كما أن الإدخار الوطني محدود للغاية، ومن ثم لابد من تنشيط دور الإستثمار الخاص محليا كان أم أجنبيا، وهو ما دفع بالسلطات مرة أخرى إلى تبني إصلاحات تشريعية تسمح بتوفير آليات تهيئ لمناخ أعمال جذاب للإستثمار خاصة منه الأجنبي.

بمعنى آخر مادام التحدي هو إشكالية الحصول على إستثمارات محلية وأجنبية، بهدف توسيع عملية الإستثمار وبنجاعة أكثر، هذا يتطلب إتخاذ إجراءات وتدابير مرافقة تمول من الموارد العمومية، استنادا إلى نفقات التجهيز في ميزانية الدولة من جهة وكذا تعبئة الإدخار الوطني واللجوء إلى التمويل الخارجي من جهة أخرى، وهذا الجانب في غاية الأهمية، لكن هناك جوانب أخرى ليس من السهل التحكم فيها على المدى القريب والمتوسط حتى:

– **العامل الفلاحي**: إذ لايزال الإنتاج الفلاحي حتى نهاية سنة 2000 بعيدا عن المستوى المطلوب، بسبب التخلف الذي يمس هياكل التنظيم والتسيير وإرتباط القطاع بعوامل الطقس والمناخ.

– **العامل الثاني**: وهو ضعف الفعالية للنسيج الصناعي مما حدا بالسلطات إلى إشراك القطاع الخاص.

– **العامل الثالث:** فهو قطاع المحروقات الذي تراهن عليه السلطة في رفع التحدي التنموي والذي لاتزال السلطة نفسها تعاني من عدم السيطرة على آلياته، ذلك إن تحكم الدولة في الإنتاج والشروط التقنية لايعفيها من كونها غير قادرة على إدارة عمليات البيع وتحديد الأسعار في القطاع، وبالتالي يبقى هذا الأخير متغير تابع للظروف السائدة على مستوى السوق الدولي.

حيث أن الإقتصاد الوطني يبقى دائما شديد الحساسية لتقلبات أسعار البترول، يتطلب الحذر دائما ضد هذه المخاطر. وإذا كان الضمان الحقيقي يكمن في تغيير عميق للجهاز الإنتاجي يكون قادرا على خلق قيمة مضافة تلبي احتياجات الإقتصاد والمجتمع، فمن باب أولى الحفاظ على الإجراءات الوقائية التي اتخذت على مستوى الميزانية، وكذا السياسات النقدية.

الفرع الثالث:تحديات نهاية الألفية الثانية.

هناك ثلاثة تحديات تعتبر حساسة لنتائج محاولات الإصلاح الإقتصادي، تبقى مهددة لكل إنجاز تم في السابق نذكرها في ما يلي:[1]

1– التحدي الإقتصادي: إن من بين نقاط الضعف التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري هي الكيفية أو السياسات التي تسمح برفع مستوى النمو إلى حد تمتص فيه البطالة وتتحسن مستويات المعيشة لدى السكان. ولكنه يتضح لنا أن مستويات عالية من الإستثمارات العمومية التي قامت بها الدولة منذ السبعينيات وإلى نهاية سنة 2000 في مختلف المجالات التنموية دون أن تترك أثر واضحا على تحسن معدل النمو أو مردودية العناصر الإنتاجية، إلى مستوى يتمكن فيه الإقتصاد من الإنطلاق الحقيقي. ولتأكيد ذلك نقوم بالمقارنة:

[1] عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص 119- 126.

– **نمو الناتج الداخلي الخام بالحجم**: لقد شهدت الفترة 1970–1985 نمو الناتج الداخلي الخام بمعدل متوسط لايزيد عن 4.7%، أما الفترة المتبقية من1986 إلى نهاية 2000 لم تسجل سوى 1.4% في المتوسط، وهذا معناه تراجع في إنتاج الثروة يقدر بنسبة 1.7%، أي في حدود 0.7 %سنويا لنفس الفترة.

– بالنسبة لنمو الناتج الداخلي الخام للفرد الجزائري لفترة 1998 إلى غاية سنة 2000 سجل تأخر نتيجة أزمة عشرية التسعينيات، خاصة ما تعلق بالجانب الإقتصادي والأمني.

وخلال الفترة من 1997–2000 سجل المعدل المتوسط للإستثمار بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام ما نسبته 32% ،قياسا بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي لم يتجاوز 24%، وهل هذا يعني أن كل هذه الاستثمارات الضخمة أنفقت في تكوين الرأسمال المادي دون الرأسمال البشري، أم العكس. عن هذه الإشكالية أجاب صندوق النقد الدولي في دراسة له، حيث أثبت بأن الإستثمار في الرأسمال المادي والبشري إذ أن تطورهما كان بنفس السرعة، وأن نقطة الضعف تكمن في التباطؤ الشديد لمؤشر الإنتاج وهو السبب نفسه الذي جعل معدل نمو الإنتاجية الإجمالية لعناصر الإنتاج يتسم بالسلبية.

2– التحدي الإجتماعي: إن أكبر مشكلة واجهتها الإصلاحات الإقتصادية خلال الفترة 1998–2000 هي الجانب الإجتماعي الذي تفاقم أكثر، خاصة ما يتعلق بـ:

– **تطور رواتب العمال**: نتيجة التحول الذي عرفه الإقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، أدخلت تغييرات عميقة وجوهرية على القانون العام للعامل الجزائري(برامج تشغيل الشباب، عقود ما قبل التشغيل، برامج التمهين لدى القطاع الخاص) وهي في مجموعها تتسم برواتب ضعيفة، كلها عوامل تركت أثارها على الضعف الذي إعترى الرواتب والأجور خلال هذه الفترة.

– **التحويلات الإجتماعية**: ويقصد بها النفقات التي تستهدف بها الدولة شرائح إجتماعية معينة(معاشات المجاهدين وأرامل الشهداء والمتقاعدين، ومنحة البطالة وغيرها)من خلال الميزانية السنوية، وخلال سنتي 1998و1999 كانت

التحويلات فيهما تمثل 15% في المتوسط، لكن سرعان ما انخفض هذا المعدل إلى 6.3% مما يؤكد تراجع الدولة في دعم هذه الشريحة.

– البطالة: وهي إحدى مظاهر التراجع في النمو الإقتصادي، حيث تعبر عن عدم قدرة استيعاب النشاط الإقتصادي لليد العاملة، كما بلغت نسبة البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة على التوالي 28 %و29 %و29.5% وهذا يدل على أن محرك الإنتاج في بلادنا يعمل بأقل من طاقته.

3– التحدي الأمني: من يراهن على الإقلاع الإقتصادي والتطور الإجتماعي والسياسي والثقافي، ببرامج أو سياسات مهما كانت طموحة، مع إغفال الجانب الأمني، وعلى هذا الأساس فقد كانت مرحلة التسعينات في الجزائر بمثابة عقبة بسبب عدم الإستقرار الأمني وما نتج عنه من تخريب الإقتصاد وانهياره.

خلاصة الفصل:

اعتبرت فترة بعد الإستقلال كمرحلة إنتقالية انحصرت في حالة وطبيعة الإقتصاد الوطني وقد إتخذت فيها الخطوات الأولى لبناء الإشتراكية. حيث أن إنطلاق التنمية في الجزائر بدأ مع تطبيق أسلوب التخطيط عام 1967 وقد تطور في تنظيمه وحجم برامجه وفتراته وأسلوبه، ويعود ذلك إلى التجربة المكتسبة ميدانيا وتأثر هذا التطور أيضا بسياسة التنمية، التي تميزت في المخططيين الأول والثاني بالمركزية، ثم إتجهت نحو دعم اللامركزية في المخططين الثالث والرابع وجزء من المخطط الخماسي الأول، إما تحت أسلوب تطبيق المخططات البلدية أو تحت أسلوب تطبيق إعادة هيكلة المؤسسات، وتوجهت في الأخير أثناء تطبيق الجزء الثاني من المخطط الخماسي الثاني، وبالتحديد مع نهاية عام 1987، إلى نظام إستقلالية الوحدات الإقتصادية أو ما يسمى بالإصلاح الإقتصادي الجديد.

اعتمدت الجزائر في سير عملها الإنمائي على استراتيجية معينة، وكانت مخططاتها الإقتصادية الخمسة قد عبرت عنها بكل وضوح، باعتبارها مخططات بسيطة على العموم في صياغتها، نظرا لحداثة الجزائر بنظام التخطيط، ولأن جهازها مجال يفتقر إلى القوة والتعمق ولفنون التحكم وتوجيه سير تطورها ولذلك كانت المخططات الإقتصادية المطبقة لحد الآن مخططات استثمارية تميزت بقفزات عملاقة في أحجام إستثماراتها.

كون الإقتصاد الجزائري يعتمد في الأساس على موارد الطاقة لتمويل التنمية، أصيب بصدمة سنة 1986 مما أجبر أصحاب القرار على المبادرة بإصلاحات اقتصادية عاجلة، وهي أقرب إلى ردات أفعال منها إلى سياسات تنموية طموحة. لذلك ليس من السهل بمكان لأي حكومة كانت، وبأي برنامج كانت حدوده طموحة يمكن تجاوز أزمة الإنكماش الإقتصادي، وإشكالية الديون الخارجية والبطالة المتفشية والتدهور الإجتماعي في مجال السكن والصحة والتعليم والخدمات العامة والإنزلاق الأمني والحصار غير المعلن...الخ. وهذا الأمر آل إلى التراجع عن مكاسب التجربة التي خاضتها الجزائر منذ الإستقلال وهو ما جعل الإقتصاد الجزائري خلال فترة التسعينات أكثر إستعداد لإعادة النظر، أي بمعنى أخر في حاجة إلى تغيير هياكله ضمن مسار إيديولوجي جديد ترتبط فلسفته بتطبيق سياسة إقتصاد السوق.

الفصل الثالث

الإستراتيجية الجديدة لترقية الإستثمار قطاعيا

للفترة 2001_2014

الفصل الثالث: الإستراتيجية الجديدة لترقية الإستثمارات قطاعيا للفترة 2001–2014

تمهيد:

إن للإستثمارات العمومية دورا إستراتيجيا في تحقيق النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة وذلك من خلال الآثار الإيجابية للسياسات التنموية التي تؤدي إلى زيادة الطلب الفعال الذي يساهم في تحريك العرض الكلي وإحداث تغييرات جوهرية في الجهاز الإنتاجي والإندماج القطاعي الداخلي وتصحيح الإختلالات الهيكلية.

ومع بداية الألفية الثالثة ظهرت مؤشرات إيجابية توحي بأن الإقتصاد في حالة رخاء مالي شهدته الدولة بعدما عرفت أسعار المحروقات في أسواق النفط العالمية إرتفاعا مستمرا، هذه الوفرة المالية للدولة أمام الحاجة الملحة لجل القطاعات الإقتصادية خاصة المتأخرة منها، كلها أسباب ساهمت في تعميق التفكير حول السياسة الإقتصادية التي يمكنها إمتصاص وتوظيف الفائض المالي في القطاعات الأكثر ديناميكية الذي يضمن مستويات مهمة من النمو وعلى هذا الأساس تم التوجه نحو سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي (الإستثماري). وهذا ما يفسر تسطير برنامج متكامل يمس كل جوانب التنمية ويمتد على ثلاث فترات حيث تبدأ الفترة الأولى من السداسي الثاني لسنة 2001 إلى نهاية سنة 2004 تحت عنوان برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، بينما تستمر الفترة الثانية من سنة 2005 إلى نهاية سنة 2009 والتي سميت بالبرنامج التكميلي لدعم النمو ويليه البرنامج الخماسي (برنامج توطيد النمو) للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2014.

المبحث الأول:سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر

بدأت الحكومة في تنفيذ سياسة الإنعاش الإقتصادي من خلال الميزانية التكميلية لسنة 2001 وذلك بالإعتماد على الصرامة في الميزانية (إرتفاع إدخار الدولة والإستقرار النسبي للأسعار وسعر الصرف) والعمل على التخفيف من الضغوطات المالية الخارجية ومن المديونية العمومية والتحكم النسبي في التضخم وعجز الميزانية وتحسين الإحتياطي من الصرف ومحاولة تحقيق معدل نمو إقتصادي في حدود 4% سنويا، وبالمقابل الإنسحاب التدريجي للدولة من الدائرة الإقتصادية والتجارية وإعادة توجيه دورها بصفتها سلطة عمومية وسلطة رقابة وضبط.

المطلب الأول: وضعية الإقتصاد الجزائري قبل تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي

لقد ساهم عبئ الديون الخارجية وخدمتها في إتساع الخلل في الإقتصاد الجزائري مما أثر في فعالية الإصلاحات الإقتصادية التي شرعت فيها الجزائر في بداية التسعينات، ومن جهة أخرى إزداد الوضع سوءا بسبب التذبذب الكبير وعدم إستقرار أسعار المحروقات، هذه الأخيرة تمثل حوالي 95 % من إجمالي الصادرات مما أدى إلى ضعف إحتياطات الصرف بالعملة الأجنبية والتي وضعت الجزائر أمام حتمية اللجوء إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي في شكل برامج مقيدة بشروط إستمرت إلى غاية نهاية فترة التسعينات من أولوياتها إستعادة التوازنات الإقتصادية وقد أفضى الإسراع في تطبيقها ببلادنا إلى نتائج إيجابية أكثر من تلك المتوقعة وكان أهمها:[1]

– لقد عرف الإقتصاد الوطني عشرية من الركود الإقتصادي، كان معدل النمو الإقتصادي فيها سلبيا أو ضعيفا مقارنة بالإنتاج الداخلي الخام إلا أنه ومع بداية فترة الإصلاح شهد المعدل تحسنا مقبولا مقارنة بما سبق، إذ كان يقدر بـ (-2.2 %) و(-0.9 %) لسنتي 1993 و1994 على التوالي، ليرتفع إلى (3.9 %) سنة 1995 ثم إلى حدود (04 %) سنة 1998 وعلى الرغم من إستمرار هذا التحسن فإنه يعود بالدرجة الأولى إلى إرتفاع أسعار المحروقات بإعتبار أن عائداتها تمثل 30 % من الإنتاج الداخلي الخام وكذا إرتفاع معدل نمو القطاع الفلاحي بسبب الإهتمام الذي

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 200-203.

حظي به في برامج الحكومة خلال هذه الفترة بإستثناء سنة 1997 والتي فضلت فيها الحكومة الوفاء بالإلتزامات الخارجية على حساب الإستثمارات الداخلية وقد تجسد هذا النمو أيضا خارج قطاع المحروقات بإستثناء عام 1997 لنفس السبب إذ انتقل المعدل من(-0.4 %)سنة 1994 إلى(5.1 %)سنة 1998. أما بالنسبة للقطاعات الإقتصادية الأخرى فقد سجلت بدون إستثناء معدلات إيجابية خلال سنة 1998، إذ يأتي قطاع الزراعة في المركز الأول بمعدل(11.47 %) ثم الصناعة بـ(4.6 %) فالمحروقات بـ(3.5 %) وأخيرا قطاع البناء والأشغال العمومية بـ (2.4 %).

- إن تسيير الديون الخارجية بعد إعادة الجدولة قد سمح بعدم إرتفاع حجم المديونية عند ذلك المستوى الذي كانت عليه قبل بداية الإصلاح فإذا كان حجم الديون قد ارتفع بما يقارب 16.5 مليار دولار أمريكي في ظرف عشرة سنوات للفترة 1984-1994، حيث وصل إلى 29.5 مليار دولار سنة 1994 ثم إلى حدود 30.2 مليار دولار سنة 1998 أي مع نهاية برنامج التعديل الهيكلي وشهد بالمقابل معدل الفائدة انخفاضا كبيرا من 84 % سنة 1995 إلى حدود 47 % عام 1998.[1]

- إرتفاع مستوى إحتياطي الصرف الذي قفز من 1.5 مليار دولار أمريكي سنة 1993 (ما يعادل شهرين من الإستيراد) إلى 08 مليار دولار سنة 1997 (بما يكفي لإستيراد تسعة أشهر ونصف من السلع والخدمات) ثم تجاوز هذا الإحتياطي 22 مليار دولار مع بداية 2002، بما يعادل سنتين تقريبا من الإستيراد وبالتالي فقد ضمنت الجزائر لنفسها إحتياطي هام يمكنها من تغطية وارداتها الأساسية حتى وإن تراجعت عائدات الصادرات إلى غاية 2004.

- تحقيق رصيد موجب للميزان التجاري بداية من 1995 مع الإشارة إلى أن هذا التحسن كان نتاجا لإرتفاع أسعار المحروقات وليس إلى تنوعها فبعدما كان هذا الرصيد سالبا (-0.3) مليار دولار سنة 1994 ليبدأ في الدخول إلى وضعية الفائض بعد ذلك، إذ وصل إلى ما يقارب 6 مليار دولار سنة 1996.

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **مرجع سابق**، ص 203.

– انخفاض معدل التضخم من 29 % سنة 1994 إلى أقل من 05 % سنة 1998 ويعود السبب في ذلك لإحتواء الكتلة النقدية(M2) والتي وصل معدل نموها 24 % سنة 1992 لينخفض إلى 18 % سنة 1998 بسبب ميل الأسعار و الأجور إلى الإرتفاع وكذلك نتيجة للتدهور الذي عرفته القدرة الشرائية خلال فترة تطبيق البرامج.

– تحقيق فائض بخزينة الدولـة بعد عشريـة الركود الاقتصادي بـ 70مليار دج سنة 1996 بعدما كان الرصيد سالبـا بـ 110 مليار دج سنة 1993 وتقلص العجز بها مقارنة بالإنتاج الداخلي الخام من (–8.6 %) سنة 1993 قبل إعادة الجدولة إلى(–4.4 %) سنة 1994 ثم إلى معدل موجب بـ (3 %) سنة 1996 و يعود السبب في ذلك إلى التسيير الصارم للأموال العمومية.[1]

– بعدما كان الاقتصاد الوطني يعاني من سلبيات الإدخار، فإن مرحلة الإصلاحات عرفت ارتفاعا في قيمة الإدخار الوطني الصافي على المستوى الكلي حيث إرتفع بما يوازي 2.2 مرة لسنة 1997 مقارنة ب 1994 على الرغم من ارتفاع قيمة الاستهلاك النهائي للإدارات، الأسر والأفراد قد يفسر هذا الارتفاع بزيادة كتلة الأجور من 479.2 مليار دج إلى 717.6 مليار دج لنفس الفترة وقد عرفت وتيرة الزيادة 53.8 % لقطاع الإدارة و 49.8 % لقطاع الفلاحة مع الإشارة إلى أن دعم الأجور لم يكن يمثل سوى 3.8 % من المجموع لسنة 1997 في الوقت الذي كان فيه نصيب الإدارة ب 46.8 % أما باقي القطاعات فقد شهدت كتلة الأجور بها نموا يقدر 66.21 %.

إذا كانت هذه النتائج المحققة إيجابية على الصعيد الإقتصادي، بعدما تم الإقتراب من تحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية في ظرف قياسي هذا لا يعني أن قاطرة الإقتصاد الوطني تسير في الإتجاه الصحيح بالضرورة، إذ أن العوامل الخارجية قد ساعدت على تحقيق هذه النتائج إعتمادا على تحسن عائدات المحروقات.

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص203.

المطلب الثاني:مفهوم سياسة الإنعاش الإقتصادي.

1- تعريف سياسة الإنعاش الإقتصادي: تعتبر سياسة الإنعاش الإقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الإقتصادي في المدى القريب وذلك بتبني برنامج لتنشيط الطلب الكلي (النظرية الكينزية) عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص والعمومي، الإستهلاكي أو الإستثماري) قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الإستثمار لتلبية الزيادة في الطلب) وبالتالي دعم النمو وإمتصاص البطالة.كما يمكن إعتبار سياسة العرض بمثابة سياسة إنعاش وذلك بتنشيط العرض بدلا من الطلب، الغرض منها هو كذلك دعم النشاط الإقتصادي[1].

2- أهداف سياسة الإنعاش الإقتصادي: إن الأهداف العملية لهذه السياسة حددت وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة فيما يلي:[2]

- تنشيط الطلب الكلي؛

- دعم النشاطات المنتجة والتي تخلق القيمة المضافة وتوفر مناصب شغل من خلال تطوير القطاع الفلاحي والمؤسسات المنتجة المحلية؛

- إعادة بعث النشاطات الإقتصادية عن طريق تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية؛

- توفير الإحتياجات الضرورية للسكان بما ينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية.

يمكن القول أن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الإقتصادي يتمثل في رفع معدل النمو الإقتصادي وتخفيض معدلات البطالة وبالتالي هذه الأهداف تظهر بشكل واضح من خلال محتويات البرامج التنموية.

[1] محمد مسعى، **سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 148، بتصرف.

[2] نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر 2000-2010**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2013، ص 46.

المطلب الثالث: وسائل وشروط تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي

الفرع الأول: وسائل سياسة الإنعاش الإقتصادي:

تطبق سياسة الإنعاش الإقتصادي لتنشيط الطلب الكلي أو العرض الكلي، تقوم الدولة باستعمال واحدة أو أكثر من الوسائل المتاحة:[1]

1- وسائل تطبيق سياسة الإنعاش بواسطة الطلب: تطبق سياسة الإنعاش الإقتصادي عن طريق إستخدام واحدة أو أكثر من الوسائل الآتية:

- التحويلات الإجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة، مساعدات إجتماعية مختلفة...الخ) أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الإستهلاك الواسع وغيرها من أنواع التحويلات والتي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح، وبالتالي تحفيزا للطلب. وبما أنها تهدف إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، فإن هذه المدفوعات التحويلية عادة ما تدرج ضمن الأدوات التلقائية لسياسة الميزانية (مع نظم الضرائب التصاعدية مثلا التي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض بانخفاضه)؛

- الإنفاق العمومي الكلي (الإستهلاكي والإستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات؛

- مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة لاسيما في مجال البنى التحتية كحل مؤقت لمشكلة البطالة إلى أن يتمكن الإقتصاد من الإنتعاش وتوفير مناصب شغل مناسبة للعاطلين عن العمل؛

- تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد، ومن ثم تحفيز الإستهلاك وتحريك عجلة الإقتصاد وإنعاشه.

[1] محمد مسعى، **سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مرجع سابق، ص 148-149.

2- وسائل تطبيق سياسة الإنعاش بواسطة العرض: تهدف سياسة الإنعاش الإقتصادي بواسطة العرض عموما إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل كلفة وأكثر جاذبية. فإن تدخل الدولة غير المباشر يكون غالبا بواسطة وسيلتين رئيسيتين هما:

- تخفيض العبئ الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الإستثمار الخاص؛

- القيام بإستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الإستثمار وتوسيع نشاطاتها مثل تطوير شبكات النقل والإتصالات وبرامج البحث وتطوير التكنولوجيات الجديدة...الخ حيث أن الكثير من هذه الإستثمارات العمومية تؤدي في النهاية إلى توفيرات خارجية هامة لصالح المؤسسات.

الفرع الثاني:شروط تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي

يتوقف نجاح أي سياسة إقتصادية على مجموعة من الشروط الأساسية أهمها طبيعة الظروف الإقتصادية المواكبة لهذه السياسة سواء خلال فترة إعدادها أو تنفيذها على:[1]

- يجب أن تتوفر للمؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها خاصة القدرة على القيام بإستثمارات جديدة (أي أن تكون هناك مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب)؛

- يجب أن يكون الميل الحدي للإستيراد ضعيفا بمعنى أن لا يكون هناك إتجاه قوي لتلبية الطلب الإضافي خاصة بواسطة المنتجات الأجنبية حيث أن أثر سياسة الإنعاش على التشغيل يكون في هذه الحالة ضعيفا كما ينعكس سلبا على الميزان التجاري للبلد المعني؛

- أن لا تؤدي الزيادة في الإنتاج (إستيراد المواد الأولية خاصة) إلى زيادة قوية في الإستيراد وهو ما يؤدي إلى تدهور رصيد الميزان التجاري.

[1] محمد مسعى، **سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مرجع سابق، ص 149 بتصرف.

المطلب الرابع: طبيعة البرامج الإستثمارية العمومية.

1- تعريف البرامج الإستثمارية العمومية: تشكل مجموع المشاريع التي تحقق في إطار الإشراف المالي للدولة وتعرف في هذا الإطار بكونها متوسطة الأجل وتحدد وفق الأهداف المسطرة تبعا للبرنامج الحكومي، وهي التي تتجلى رقميا بالملاحق"ج" من قوانين المالية لدى عشر قطاعات(الصناعات التحويلية، الطاقة و المناجم،الفلاحة والري، الخدمات الإنتاجية، الهياكل القاعدية الإقتصادية والإجتماعية، التربية و التكوين، الهياكل القاعدية الإجتماعية والثقافية، السكن، مخططات البلدية للتنمية، وأخرى).[1]

يصنف الإستثمار حسب مدونة الإستثمارات الحالية إلى أربع مستويات تنازلية:

- **القطاع:** يتعلق بنشاط وظيفي كبير على الصعيد الكلي للإقتصاد.
- **القطاع الفرعي:** يقسم القطاع حسب عائلة النشاط إلى فروع أو برامج.
- **الفصل/ الباب:** يشكل الوحدة الأساسية للتصنيف، يمثل فرع، نشاط أو هدف ذو أهمية على صعيد الإقتصاد.
- **البند/ المادة:** إذا تستجمع في إطار كل فصل الإستثمارات حسب طبيعتها أو الغرض منها إذا ما كان ذلك ممكنا.

2- تطور حجم الإستثمارات العمومية خلال الفترة 2001-2014 :

لقد تم تخصيص حجم كبير من الموارد المالية لتمويل البرامج الإستثمارية العامة التي ارتفعت من حوالي 7 مليار دولار(525 مليار دينار) في برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي(المخطط الثلاثي 2001-2004) إلى 55مليار دولار (3800مليار دينار) في البرنامج التكميلي لدعم النمو (أو المخطط الخماسي الأول2005-2009)إلى 286مليار دولار(21214مليار دج) خلال برنامج توطيد النمو(أو المخطط الخماسي الثاني2010-2014) والشكل التالي يبين نسبة التطور.

[1] بن عابد مختار، **برامج الإستثمارات العمومية: التأهيل النظرياتي، المحتوى التقني، وأثر التقييس الإقتصادي على المتغيرات الداخلية**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013، ص 15-16.

الشكل رقم02 : تطور حجم الإستثمارات العمومية خلال فترة 2001-2014 .

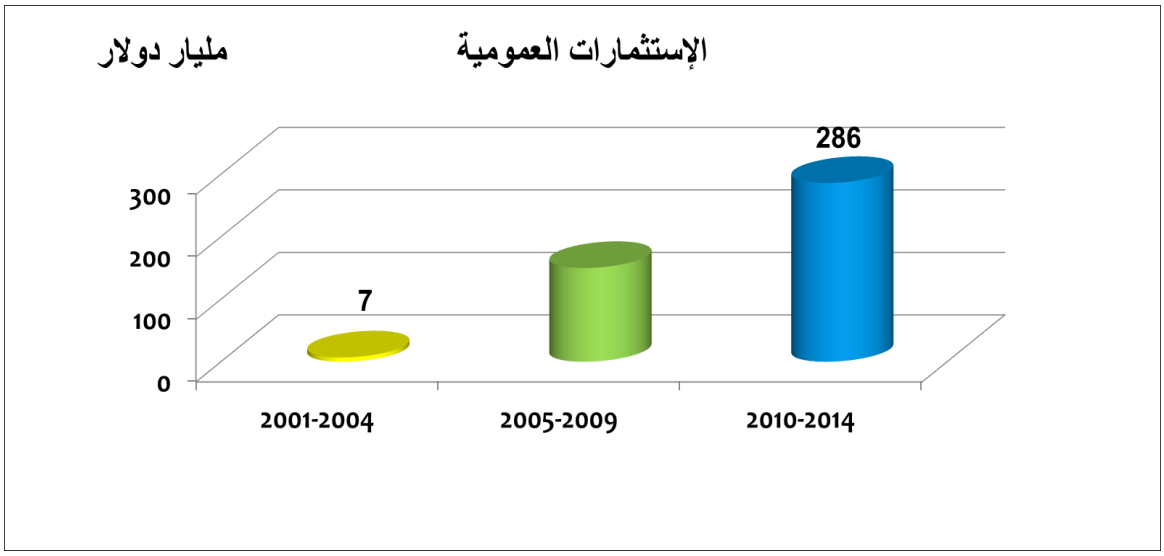

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على أرقام البرامج الإستثمارية.

المبحث الثاني:برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001–2004).

أهم ما ميز سنة 2001 هو البدء بتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي حيث يأتي هذا البرنامج بعد إستكمال الجزائر لإلتزامات برنامج التعديل الهيكلي(1994–1998) وما خلفه من آثار في المجال الإقتصادي، ولتدارك التأخر المسجل وللتقليل من حدة المشاكل الموجودة جاء برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي لفترة امتدت من السداسي الثاني لسنة 2001 إلى نهاية 2004 وتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الزراعية وغيرها، كما خصص لتعزيز الخدمات العامة في ميدان الري والنقل وإلى تحسين الإطار المعيشي، التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية. وقد هدف البرنامج إلى تحضير الجزائر لإنتعاش إقتصادي جديد من خلال وضع إستراتيجية تسمح بإنطلاق عملية تنمية مستدامة بمبلغ قدره 525 مليار دينار أي ما يعادل 6,9 مليار دولار. وبعد إضافة مشاريع جديدة وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا ليصبح غلافه المالي النهائي حوالي 1216 مليار دج (أي ما يعادل 16 مليار دولار).

المطلب الأول: أهـداف برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.

تم تسطير مجموعة من الأهـداف منها ما يلي:[1]

– إختتام العمليات التي هي في طور الإنجاز وصيانة البنى التحتية مع توسيع شبكات الإتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية؛

– المساهمة في إنشاء مناصب شغل لاسيما في مجال البناء والأشغال العمومية والسكن؛

– تحسين المستوى المعيشي للمواطنين؛

– إصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطويرها وفك العزلة عن المناطق النائية؛

[1] عماري عمار، محمادي وليد، **أثار الإستثمارات العمومية على الأداء الإقتصادي في الجزائر**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013، ص 7.

- تطوير المنشآت والمرافق الجوارية وإعادة تأهيل المرافق الإجتماعية؛

- تطوير وتنمية القطاع الزراعي وهذا بالإعتماد على إصلاح الأراضي خاصة في الجنوب.

المطلب الثاني: مضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.

وقد تركزت الإعتمادات المالية لهذا البرنامج في أربعة محاور رئيسية تتمثل أساسا في الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، التنمية المحلية والبشرية، الفلاحة والصيد البحري، دعم الإصلاحات كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 10: مضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

الوحدة: مليار دينار

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (المبالغ)	المجموع (النسب)
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2.00	210.5	**40.1**
التنمية المحلية و البشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	**38.8**
الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	**12.4**
دعم الإصلاحات	30	15	/	/	45	**8.6**
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525**	**%100**

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر 2000-2010، مرجع سابق، ص 46.

بتحليل معطيات الجدول أعلاه قطاعيا، نجد أن أهم قطاع خص بإعتمادات معتبرة ضمن هذا البرنامج هو قطاع البناء والأشغال العمومية حيث خصص له غلافا ماليا قدره **210.5** مليار دج أي بنسبة 40.1% من قيمة الغلاف الإجمالي للفترة 2001-2004 وهذا لتدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الإقتصادية والأمنية للفترة التي مرت بها الجزائر خلال العشر سنوات الماضية والتي نتج عنها تلف العديد من هياكل الدولة القاعدية والمنشآت، الأمر الذي تطلب إعادة الإعتبار للبنى التحتية المتمثلة أساسا في المدارس والطرق السريعة من أجل مواصلة سياسة البناء والتشييد وإعادة بعث حركية الإستثمار والنمو. ونظرا لأهمية قطاع التنمية المحلية والبشرية هو الآخر نال مبالغ هامة رصدت له في حدود **204.2** مليار دج لتمويل مشاريع الجماعات المحلية ودعم النمو الاقتصادي والإجتماعي فيها.

ثم يأتي كل من قطاع الفلاحة والصيد البحري بمبلغ **65.4** مليار دج أي بنسبة 12.4% وذلك في إطار سعي الدولة إلى الإستغلال الأمثل لمواردها المائية والطبيعية لتحقيق الإكتفاء الذاتي وقد تخللت هذه الإعتمادات تخصيصات لإحداث إصلاحات إقتصادية شاملة بنسبة 8.6% من القيمة الإجمالية للبرنامج.

فيما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على إمتداد الفترة التي أقر تنفيذ البرنامج خلالها فإنه تركز أساسا على السنوات 2001، 2002، 2003 بقيمة **205.4** مليار دج، **185,9** مليار دج، **113.9** مليار دج على التوالي من المبلغ الكلي للبرنامج في حين أن سنة 2004 لم تخصص لها سوى 20.4% من القيمة الإجمالية. و الشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم 03: التوزيع القطاعي السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

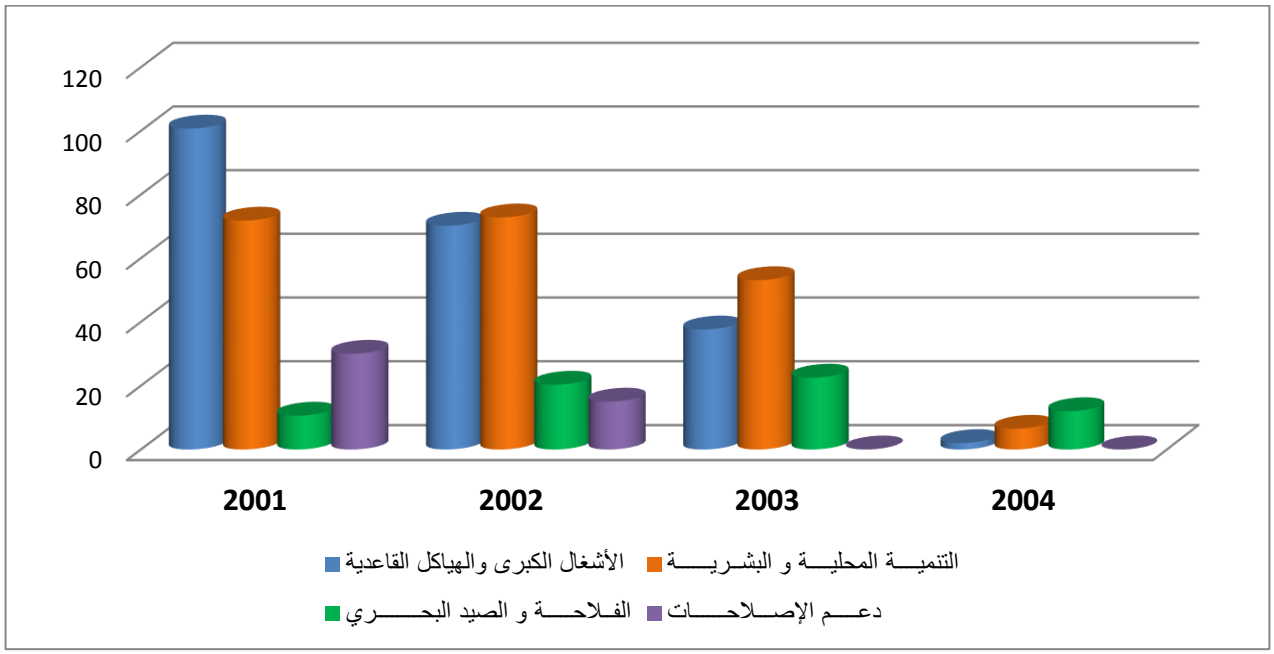

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول.

1- قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية: خص هذا القطاع بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، حيث إستفاد من غلاف مالي يقدر ب 210.5 مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40.1 %، وهذا ما

يدل على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الإقتصادية التي شهدتها الجزائر سنة 1986 والإصلاحات الإقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات والتي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للإستثمار بغية إستعادة التوازن المالي للميزانية[1]. ويتمحور برنامج هذا القطاع حول ثلاث مجالات أساسية تتمثل في التجهيزات الهيكلية، تنمية المناطق الريفية وكذا السكن و العمران:[2]

1-1- تجهيزات الهياكل: رصد لها مبلغ قيمته 142.9 مليار دج وهي النسبة الأكبر من قيمة مخصصات قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية لتجهيزات الهياكل وذلك يرجع إلى أهميتها الكبيرة في تحسين النشاط الإقتصادي من خلال تدعيمها لنشاط القطاع الخاص ومن ثم توفير وتهيئة المناخ المناسب للإستثمار والإنتاج، كما أنها تساهم في خلق مناصب عمل مباشرة وغير مباشرة بشكل كبير يتولد عنها دخول جديدة في صالح الإقتصاد من خلال مساهمتها في زيادة الطلب الكلي.

1-2- تنمية المناطق الريفية: رصد لها مبلغ قيمته 32 مليار دج بحيث وجه هذا الجزء من المخصص إلى إعادة تنمية المناطق الريفية قصد إعادة النشاط لها، وكذا الحد من ظاهرة النزوح الريفي وأثرها السلبي على القطاع الفلاحي الذي يعتبر ركيزة أساسية في الإقتصاد الوطني، إذ أن إعادة تنشيط المناطق الريفية يساهم في زيادة تنشيط القطاع الفلاحي ومن ثم المحافظة على إستقرار حجم العمالة فيه والمساهمة في الحد من البطالة.

1-3- قطاع السكن والعمران: خصص له مبلغ قيمته 35.6 مليار دج، هذا القطاع أخذ هو الآخر حيزا ضمن مخصصات قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، ويدخل في إطار تحسين ظروف معيشة السكان تزامنا مع محاولة تحسين مستوى النشاط الاقتصادي.

[1] نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر 2000-2010**، مرجع سابق ص 46.
[2] بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة دالي ابراهيم الجزائر، 2010، ص 196.

و يهدف هذا البرنامج إلى ترقية وتطوير مناطق الوطن عن طريق إنشاء و تجهيز الهياكل والمنشآت القاعدية لأجل تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف جهات الوطن وتحسين الإطار المعيشي لسكان الأرياف خاصة المناطق الجبلية، الهضاب العليا والمناطق الجنوبية من أجل العمل على إستقرار السكان والحد من ظاهرة النزوح الريفي، وكانت حصة هذه المشاريع من برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية كما يلي:[1]

الجدول رقم 11: القطاعات المستفيدة من مخصصات برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية

الوحدة: مليار دج

السنـــوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجمـوع
• **تجهيــزات الهياكل**	60.5	53	29.4	-	**142.9**
منشآت الري	5.4	15.8	10.1	-	31.3
منشآت السكك الحديدية	9.7	28.9	16.0	-	54.6
أشغال عمومية	33.7	8.3	3.3	-	**45.3**
- منشآت الطرق	24.5	5.8	0.6	-	30.9
- منشآت بحرية	7	1.5	-	-	8.5
- منشآت الطيران	2.2	1	2.7	-	5.9
إتصالات	10	-	-	-	10
تهيئة مدنية بوقزول	1.7	-	-	-	1.7
• **تنمية المناطق الفلاحية**	13.1	13.2	5.7	-	**32**
فلاحـة	1.7	3.2	4.2	-	9.1
بيئـــة	3.6	1	1.5	-	6.1
طـاقـة	7.8	9	-	-	16.8
• **السكن و العمران**	72.1	4	2.5	2.0	**35.6**
السكن الحضري و الريفي	25.1	-	-	-	25.1
تهيئة الأحياء السكنية	2	4	2.5	2.0	10.5
المجمـــوع	**100.7**	**70.2**	**37.6**	**2.0**	**210.5**

المصدر: عياش بولحية، ، مرجع سابق، ص 60.

[1] عياش بولحية، **دراسة إقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001-2004**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 58.

ويهدف برنامج الأشغال الكبرى، والهياكل القاعدية إلى توفير حوالي 148800 منصب عمل منها 146000 منصب مؤقت و 102800 منصب عمل دائم، ذلك من إجمالي 850000 منصب عمل، يهدف برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي إلى تحقيقها خلال الفترة 2001-2004، وتتوزع مناصب العمل المتوقع توفيرها ضمن برنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية كما يلي:

الجدول رقم 12: مناصب العمل المتوقع توفيرها ضمن برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية.

القطاعات/مناصب العمل	مناصب عمل دائمة	مناصب عمل مؤقتة	المجموع
الفلاحة	-	100000	**100000**
السكن و العمران	60000	10000	**70000**
منشآت السكة الحديدية	1300	15000	**16300**
أشغال عمومية	40000	2000	**42000**
قطاعات أخرى(البيئة، الطاقة، الإتصالات وأشغال تهيئة مدينة بوقزول)	1500	19000	**20500**
المجمـوع	**102800**	**146000**	**148800**

المصدر: بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مرجع سابق، ص 198.

2- التنمية المحلية والبشرية: حظي قطاع التنمية المحلية والتنمية البشرية بأهمية بالغة أين خصصت له الدولة مبالغ هامة في حدود 204.2 مليار دج أي ما يعادل 38.8 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج ووزعت على ثلاثة فروع رئيسية وهي:

2-1- برنامج التنمية المحلية: خصص له مبلغ 97 مليار دج ويهدف هذا البرنامج إلى تشجيع التنمية على المستوى المحلي وبالتالي المحافظة على التوازنات الجهوية، التي من شأنها دعم الإستقرار على المستوى الكلي وذلك بحكم تنوع وإختلاف ظروف وخصائص كل منطقة من مناطق الوطن، والهدف من ذلك هو العمل على تحسين الإطار المعيشي للأفراد. وتتمحور العمليات المدرجة ضمن هذا الإطار في ستة محاور رئيسية:

– المخططات البلدية للتنمية (PCD) والموجهة في أغلبيتها لتشجيع التنمية المحلية من خلال التوزيع المتوازن للتجهيزات والنشاطات عبر كامل التراب الوطني؛

– المشاريع المتعلقة بإصلاح شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكات التطهير؛

– المشاريع المتعلقة بإصلاح الطرق البلدية والولائية من خلال التحكم في المساحات؛

– المنشآت القاعدية الإدارية؛

– المنشآت القاعدية المتعلقة بالبريد والمواصلات والتي تشجع على الإستقرار أو عودة السكان لا سيما في المناطق التي مسها الإرهاب؛ وكذا حماية البيئة والمحيط. والجدول التالي يوضح القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية المحلية:

الجدول رقم 13: توزيع الإعتمادات المالية المخصصة لبرنامج التنمية المحلية

الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
المخططات البلدية للتنمية	4	13.0	16.5	-	**33.5**
الـــري	4.7	7.4	1.5	-	**13.6**
البيئـــة	1.5	2.0	2.0	-	**5.5**
البريد والمواصلات	-	8.5	6.0	-	**14.5**
هيـاكـل قاعدية طرقيـة	13.0	-	-	-	**13.0**
منشـآت إداريـــة	5.7	5.2	5.2	-	**16.9**
المجمـــوع	**28.9**	**36.9**	**31.2**	**–**	**97.0**

المصدر: عياش بولحية، دراسة إقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001-2004، مرجع سابق، ص 55.

ويتوقع من هذا البرنامج إستحداث حوالي 50750 منصب عمل منها 9900 منصب عمل دائم خلال الفترة 2001-2004 كمايلي:

الجدول رقم 14: مناصب العمل المتوقع إستحداثها من قبل برنامج التنمية المحلية

مناصب العمل / القطاعات	مناصب عمل دائمة	مناصب عمل مؤقتة	المجموع
مخططات التنمية الفلاحية وصيانة الطرقات	-	20000	**20000**
البيئة	6000	16000	**22000**
الري	900	1350	**2250**
البريد والمواصلات	3000	3500	**6500**
المجموع	**9900**	**40850**	**50750**

المصدر: بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مرجع سابق، ص 211.

2-2- برنامج التشغيل والحماية الإجتماعية: يهدف هذا البرنامج إلى دعم الجهود الرامية إلى الحد من إرتفاع معدلات البطالة وذلك بخلق مناصب شغل(توفير 70.000 منصب شغل دائم جديد بمعدل 22 ألف منصب إضافي سنويا خلال الفترة الممتدة ما بين 2001-2004) والحد من إرتفاع معدلات الفقر. حيث رصد له غلاف مالي بقيمة 17 مليار دج موجهة بالأساس إلى تمويل المشاريع ذات المنفعة العمومية وذات الكثافة العالية وكذا تأطير سوق العمل عن طريق دعم وتطوير الوكالة الوطنية للشغل ب 0.3 مليار دج قصد زيادة حجم العمالة وتدعيم القروض المصغرة[1].

أما فيما يخص النشاط الإجتماعي فإنه يتعلق بنشاطات الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع وذلك للتكفل بفئة المعاقين والعجزة والمحرومين، بمحنهم منح وتحويلات إجتماعية قصد الحد من التفاوت في الدخول بين فئات المجتمع وإعادة

[1] بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، مرجع سابق، ص 199، بتصرف.

الإعتبار للمرافق المتخصصة وتجهيز النقل المدرسي للبلديات النائية المعزولة. والجدول التالي يوضح العمليات التي تدرج تحت هذا البرنامج.[1]

الجدول رقم 15: توزيع الإعتمادات المخصصة لبرنامج التشغيل والحماية الإجتماعية

الوحدة: مليار دج

السنوات / العمليات	2001	2002	2003	2004	المجموع
العمليات الخاصة بالتشغيل و القرض	1.15	2.65	3.5	2.0	**9.3**
العمليات الخاصة بالحماية الإجتماعية	2.35	3.35	1.0	1.0	**7.7**
المجمـــوع	**3.5**	**6.0**	**4.5**	**3.0**	**17.0**

المصدر: عياش بولحية، دراسة إقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001-2004، مرجع سابق، ص 56.

2-3- تنمية الموارد البشرية: لم تغفل الدولة الجانب البشري في مجال التنمية المحلية نظرا لما يكتسيه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الإجتماعية وتدعيم سبل التنمية الإقتصادية طالما أن المورد البشري عصب أي تنمية محلية حيث خص برنامج التنمية البشرية بغلاف مالي قدره 90.2 مليار دج موجه لإنجاز مشاريع تنعكس على المستوى المعيشي للسكان وتحسين قطاعات حيوية (قطاع التربية الوطنية، التكوين المهني، التعليم العالي والبحث العلمي، الصحة والسكان، الرياضة، الثقافة.....الخ)، وقد تم إختيار هذه المشاريع بالشكل الذي يسمح بإحياء المناطق المعزولة وتشجيع عودة السكان إلى المناطق المهجورة ويتوقع إستحداث حوالي 13680 منصب عمل موزعة على عدة قطاعات شملها هذا البرنامج كما يوضحه الجدول الآتي:

[1] عياش بولحية، **دراسة إقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001-2004**، مرجع سابق، ص 56، بتصرف.

الجدول رقم16: القطاعات المستفيدة من برنامج تنمية الموارد البشرية

الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
التربية الوطنية	10	9.5	7.45	-	**26.95**
التكوين المهني	4.4	3.1	2.1	-	**9.5**
التعليم العالي والبحث العلمي	18	9.4	6.5	-	**33.9**
الصحة والسكان	2.8	4.6	0.3	-	**7.8**
الشباب والرياضة	1.4	2.2	-	-	**3.67**
الإتصال والثقافة	4.5	-	-	3.5	**8**
الشؤون الدينية	0.15	1.0	-	-	**11.5**
المجمـــوع	**39.4**	**29.9**	**17.34**	**3.5**	**90.2**

المصدر: بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مرجع سابق، ص200.

3-الفلاحة والصيد البحري: لقد خصص له إعتماد مالي لايقل أهمية عن القطاعين السابقين لدفع عجلة التنمية الريفية في مجال الفلاحة والصيد البحري، بقيمة 65.4 مليار دج ويندرج البرنامج الخاص بالفلاحة والصيد البحري ضمن رغبة الدولة في رفع الطلب الداخلي وزيادة صادراتها من المنتوجات الزراعية بالإضافة إلى الحفاظ على العمالة التي تشتغل في الأراضي الفلاحية والحد من ظاهرة النزوح الريفي والهدف من ورائه تدعيم قطاع الصيد البحري(تهيئة موانئ الصيد، وتوفير المخازن)، و وزع الغلاف المالي المرصود له على برنامجين فرعيين:

3-1- قطاع الفلاحة: من خلال البرامج المكونة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي يدخل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ضمن ديناميكية النمو الفلاحي المدعوم بغلاف مالي يقدر ب 55.9 مليار دج ويهدف هذا البرنامج إلى توسيع الإنتاج الفلاحي وترقية الصادرات إضافة إلى تحقيق الإستقرار لسكان الريف والمساهمة في محاربة الفقر والتهميش في الوسط الريفي، وسجل الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج بعنوان عدة صناديق كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 17: توزيع الإعتمادات المالية المخصصة لقطاع الفلاحة

الوحدة: مليار دج

السنوات / العمليات	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7.5	15.1	18.8	12.0	**53.4**
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0.07	0.07	0.07	-	**0.2**
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	-	1.14	1.14	-	**2.28**
المجمـــــوع	**7.57**	**16.31**	**20.01**	**12.00**	**55.9**

***Source** :programme de soutien a la relance economique a court et moyen termes 2001-2004 ,p 8 .*

ومن خلال هذا البرنامج يتوقع إستحداث حوالي 330000 منصب عمل موزعة على(230000 منصب ضمن عمليات التوسع الفلاحي، و 100000 منصب عمل خاصة بعمليات حماية السهول والأحواض المائية).

3-2- قطاع الصيد البحري والموارد المائية: يعد قطاع الصيد البحري موردا هاما للثروة ومن أجل إستغلال رشيد لهذه الطاقة، فإن هذا البرنامج إهتم أساسا بكل عمليات البناء والتصليح والصيانة البحرية وكل ما يستلزمه القطاع، ونظرا لطول الساحل الجزائري فإن هذه الثروة لم تستغل بالشكل المنتظر والمطلوب، وعليه فقد خص لهذا القطاع غلاف مالي قيمته 9.5 مليار دج يرمي إلى:[1]

- تطوير الصيد البحري وتربية المائيات، وتجديد وتحديث الحظيرة السمكية؛
- خلق مناصب شغل دائمة (مباشرة أو غير مباشرة) وتحسين القدرة الشرائية؛
- زيادة الإنتاج و تشجيع الصادرات خارج المحروقات، والحفاظ على البيئة؛
- التوازن الجهوي وإستقرار السكان.

وفي ما يلي الجدول الآتي يوضح الإعتمادات المالية المخصصة للقطاع.

[1] programme de soutien a la relance economique a court et moyen termes 2001-2004 ,p 12

الجدول رقم 18: توزيع الإعتمادات المالية المخصصة لقطاع الصيد البحري والموارد المائية

الوحدة: مليار دج

البرامـج	المحتـوى المادي	التكلفـة المالية
الصيد الساحلي	تحديث 300 وحدة	1.00
الصيد التقليدي	تحديث 750 وحدة	0.80
السواحل الحوضية	تهيئة 29 موقع	0.30
الصيد في الأعماق المائية	إنشاء 168 وحدة	1.90
تربية الأسماك		0.80
تدعيم وسائل الإنتاج		2.70
التكفل بالإنتاج السمكي		2.60
مسح ديون الصيادين		0.20
إنشاء مؤسسة القرض السمكي		0.50
المجمـــــوع		9.50

Source *:programme de soutien a la relance economique a court et moyen termes 2001-2004 ,p 14.*

4- دعم الإصلاحات: رصد لهذا القطاع غلاف مالي بقيمة 45 مليار دج أي ما يمثل 08.6 % من المبلغ الإجمالي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي على إمتداد أربع سنوات موجه أساسا لتوفير الظروف المناسبة من خلال دعم المؤسسات الوطنية الإنتاجية وبالتالي ضمان القدرة على التكيف مع المتطلبات الدولية، وعليه فإن الإجراءات المتخذة لمرافقة الإصلاحات ضمن البرنامج تهدف إلى إعادة هيكلة وتحسين المناخ الإقتصادي الذي تعمل ضمنه المؤسسة وقد شملت الإصلاحات ما يلي:[1]

[1] programme de soutien a la relance economique a court et moyen termes 2001-2004 ,p 3

الجدول رقم19: السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004

الوحدة مليار دج

السنـوات / القطاعـات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	**20**
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	05	**22.5**
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	**2**
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7	_	**2**
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	_	_	**0.08**
المجمـــــوع	**6.33**	**11.35**	**13.7**	**15.2**	**46.58**

Source *:programme de soutien a la relance economique a court et moyen termes 2001-2004 ,p 3.*

المبحث الثالث: البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009).

تم تجسيد هذا البرنامج* في إطار مواصلة البرامج والمشاريع التي تم إقراراها وتنفيذها ضمن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004 وذلك بعد إرتفاع سعر النفط الجزائري إلى حدود 38,5 دولار سنة 2004، مما نتج عنه تراكم إحتياطي الصرف إلى ما يقارب 43,1 مليار دج في نفس السنة، وفي ظل إستمرارية مسار الإنعاش الإقتصادي الجاري عزمت السلطات العمومية للدولة على إرساء مشاريع كبرى بإعتمادها برنامج خماسي لتحقيق أهداف معينة.[1]

المطلب الأول: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو.

تتميز أهداف برنامج دعم النمو عن أهداف برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، كونها مقيدة بأرقام محددة وبآجال ترتبط بعمر البرنامج وعموما يمكن حصر أهدافه في:[2]

-إعادة التوازن الإقليمي من خلال تحسين ظروف معيشة المواطن خصوصا في مجال السكن والعلاج والخدمات الأساسية؛

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كل من الجانبين الإقتصادي والإجتماعي؛

- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية كونهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الإقتصادي؛

* جاء برنامج الحكومة الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 2004/05/22 وهو في حقيقة الأمر لا يمثل سوى مجموعة من الأهداف والآليات التي تعمل على تطبيق برنامج الرئيس ويمكن تلخيصه تحت عنوان برنامج المصالحة الوطنية والتنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة وهو بهذا الشكل لا يكون إلا إمتداد للبرنامج السابق ولكن بأكثر نضج وإرادة وعمق.

[1] بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، مرجع سابق، ص 202.

[2] مجلة مجلس الأمة، **أرقام وأجال للتكفل بالواقع الإقتصادي والإجتماعي**، العدد 23 نوفمبر ديسمبر 2005، ص 10.

– ضمان الحفاظ على نسبة نمو إقتصادي لاتقل عن 5% طوال المرحلة وهو إلتزام يأخذ بعين الإعتبار الإختلالات العديدة الممكنة والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه إنطلاقا من تحقيق الأهداف الوسيطية السابقة الذكر.[1]

المطلب الثاني: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو.

وحتى لا تبقى هذه الإجراءات مجرد أهداف فقط، خصصت السلطات العمومية غلافا ماليا لضمان تنفيذها قدر ب 4202.7 مليار دج أي ما يقارب 55مليار دولار تغطي خمس محاور تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج زيادة على الموارد المتبقية من برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي والمقدرة ب 1071 مليار دج والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج والجدول التالي يبين حجم المخصصات لهذا البرنامج.

[1] عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص 245.

الجدول رقم 20 : مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009

الوحدة: مليار دج.

البرامج / السنوات	برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071	-	-	-	-	**1071**	-
2005	-	1273	-	-	227	**1500**	862
2006	-	3341	250	277	304	**4172**	1979
2007	-	260	182	391	244	**1077**	2238
2008	-	260	-	-	205	**465**	2299
2009	-	260	-	-	160	**420**	1327
المجموع	**1071**	**5394**	**432**	**668**	**1140**	**8705**	**8705**

المصدر: مسعودي زكرياء، سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر منذ 2001، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013، ص 13.

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن هناك برنامجين بالإضافة للبرنامج التكميلي لدعم النمو وهما على التوالي:

البرنامج الخاص التكميلي لتنمية ولايات الجنوب: يخص هذا البرنامج الذي تم إعداده للولايات العشرة التالية (أدرار، الأغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، إليزي، ورقلة، الوادي، غرداية). خصص له غلاف مالي يفوق 250 مليار دج تمت إضافة قسط أول قيمته 50 مليار دج لإنجاز مشروع نقل الماء الشروب على مسافة تزيد عن 700 كلم من المياه الجوفية المتوفرة والموجودة في منطقة عين صالح نحو مدينة تمنراست وناحيتها، كما تم رصد غلاف قدره 50 مليار دج لإنجاز مدينة حاسي مسعود الجديدة في إطار تجنيب هذا الحقل البترولي المخاطر الكبرى. ومن ثم يصبح مجموع الغلاف المقرر في إطار البرنامج الخاص لتنمية الجنوب بقيمة 377 مليار دج بغرض:[1]

[1] رئاسة الجمهورية، البرنامج الخاص التكميلي لتنمية ولايات الجنوب، تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/12/28 (www .el-mouradia.dz/arabe/info/actualite/actualite.htm)

أولا: لتحسين ظروف المعيشة خصص لها أزيد من 296 مليارد ج من بينها:

- أزيد من 110 مليار دج لإنجاز 60 ألف مسكن إضافي؛

- حوالي 20 مليار دج لربط البيوت بالغاز الطبيعي والكهرباء، وأزيد من 80 مليار دج للموارد المائية؛

- حوالي 07 ملايير دج للتعليم العالي بالخصوص لإنجاز 10 آلاف مقعد بيداغوجي إضافي، و 7500 سرير للإيواء؛

- قرابة 12 مليار دج للتربية الوطنية لإنجاز 14 ثانوية و 50 مدرسة أساسية و 497 قسم و 202 مطعم مدرسي و 372 مرفق رياضي؛

- أزيد من 15 مليار دج للرعاية الصحية موجهة لبناء 09 مستشفيات ومؤسستين إستشفائيتين جامعيتين و 20 وحدة خفيفة للعلاج و 13 مركز متخصص؛

- قرابة 06 ملايير دج لقطاع الشبيبة والرياضة لإنجاز 10 قاعات متعددة الرياضات و 16 مركب رياضي جواري و 11 مسبح و 20 حوض للسباحة؛

- قرابة 19 مليار دج برسم البرامج البلدية للتنمية، وأزيد من 09 مليار دج برسم تعزيز منظومات ترقية الشغل؛

- قرابة 03 مليار دج لقطاع الثقافة لإنجاز 19 مكتبة ومسرحين ومتحف ومعهد للموسيقى؛

- حوالي 2.5 مليار دج لحماية البيئة؛

ثانيا: قرابة 74 مليار دج للتنمية الإقتصادية من بينها:

- أزيد من 47 مليار دج لتطوير وتعزيز شبكة الطرقات، وأزيد من 2 مليار دج لقطاع النقل؛

- أزيد من 17 مليار دج لقطاع الفلاحة، وأزيد من 2 مليار دج لتنمية المناطق الصناعية والأنشطة؛

- أزيد من 1 مليار دج لترقية وتكوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية والسياحية؛

- 3 مليار دج لتخفيض نسب فوائد القروض المصرفية الموجهة للإستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والفلاحة؛

ثالثا: قرابة 20 مليار دج موجهة لتحسين وسائل الإدارة وخصوصا العدالة ومصالح الرقابة.

البرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا: رصد لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 668 مليار دج بين سنتي 2006-2009 ويعتبر البرنامج لتنمية ولايات الهضاب شأنه شان البرنامج المقرر لولايات الجنوب، يأخذ في الحسبان الخصوصيات الجغرافية، ويعزز المساواة من حيث التنمية لصالح السكنات المحلية ويهدف إلى:[1]

أولا: 288.5 مليار دج لتحسين ظروف معيشة السكان من بينها:

- 73.8 مليار دج موجهة لقطاع السكن، 57 مليار دج لتوصيل الغاز والكهرباء إلى البيوت؛
- 36.4 مليار دج موجهة لقطاعات التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي؛
- 20.2 مليار دج لقطاع الصحة، و43.2 مليار دج لتزويد السكان بالمياه؛
- 14.7 مليار دج للشبيبة والرياضة والثقافة،و 43.2 مليار دج للتشغيل والتضامن الوطني.

ثانيا: 233 مليار دج لترقية التنمية الإقتصادية من بينها:

- 50 مليار دج لتنمية الري الفلاحي، و39.3 مليار دج لتنمية الفلاحة والغابات؛
- 137 مليار دج لتنمية الهياكل القاعدية للنقل بما فيها السكك الحديدية والطرق؛
- 6.7 مليار دج لتنمية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والسياحة.

ثالثا: 18 مليار دج لتعزيز مصالح الدولة من بينها 11.3 مليار دج لقطاع العدالة؛

رابعا: 36.8 مليار دج للمشاريع البلدية للتنمية.

خامسا: 29 مليار دج لإنطلاق ورشة إنجاز مدينة بوغزول الجديدة.

في إطار الإستراتيجية التنموية الخماسية برسم الفترة مابين 2005-2009 والتي خصصت لها إعتمادات جد معتبرة، هذه الأخيرة ترجمت في أرقام كبيرة وهامة موجهة بصورة أساسية لإنجاز البرنامج الذي يتعلق بالتنمية الوطنية

[1] www .el-mouradia.dz/arabe/info/actualite/hautplateaux.htm.2013/12/31 تاريخ الإطلاع

بصورة عامة وتحريك الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها البلاد على مستويات وأصعدة مختلفة ويشمل هذا البرنامج في مضمونه خمسة محاور أساسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 21: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبـالـغ	النسبة %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.4
تطويـر المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الإقتصادية	337.2	8
تطويـر الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
تطويـر تكنولوجيا الإتصال	50	1.2
المجمـوع	**4202.7**	**100**

المصدر:بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو، ص 2.

بتحليلنا للمعطيات الواردة في الجدول أعلاه قطاعيا نجد أن برنامج دعم النمو قد خصص أكبر غلاف مالي لتحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ 1908.5 مليار دج أي ما يعادل 45.4 % من مجموع الإستثمارات لتحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني، يليه قطاع الإسناد المتمثل في المنشآت القاعدية بمبلغ 1703.1 مليار دج بنسبة 40.5 % الذي ينتظر منه المساهمة بشكل فعال في تطوير وتحسين مناخ الإستثمار، ناهيك عن توفير مئات الآلاف من مناصب الشغل، يليه محور دعم التنمية الاقتصادية بمبلغ 337.2 مليار دج بنسبة 8 % والذي يستهدف مباشرة كل من قطاع الفلاحة والصناعة، والصيد البحري والسياحة، وهي كلها قطاعات تعكس الإقتصاد الحقيقي، من شأنها أن تحسن من قدراتها الإنتاجية، وبالتالي تلبية جزء هام من الطلب الداخلي والخارجي. أما بالنسبة لتحديث وتوسيع الخدمات العامة تم تخصيص لها مبلغ قدره 203.9 مليار دج بنسبة 4.8%، وفي الأخير خص لقطاع تطوير التكنولوجيا

والإتصال إعتماد مالي بقيمة 50 مليار دج بنسبة 1.2%. حيث سار هذا البرنامج بنفس إتجاه البرنامج السابق لإستكمال المشاريع التي أعتمدت فيه لمواصلة دعم النمو وهذا ما يظهر جليا من خلال التمثيل البياني.

الشكل رقم 04: الإعتمادات القطاعية لبرنامج دعم النمو 2005-2009

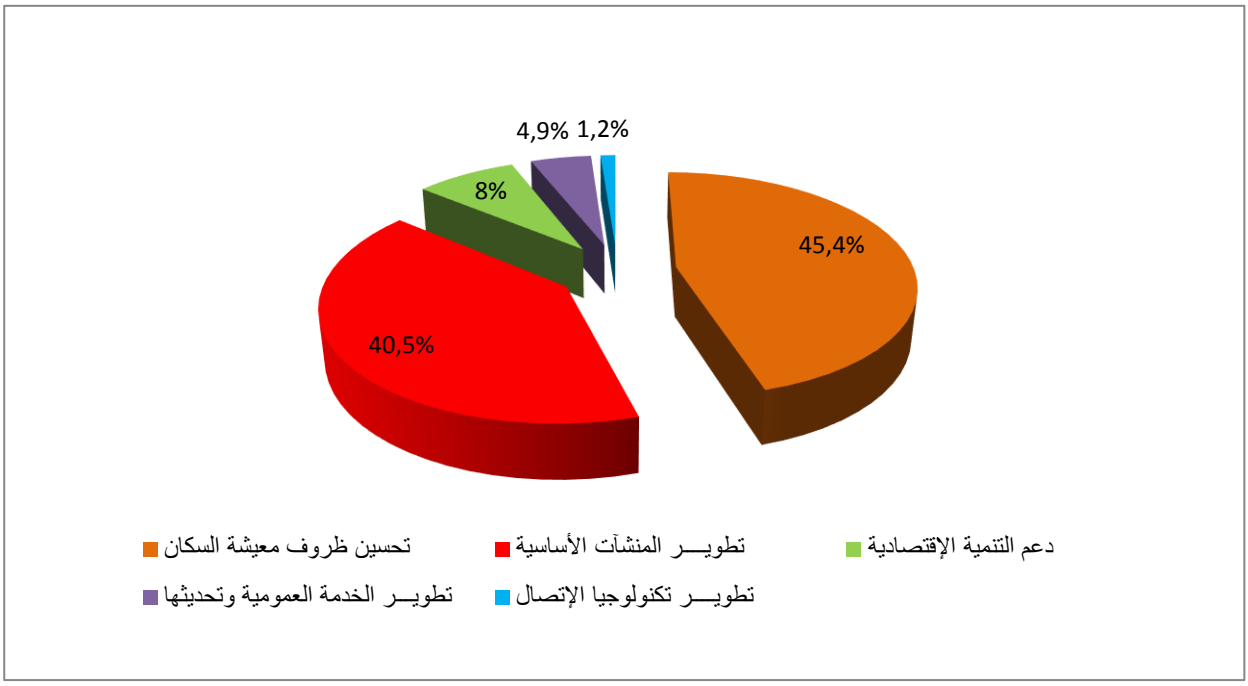

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول أعلاه.

1- تحسين ظروف معيشة السكان: يعتبر محور تحسين ظروف معيشة السكان تكملة لما جاء به برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية وخص أكبر حصة من الإعتمادات المالية من المبلغ الكلي بنسبة 45.4 % و وزع هذا البرنامج على عدة قطاعات:[1]

1-1- قطاع السكن: خصص له الجزء الأكبر بإعتماد مالي قيمته 555 مليار دج موجه لإنجاز حوال 101000 مسكن موزع بالصيغ التالية:

[1] www .premier-ministre.gov.dz/arabe/media/pdf/textreference/texteessentiels/progbilan/progcroissance.pdf.p 20-33.

قطاع السكن	الوحدات
السكن الإجتماعي الإيجاري	120000
سكن البيع بالإيجار	80000
السكن الإجتماعي(التساهمي)	215000
السكن الريفي (الإعانات)	275000
السكن الترقوي	175000
البناء الذاتي	145000

1-2- بالنسبة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي: تصدر الإعتمادات المقررة لتمويله بمبلغ 141,0مليار دج لإنجاز مايلي:

المقاعد البيداغوجية	231000
الأسِـرّة	185000
المطاعم الجامعية	26
مقرات مديريات الخدمات الإجتماعية	30
إنجاز مركز جامعي جديد بالميلة	1
إنجاز مرافق للمخابر ومراكز للبحث	-

ويتوقع كذلك إنجاز برنامج لإنتقاء تجهيزات تعليمية بيداغوجية ومعلوماتية.

1-3- بالنسبة لقطاع التربية الوطنية: تقدر الإعتمادات المقررة لتمويله بمبلغ200 مليار دج لإنجاز البرنامج التالي:

إنجاز أقسام في شكل توسيعة	6955
المدارس الأساسية	929
الثانويات	434
المطاعم المدرسية	1098
مرافق النظام النصف الداخلي	635
مرافق النظام الداخلي	165
المنشآت الرياضية	500

وينص البرنامج كذلك على عمليات تتعلق بـ:

- إقتناء وتجديد تجهيزات تعليمية وأثاث مدرسي؛

- تعويض 177 مدرسة إبتدائية، 58 مدرسة أساسية و 17 ثانوية، وإعادة تأهيل المؤسسات؛

1-4- بالنسبة للتكوبن والتعليم المهنيين: تقدر الإعتمادات المقررة لتمويله بمبلغ 58.5 مليار دج لإنجاز ما يلي:

إنجاز وتجهيز مراكز التكوين	30000
تهيئة المؤسسات	250
إنجاز مرافق النظام الداخلي	123
إزالة مادة الأميانت من المؤسسات	145
إستكمال مؤسسات التكوين	12

وينص البرنامج كذلك على إنجاز عملية تتعلق بإقتناء الأثاث والتجهيزات التقنية البيداغوجية والمعلوماتية.

1-5- بالنسبة لقطاع الصحة: تقدر الإعتمادات المقررة لتمويل البرنامج بمبلغ 85 مليار دج لإنجاز ما يلي:

المستشفيات	17
المؤسسة الإستشفائية المتخصصة في جراحة العظام	2
العيادات المتعددة الخدمات	55
مراكز الصحة والولادة	113
مراكز مكافحة السرطان	2
مراكز لمعالجة المصابين بالحروق	2
مراكز أمراض القلب والجراحة القلبية للأطفال	2
مراكز العجزة	5
مركبات الأمهات – الأطفال	5
معهد السرطان	1
معهد للكلى	1
مراكز المراقبة الصحية في الحدود	6
معهد التكوين الشبه الطبي الإفريقي	1

وينص البرنامج كذلك على عمليات تتعلق بإقتناء تجهيزات طبية وتجديد حظيرة وسائل النقل وتهيئة وترميم الهياكل الموجودة.

1-6- بالنسبة لتزويد السكان بالماء: تقدر الإعتمادات المرصودة لتمويل البرنامج ب 127 مليار دج لإنجاز العمليات التالية:

إنجاز عمليات كبرى لصرف المياه	10
إعادة تأهيل شبكات التزويد بالماء الشروب الخاصة ب 18 مدينة	18
إنجاز مشاريع للتزويد بالماء الشروب والتطهير	1280
الآبار	1150
خزانات للمياه	230

1-7- بالنسبة لقطاع الشباب والرياضة: تقدر الإعتمادات لتمويل البرنامج بمبلغ 60 مليار دج لإنجاز البرنامج الآتي:

ملاعب لكرة القدم (منها 4 تتسع ل40000 مقعد)	28
مخيمات ودور للشباب	95
دور الشباب	85
مراكز للتسلية العلمية	29
قاعات متعددة الرياضات ومتعددة الخدمات	89
مركبات رياضية جوارية	163
مراكز ثقافية	8
أرضيات جوارية ومساحات للعب	359
مسابح وأحواض للسباحة	264
قاعات متخصصة	105
ملاعب لألعاب القوى	5

1-8- بالنسبة لقطاع الثقافة: قدرت الإعتمادات لتمويله بمبلغ 16 مليار دج لإنجاز ما يلي:

إنجاز دور ثقافة	14
إنجاز مسارح الهواء الطلق	8
إنجاز وتجهيز المكتبات	19
إنجاز متاحف	3
دراسة وإنجاز المركز العربي لعلم الآثار	1
إنجاز دار للثقافة	1

كما نص البرنامج على عمليات تتعلق بدراسة وإنجاز مخططات حماية المواقع الأثرية وترميم المنشآت الثقافية والمواقع التاريخية.

1-9- بالنسبة لإيصال الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز رصدت له إعتمادات بمبلغ 65.5 مليار دج لتزويد 397700 بيت بالكهرباء وربط 964900 بيت بشبكة الغاز.

1-10- بالنسبة للتشغيل والتضامن الوطني: قدرت الإعتمادات المالية ب 95 مليار دج لإستكمال المشاريع الجاري إنجازها منها: (14 مركزا طبيا بيداغوجيا للأطفال المتخلفين ذهنيا، و 05 مراكز متخصصة لإعادة التربية و 03 نوادي للعجزة، إعادة تأهيل وتجهيز 40 مؤسسة متخصصة، دراسة وإنجاز منشآت إجتماعية جديدة وأخيرا تمويل برنامج إنجاز 100 محل في كل بلدية).

1-11- بالنسبة لقطاع الإتصال:تقدر الإعتمادات المقررة لتمويله بمبلغ 19.1 مليار دج لإنجاز برنامج يتعلق على الخصوص، بإقتناء جهازين للبث المتعدد القنوات، إنجاز وتهيئة قنوات تلفزيونية جهوية، إنشاء قناة تلفزيونية موضوعاتية، إنجاز وتجهيز دار التلفزيون والإذاعة.

1-12- بالنسبة لقطاع الشؤون الدينية: قدرت الإعتمادات المقررة لتمويله ب 10 مليار دج لدراسة وإنجاز المسجد الكبير للجزائر، وإنجاز 40 مركز ثقافي إسلامي ولائي ومقر المركز الثقافي الإسلامي للعاصمة.

1-13- بالنسبة لقطاع تهيئة الإقليم والبيئة: رصدت له حوالي 36.5 مليار دج لإنجاز:

- أعمال حماية الساحل والوسط البحري، وأعمال مرتبطة بإزالة التلوث البيئي وحماية التنوع البيولوجي والمناطق الطبيعية؛
- دراسة و إنجاز مخبر جهوي ومحطات للمراقبة و دور للبيئة "دنيا".

1-14- بالنسبة للبرامج البلدية للتنمية: قدرت الإعتمادات المقررة لتمويلها بمبلغ 200 مليار دج، وخلال الفترة 2005- 2009 يتوقع إنجاز أكثر من 15000 عملية تتعلق على الخصوص بـــ:

- إنجاز مشاريع للتزويد بالماء الشروب والتطهير؛
- عمليات فك العزلة (إنجاز طرقات ومسالك)، وإعادة تأهيل المرافق التربوية وصيانتها؛
- إنجاز وإعادة تأهيل المنشآت الشبابية والرياضية والثقافية؛

– عمليات الإنارة العمومية.

2– تطوير المنشآت الأساسية: نظرا للأهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع، فقد تم توجيه جزء هام من إستثمارات هذا البرنامج للبنى التحتية والمنشآت الأساسية التي بوشر في إنجازها ولم تستكمل بشكلها النهائي نظرا لكبرها وتنوعها، فهي مولدة للنمو وداعمة له، إذ لا يمكن تصور تحقيق معدلات نمو عالية وتنمية شاملة دون شبكة طرق ومواصلات كثيفة ومتطورة وهياكل قاعدية تجاري المرحلة الراهنة التي تعيشها الجزائر إقتصاديا وإجتماعيا ولهذا خصص له مبلغ بقيمة 40.5 % من إجمالي المبلغ الكلي لبرنامج دعم النمو، وزعت على أربع قطاعات فرعية كما يلي:[1]

2–1– بالنسبة لقطاع النقل: قدرت الإعتمادات المخصصة لتمويله بمبلغ 700 مليار دج، لإنجاز برنامج يتعلق على الخصوص ب:

السكة الحديدية	الوحدة	العدد
– تحديث الخط العرضي للسكة الحديدية للشمال "عنابة–الجزائر–وهران– الحدود المغربية"	كلم	1200
– كهرباء السكك الحديدية الموجودة بما في ذلك الخط العرضي للسكة الحديدية للشمال.	كلم	2000
– تحديث خطوط السكة الحديدية	كلم	430
– إنجاز خطوط سكة حديدية جديدة	كلم	1100
– إقتناء تجهيزات الجر والإستغلال والصيانة	–	–
ميترو الجزائر	–	–
– تجهيزات ميترو الجزائر وإنجاز دراسات لتوسيعه	–	–
النقل الحضري	–	–
– دراسة و إنجاز خطوط للحافلات الكهربائية (Tramway) عبر مدن الوطن	–	–
– إنجاز عربات " تلفريك" جديدة عبر الولايات	–	–
– إنجاز محطات للتقل على مستوى بعض الولايات	كلم	35
– إقتناء حافلات لإنشاء 10 مؤسسات للنقل الحضري	كلم	250
الميناء والمطارات	–	–
– تعزيز قدرات المساعدة والإنقاذ البحري	–	–

[1] www .premier-ministre.gov.dz/arabe/media/pdf/textreference/texteessentiels/progbilan/progcroissance.pdf.p 34-37.

– دعم تثمين ميناء جن جن	–	–
– إقتناء نظام لتسيير الحركة البحرية وأمن وسلامة الميناء	–	–
– دراسة و إنجاز 03 مطارات	–	–
– تطوير تسيير الفضاء الجوي الجزائري	–	–
– تنصيب السلطات المينائية والجوية	–	–
– حفظ المواقع المطارية	–	–

2–2– قطاع الأشغال العمومية: أصبح قطاع الأشغال العمومية يشكل اليوم حلقة أساسية ضمن النشاط الحكومي، إذ يقوم بوظائف إستراتيجية في تطوير الإقتصاد وترقية الإستثمار المنتج للثروة والشغل وتنبع الخاصية الإستراتيجية إلى هذا القطاع من إرادة الدولة لوضع أسس إستراتيجية وطنية من خلال تبني مشاريع مهيكلة كبرى على غرار مشروع القرن للطريق السيار شرق–غرب* الذي يشكل مشروعا حيويا لتدعيم موقع الجزائر إستراتيجيا على الصعيد الإفريقي والمغاربي والمتوسطي وأنه يساهم في تهيئة الإقليم وتطوير الإقتصاد الوطني، ورصد لهذا القطاع إعتماد مالي بلغ 600 مليار دج لإنجاز مايلي:

قطاع الأشغال العمومية	الوحدة	العدد
مواصلة وإتمام مقاطع الطريق السريع الجاري إنجازها	كلم	203
إنجاز مجمل مقاطع الطريق السريع المتبقية	كلم	910
برنامج إعادة تأهيل وتطوير شبكة الطرقات(الطرق الوطنية والمسالك الولائية)	كلم	6000
إنجاز 03 طرق عرضية لتجنب التجمع السكاني في مدينة الجزائر(02) وضواحيها (01)		
إنجاز منشآت فنية	–	145
تجسيد برنامج صيانة الطرق	كلم	7000
تعزيز وتحديث المطارات	–	20

* الطريق السيار شرق-غرب هو مشروع القرن يبلغ طوله 1216 كلم (مع الطرق الجانبية والمنشآت الفنية) والذي يربط بين الحدود المغربية والحدود التونسية، وفي الحقيقة صودق عليه من طرف مجلس الحكومة في 1987 وبدأت الأشغال ببعض المقاطع في أوائل التسعينات وإنتهت في البعض الآخر في أواخر التسعينات، وبتاريخ 2006/09/18 تم الإنطلاق في إنجاز ماتبقى من الطريق على مسافة 927كلم بميزانية قدرت ب 11مليار دولار، هذا يعني أنه منذ 2006 أتخذ قرار تكملة كل المشروع وإعادة تهيئة وتأهيل وصيانة المقاطع القديمة التي تعود إلى سنوات التسعينات، حيث أوكلت مهمة الإنجاز للمجمعين الياباني والصيني، فحصة الشرق التي تمتد على مسافة 399كلم الممتدة من برج بوعريريج إلى الحدود التونسية كانت من نصيب المجمع الياباني كوجال، وحصة الوسط بطول 169كلم تمتد من برج بوعريريج إلى الشلف وحصة الغرب البالغ طولها 356كلم تمتد من مدينة الشلف إلى الحدود المغربية كانت من نصيب المجمع الصيني سيتيك-سيارسي، كما برمج ليفتتح في ديسمبر 2011 وأجل لعدة أسباب، وتقرر تسليمه حسب آخر التصريحات الرسمية في نهاية 2015 بميزانية إجمالية تصل إلى 16 مليار دولار. إلا أنه يبقى من بين المشاريع الكبرى التي أقرتها الحكومة الجزائرية لتقريب المسافات بين المواطنين وشق الطرق وفك العزلة على القرى والمداشر وحتى على بعض المدن التي تعتبر ولايات ولكن لاترقى لذلك بسبب العزلة التي تعرفها، كما أنه يعتبر إستثمار على المدى البعيد نظرا للفائدة التي تنعكس على القطاعات الأخرى التي ستساهم في دعم الإقتصاد الوطني.

كسح موانئ التجارة والصيد البحري	-	12
عمليات تهيئة وتوسيع القدرات المينائية الموجودة منها	-	
10 موانئ وملاجئ للصيد البحري	-	
عمليات تعزيز المنشآت المائية	-	11
عمليات تتعلق بحماية الشواطئ	-	16
إعادة تأهيل منشآت الإشارة البحرية	-	-
إستكمال وإعادة تأهيل الطريق العابر للصحراء	-	-

2-3- بالنسبة لمنشآت الري: تقدر الإعتمادات المرصودة لتمويله بمبلغ 393 مليار دج وذلك من خلال تلبية حاجيات المواطنين من المياه من خلال سياسة جديدة في مجال تسيير شبكة المياه إلى جانب إنجاز محطات لتحلية المياه وتطهير مياه الصرف الصحي وإنجاز سدود جديدة ...إلخ وسيتم إنجاز العمليات التالية:

إنجاز السدود	08
إنجاز الأشغال الكبرى للتحويلات، منها تحويل مستغانم – أرزيو – وهران ونظام بني هارون و حويل تاقصبت – الجزائر	08
إنجاز محطات للتصفية	09
إعادة تأهيل محطات التصفية	11
إنجاز مساحات للسقي	06
إنجاز محاجز مائية	350
عمليات صيانة السدود الجاري إستغلالها	-
عمليات نزع الأوحال من السدود	-

كما ينص البرنامج المتوقع إنجازه على التكفل بعمليتين هامتين تتمثلان في: صعود المياه بهضبة ورقلة وبوادي سوف.

2-4- بالنسبة لتهيئة الإقليم خصص لها 10.15 مليار دج موجهة لتهيئة الإقليم.

3- دعم التنمية الإقتصادية: خصص له غلاف مالي قدر ب 337.20 مليار دج بنسبة 08 % ويتضمن هذا البرنامج خمسة قطاعات وهي:[1]

[1] www .premier-ministre.gov.dz/arabe/media/pdf/textreference/texteessentiels/progbilan/progcroissance.pdf.p 38-42.

3-1- قطاع الفلاحة والتنمية الريفية: يعد من أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، حيث خص له غلاف مالي قيمته 300 مليار دج التي تعكس مكانة القطاع الفلاحي ضمن الإقتصاد الوطني ويتعلق إنجازه بالعمليات التالية:

- تطوير المستثمرات الفلاحية والضبط؛

- تطوير النشاطات الإقتصادية الريفية وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة والتشجيع على الإنتاج؛

- مشاريع جوارية لمحاربة التصحر وحماية وتربية المواشي وتطويرها، وحماية الأحواض المنحدرة وتوسيع التراث الغابي؛

- تأطير عمليات حماية السهوب وتنميتها؛

- المرافق الإدارية والتجهيزات المعلوماتية.

3-2- قطاع الصيد البحري: رصد له مبلغ مالي بقيمة 12 مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري، يتعلق بورشات الصيانة وتربية المائيات وكذا الأعمال المرتبطة بالمنشآت الإدارية والتجهيزات المعلوماتية.

3-3- قطاع الصناعة: خص بمبلغ 13.5 مليار دج بهدف تثمين وتحسين أدوات ضبط وتطوير الملكية الصناعية والتقييس والقياسة، وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية ووضع نظام للمعلومات الصناعية.

3-4- قطاع السياحة: خص له ما قيمته 3.2 مليار دج بهدف دعم تهيئة 42 منطقة للتوسع السياحي وإنجاز الأعمال الخاصة بالمرافق الإدارية والتجهيزات المعلوماتية.

3-5- قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: أصبح ينظر إليها على أنها محرك أساسي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، بعد ما كان الإعتماد في السابق وبدرجة كبيرة على المؤسسات والصناعات كبيرة الحجم كإستراتيجية لتحقيق التنمية المطلوبة وعلى العموم فإن أهميتها تظهر من خلال مساهمتها في العديد من المجالات الإقتصادية والإجتماعية ولهذا رصدت لها ما قيمته 4 مليار دج بغرض إنجاز ما يلي:

- إنجاز مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- إنجاز وتجهيز مركز لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- دراسة وإنجاز 33 دور للصناعة التقليدية، ودراسة وإنجاز 05 متاحف للصناعة الحرفية التقليدية؛

- إعادة تأهيل 03 وحدات إنتاج الصناعة التقليدية، ودراسة وإنجاز هيئات للدعم؛

- دعم تطوير نشاطات الصناعة التقليدية في الوسط الريفي.

4- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها: سعت الحكومة إلى تحسين الخدمة العمومية وجعلها تتماشى مع التطورات الإقتصادية والإجتماعية الراهنة ولهذا وضعت تحت تصرف هذا القطاع مبلغ مالي قيمته 203.9 مليار دج أي ما يعادل 4.8 % موزعة على القطاعات التالية:[1]

4-1- قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال: خصص له إعتماد مالي قيمته 16.3 مليار دج بهدف إنجاز العمليات التالية (إستكمال رقمنة 16 محطة أرضية متبقية، برنامج فك العزلة عن البلديات المعزولة، إنجاز الجزء الجزائري لربط الألياف البصرية الجزائر – أبوجا المسجل في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد)، وإقتناء تجهيزات معلوماتية وبرمجيات للوكالة الوطنية للملاحة البحرية عبر الراديو).

4-2- قطاع العدالة: يتضمن هذا البرنامج إنجاز 14 مجلس قضائي، 34 محكمة، 51 مؤسسة عقابية و 05 مراكز أرشيف جهوية كما نص البرنامج كذلك على توسيع المنشآت الموجودة وإقتناء تجهيزات للمنشآت الجاري إنجازها كل هذا خص بغلاف مالي قدره 34 مليار دج.

4-3- قطاع التجارة: قدر إعتماده المالي ب2 مليار دج لإنجاز مخابر لمراقبة النوعية وتجهيز مقرات المصالح الخارجية وإقتناء تجهيزات لمراقبة النوعية وإنجاز مقرات لتفتيش النوعية في الحدود.

[1] www .premier-ministre.gov.dz/arabe/media/pdf/textreference/texteessentiels/progbilan/progcroissance.pdf.p 43-46.

4-4- قطاع الداخلية: خصص له غلاف مالي بقيمة 64 مليار دج بهدف تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية والإشارة الوطنية.

4-5- قطاع المالية: خصص له غلاف مالي بقيمة 65 مليار دج الغرض منه عصرنة وتحديث الإدارة المالية (الضرائب والجمارك، أملاك الدولة).

4-6- بالنسبة لقطاعات الدولة الأخرى رصد لها 22.6 مليار دج.

5- برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للإتصال: رصدت له الحكومة إعتماد مالي قيمته 50 مليار دج أي بنسبة 1.2 % من البرنامج الكلي للفترة من 2005- 2009، الغرض منه تحديث وتطوير شبكة الهاتف والهاتف النقال وخلق فضاء جديد للأنترنت من حيث النوعية.

المبحث الرابع: برنامج توطيد النمو 2010-2014

لقد عكفت الجزائر خلال عشر سنوات إستعادة وتعزيز الأمن وتدارك التأخر في التنمية الموروثة عن أزمة إقتصادية ومالية وأمنية وبعث حركية الإستثمار والنمو من جديد وإنطلاقا من هذه المكاسب تم تحديد مسعى موجه لتوطيد النمو من خلال البرنامج الخماسي الذي صودق عليه يوم 2010/05/25 من قبل مجلس الوزراء، وهذا الأخير لا يتضمن فحسب تحديد المشاريع ومنح الموارد الضرورية لتنفيذه، بل يشكل القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية.

المطلب الأول:أسباب المتبقي من البرنامج (البرنامج الجاري)

ترجعها الحكومة إلى أسباب موضوعية وأخرى تتعلق بنقائص في التحكيم:[1]

1- الأسباب الموضوعية: وتتمثل في:

- يعتبر أي برنامج عمومي للتنمية إمتدادا للبرنامج السابق تحت تسمية البرنامج الجاري، وقد كان برنامج 2005-2009 في حد ذاته يتضمن ما قيمته 1216 مليار دج من البرنامج الجاري إلى نهاية 2004.

و تجدر الإشارة إلى أن البرنامج الجاري يعد دوما ضروريا قصد تفادي سنوات بيضاء، بمعنى لابد منه حتى يستجيب لتطلعات السكان (مدارس، مساكن، التزويد بالغاز و الكهرباء....) و قد بقي على سبيل المثال قي 2009/12/31 أزيد من 500.000 سكن ممولا من الدولة أو بمساعدتها قيد الدراسة أو على مستوى ورشات الإنجاز.

- أما السبب الموضوعي الثاني منذ إنطلاق البرنامج الخماسي السابق من 2005/04/01 إلى غاية اختتامه في 2009/12/31، قد شهد عمليات توسعة جوهرية سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة، وقد تضمنت عمليات التوسعة هذه:

- برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الجنوب، صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر جانفي 2006 بمبلغ 377 مليار دينار.

[1] مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص 38-39.

- برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الهضاب العليا، صودق عليه مجلس الوزراء في شهر فيفري 2006 بمبلغ 693 مليار دينار.
- برنامجا تكميليا آخر يتكون من 270.000 سكن موجه لإمتصاص السكن الهش، صادق عليه مجلس الوزراء بمبلغ 800 مليار دينار.
- وحوالي 200 مليار دينار من البرامج التكميلية المحلية التي أعلن عنها في زيارات العمل والتفقد التي قادت رئيس الجمهورية عبر 16 ولاية خلال السنوات من 2005 إلى 2008.

– أما السبب الموضوعي الثالث يتمثل في أن البرنامج الجاري إلى نهاية 2009، قد أحتسب عمليات تسليم هامة لتجهيزات تم القيام بها منذ مطلع هذه السنة على سبيل المثال، نذكر أن بعض هذه التسليمات المجسدة خلال السداسي الأول من سنة 2010 (250كلم من الطرق السريعة، 03 سدود، وخطوط للسكك الحديدية...الخ).

2– نقائص في التحكم: وتتمثل في:

– إن الفجوة الأولى التي تبرر المتبقي من البرنامج الجاري تكمن في التأخر المسجل في بعض المشاريع، وقد كان ذلك نتيجة لأهمية البرنامج في حد ذاته مما أفضى إلى: (ندرة العقار، تشبع أداة الدراسة والإنجاز، تمديدات في آجال الموافقة على الصفقات العمومية).

– أما الفجوة الثانية التي أثقلت العبء المالي للبرنامج تتمثل في حجم عمليات إعادة التقييم الناجمة عن: (النقص في نضج الدراسات، إرتفاع أسعار المواد وغيرها من المدخلات).

بالإضافة إلى أن البرنامج الجاري قد شهد إعادة تقييم بـ 815 مليار دج برسم سنة 2010 فقط.

المطلب الثاني: الموارد التمويلية لبرنامج توطيد النمو 2010–2014

1– سيتم تمويل هذا البرنامج من الموارد الوطنية وكل إستدانة خارجية ستظل مستبعدة ومن هذا المنطلق لن يترتب عن هذا البرنامج أي أثر على ميزان مدفوعات البلاد ولا على إستقلاليتها المالية إزاء الخارج في المستقبل.

2– تتوفر الخزينة العمومية على إدخار يقدر بأزيد من 4000 مليار دج والذي يقضي بإقامة صندوق لضبط الإيرادات وبالتالي فإنه سيساهم وفقا لما ينص عليه القانون في تمويل البرنامج الخماسي مع إحتفاظه بإدخار إستراتيجي يعادل 10 مليار دولار.

3– تتوفر الساحة المالية المحلية على سيولة هامة ومتنامية كل سنة، وبما أن الدولة هي المستثمر الأول بصفة إنتقالية فإنها سوف تستعين كلما دعت الحاجة بالفائض من هذا المورد الذي ستنجم عنه في المقابل زيادة في إيرادات الجباية العادية.

4– لتمويل هذا البرنامج والحفاظ على توازنات الميزانية العمومية وذلك بإعتماد الصرامة في النفقات العمومية وفق معايير إقتصادية منها: (الحد من التبذير، تعزيز تنافسية الإقتصاد الوطني، تحقيق العدالة الإجتماعية).[1]

المطلب الثالث:إجراءات التحكم في الإنفاق العمومي خلال تنفيذ برنامج توطيد النمو.

من أجل ترشيد الإنفاق العمومي والمحافظة على الأملاك العمومية لقد تم وضع جملة من الترتيبات:[2]

1– إحتواء كلفة البرنامج الخماسي ضمن المبالغ المحددة:

– لا يمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد ما لم تستكمل دراسته وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه، علاوة على ذلك وعندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دج فيجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية، بل إن الإنجازات الممولة من حسابات التخصيص الخاص(من قبيل الصندوق الوطني للسكن) ستصبح مستقبلا خاضعة لنفس القواعد.

[1] [2] مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص 39-41.

– كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية، يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني.

2– بهدف التعجيل بتعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الجيدة، بعد إجراء تحقيق ميداني هناك لجنة حكومية مكلفة بالفصل في إقتطاع العقارات اللازمة.

3– السهر على تسريع إجراءات الصفقات وكذا على إحترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية:

– فقد أعيد تنظيم لجنة الصفقات من خلال تفرعها إلى أكثر من فرع(3 لجان مختصة بدلا من 2) في حين تم حصر مسؤوليتها في المستقبل للتحقق من مطابقة الإجراءات.

– تعزيز دور المراقبين الماليين في مجال الرقابة(القبلية والبعدية).

4– تعزيز أدوات الدراسة والإنجاز: فقد تم التشجيع على الإستثمار في هذين المجالين، في نفس الوقت الذي أعيد فيه تأهيل المؤسسات العمومية المعنية.

5– بغرض الحماية من أعمال المساس بالأموال العمومية وقمعها عند الإقتضاء: قد وضعت أحكام جديدة حيز التنفيذ طبقا للتعليمة الرئاسية رقم 03 الصادرة في ديسمبر 2009 من أجل توسيع رقابة المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة إلى المؤسسات العمومية، و قصد تعزيز إجراءات مكافحة الفساد.

المطلب الرابع:مضمون برنامج توطيد النمو 2010–2014

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي إنطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001–2004 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك، وتواصلت الديناميكية هذه ببرنامج فترة 2005–2009 الذي دعم هو الأخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز. إن برنامج الإستثمارات العمومية الذي وضع للفترة

الممتدة مابين 2010-2014 من النفقات 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين إثنين هما:[1]

1- إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 97000 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

2- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

ويهدف البرنامج إلى:

- تحسين التنمية البشرية وذلك من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره والتكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية؛

- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية؛

- دعم تنمية الإقتصاد الوطني والتنمية الصناعية؛

- تطوير إقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم وإستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.

[1] بيان إجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، ص 2- 4.

الجدول رقم 22: توزيع حجم الإستثمارات العمومية على المجالات القطاعية في برنامج توطيد النمو 2010-2014

الوحدة:مليار دينار جزائري

القطاعات وفروعها	المبلغ	النسبة
التنمية البشرية:التربية، التكوين والتعليم المهني، التعليم العالي، الصحة، السكن،الطاقة، المياه، التضامن الوطني، الرياضة، المجاهدين، الشؤون الدينية، الثقافة، الإتصال.	**10122**	**49,5**
المنشآت الأساسية: الأشغال العمومية:(الطرق، الموانئ، المطارات) النقل:(السكك الحديدية، المحطات الجديدة،المطارات) تهيئة الإقليم والبيئة:(المدن الجديدة)	**6448**	**31,6**
تحسين الخدمة العمومية: الجماعات المحلية والأمن، العدالة، المالية، التجارة، العمل.	**1666**	**8,2**
التنمية الإقتصادية: الفلاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية، إنشاء وتحديث مناطق صناعية ومناطق النشاط.	**1566**	**7,7**
مكافحة البطالة	**360**	**1,8**
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإتصال	**250**	**1,2**
المجموع	**20412**	**100**

المصدر:ملحق بيان السياسة العامة، الملحق3: قوائم برنامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية 2010-2014، أكتوبر 2010، ص 87-88.

وبتحليل معطيات الجدول أعلاه قطاعيا نجد أن البرنامج الخماسي إرتكز على محاور إستراتيجية حيث أن أهم إعتماد مالي خصصته الدولة للتنمية البشرية بنسبة 49.5%، ولمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية فقد تم تدعيم القطاع بنسبة 31.6 % ويليه قطاع تحسين الخدمات العمومية من خلال تحسين خدمات وإمكانيات المرافق العمومية بنسبة 8.2% ، وفي إطار دعم التنمية الإقتصادية فقد خص بنسبة 7.7% ، ولمواصلة مكافحة البطالة هي الأخرى نالت نسبة معتبرة 1.8% من هذا البرنامج ومن أجل عصرنة البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإتصال إستلزم الأمر مهمة إدراجه ضمن الإنفاق العمومي بنسبة 1.2%، والتمثيل البياني يوضح الإعتمادات المالية القطاعية لهذا البرنامج.

الشكل رقم 05:الإعتمادات المالية لبرنامج توطيد النمو 2010-2014

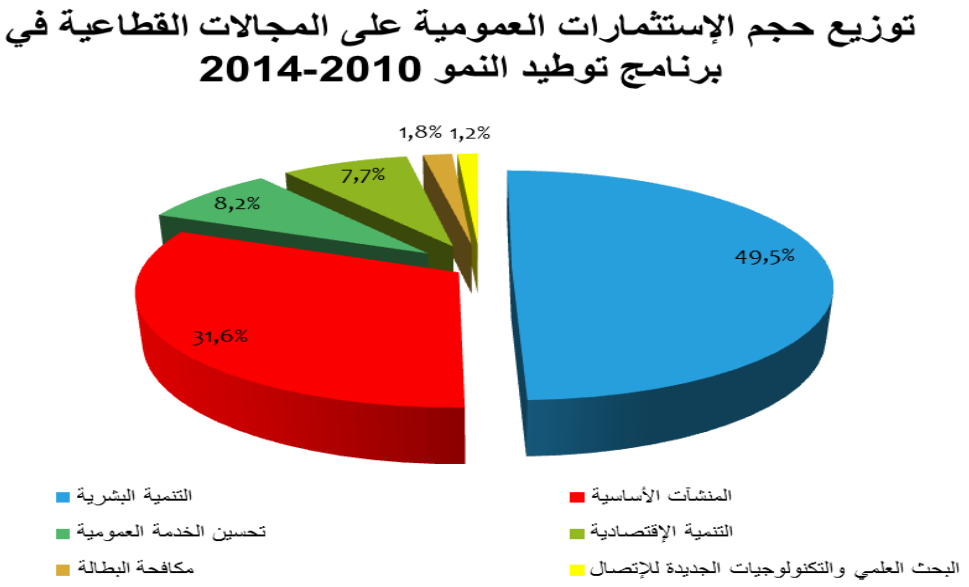

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول أعلاه.

1- التنمية البشرية: لقد تمكنت الجزائر منذ 1999 من تحقيق أشواط هامة في تدارك التأخر وفي إحراز تقدم في مجال التنمية البشرية ومن ثمة فإن الإستثمارات العمومية سترمي إلى غاية 2014 إلى تعزيز هذا التقدم وتجدر الإشارة إلى أن التنمية البشرية خصص لها حوالي نصف قيمة الإستثمارات العمومية المسخرة للفترة 2010-2014 أي ما يعادل 10122 مليار دج والتي تستهدف بالخصوص مايلي:[1]

1-1- قطاع التربية الوطنية: حيث خصص مبلغ قدره 852 مليار دج للتربية الوطنية بغرض إنجاز 840 ثانوية، 1130 إكمالية وأزيد من 3000 مدرسة إبتدائية و46 داخلية و1320 مطعم مدرسي و535 نصف داخليات، ولتعزيز هذه الوسائل سيتم إرفاقها بزيادة التأطير ولاسيما من خلال توظيف 50000 معلما جديدا وإقتناء وسائل تعليمية ضرورية.

1-2- قطاع التكوين والتعليم المهني: رصد له مبلغ قدره 178 مليار دج بعنوان البرنامج الجاري والبرنامج الجديد وذلك من أجل إنجاز أكثر من 300 مؤسسة جديدة للتكوين وتوسيع أزيد من 130 مؤسسة أخرى (أي مجموع 160 ألف مقعد بيداغوجي جديد) وبناء 58 داخلية (بما يوفر 7000 مكان جديدا للإيواء) و 21 نصف داخليات وعصرنة التجهيزات البيداغوجية.

1-3- قطاع التعليم العالي: فقد خصص له مبلغ قدره 768 مليار دج وذلك بغرض توفير 600 ألف مقعد بيداغوجي و400 ألف مكان للإيواء وإنجاز 44 مطعما جامعيا وتوفير تجهيزات ثقافية وكذا إنجاز 6500 سكن للأساتذة.

1-4- القطاع الصحي: رصد له مبلغ 619 مليار دج سيوجه لإنجاز 172 مشفى عاما ومتخصصا و377 عيادة متعددة الإختصاصات و1000 قاعة علاج وحوالي 50 مركبا ومركزا طبيا متخصصا إلى جانب تحديث التجهيزات الطبية.

[1] مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص 51-53.

– تحسين تأطير المستخدمين الطبيين وشبه الطبيين بفضل برنامج مشترك بين وزارة الصحة و وزارة التعليم العالي لتكوين العدد المطلوب من المختصين لتأطير منشآت الصحة الجديدة (تكوين 10000 تقنيا شبه طبي سنويا، فتح 24 مدرسة لتكوين شبه الطبيين)

– ستتجه سياسة الصحة العمومية نحو تحسين خدماتها من خلال (مراجعة قانون الصحة، توسيع برامج التشخيص والوقاية، مكافحة الأوبئة، تعزيز شبكة الصحة الجوارية وإعادة تنظيم مصالح المساعدة الطبية الإستعجالية)

1–5– قطاع السكن: خصص له 3709 مليار دج بغرض تمويل ودعم وإنجاز مليوني سكن تتوزع بالصيغ التالية (500 ألف سكن إجتماعي إيجاري، 300 ألف سكن موجه لإمتصاص السكن الهش، 500 ألف سكن ترقوي مدعم، 700 ألف سكن ريفي)، والتكفل بتحسين التعمير وضبطه.

1–6– قطاع الطاقة: خصص له مبلغ قدره 350 مليار دج موجه خصوصا لعملية ربط حوالي مليوني بيت بشبكة الغاز الطبيعي، لتصل بذلك نسبة التغطية مع نهاية 2014 بنسبة 54% وأزيد من 400000 بيت ريفي بشبكة الكهرباء حيث من المنتظر أن ترتفع النسبة إلى 100% مع نهاية البرنامج.

1–7– قطاع الموارد المائية: خصص له مبلغ 2001 مليار دج موجه لإنجاز 35 سد و25 عملية تحويل للمياه، و34 محطة للتصفية، وأكثر من 3000 عملية للتزويد بالماء الشروب والتطهير وحماية المدن من الفيضانات، وعلى هذا الأساس سوف تبلغ النسبة الوطنية للربط بشبكة الماء الشروب 98 % ، في حين سوف تبلغ في مجال الربط بشبكة التطهير 95 %.

1–8– قطاع الشباب والرياضة: رصد له 380 مليار دج من أجل إنجاز (457 مركبا رياضيا جواريا، 394 قاعة للرياضة، 271 قاعة متعددة الرياضيات، 431 مسبحا، 2691 فضاء للعب، 55 ملعب لكرة القدم) كما سيتم تعبئة موارد هامة من أجل تكوين مؤطري التربية الرياضية وإطارات رياضة النخبة ودعم مختلف الفرق الوطنية.

1-9- قطاع المجاهدين: خصص له مبلغ قدره 19 مليار دج، قسط من هذا الغلاف لصون وتثمين ذاكرة ثورة التحرير الوطني من خلال إنجاز متحف وطني للمجاهد ومركز للدراسات حول الحركة الوطنية ورد الإعتبار لـ 34 موقعا تاريخيا وإعادة تهيئة 40 مقبرة للشهداء والقسط الآخر سيخصص لإنجاز 9 مراكز جديدة للراحة للمجاهدين.

1-10- قطاع الشؤون الدينية: ستواصل الدولة ترقية قيم الإسلام من خلال دعم التعليم القرآني وتكوين الأئمة ووضع برامج توجيهية تحمل المبادئ الأصلية لديننا وبهذا الشأن رصد له غلاف مالي قدره 120 مليار دج من أجل إنجاز 45 مسجد بالإضافة إلى مسجد الجزائر الأعظم وترميم 40 مسجد تاريخي وبناء 38 مركزا ثقافيا إسلاميا و5 معاهد وطنية و17 مدرسة قرآنية.

1-11- قطاع الثقافة الوطنية: فإن ترقية الثقافة قد خصص لها مبلغ قدره 140 مليار دج من أجل إنجاز 19 دار للثقافة و340 مكتبة و44 مسرح و11 مركزا ومركبا ثقافيا و6 معاهد للموسيقى، 6 مدارس للفنون الجميلة ، 10 متاحف.

1-12- قطاع الإتصال: سيتم تعزيز عملية تحديث وسائل الإعلام العمومية بالإضافة إلى الجهود التي بذلت في تثمين قدرات الإذاعة والتلفزيون الوطنيين قد خصص مبلغ 108 مليار دج من أجل توسيع وعصرنة الشبكات الوطنية للتلفزيون والإذاعة.

1-13- بالنسبة لقطاع التضامن: لتعزيز التماسك الوطني المزمع تحقيقه فإن الإستثمارات العمومية ستتواصل من أجل تعزيز الشبكات المفتوحة للأشخاص المعوقين أو في وضعية صعبة ولهذا الغرض خصص مبلغ 40 مليار دج من أجل إنجاز 4 مراكز متخصصة في إعادة التأهيل، 48 مركزا للأطفال غير المتكيفين، 8 منازل للأشخاص المسنين المعوقين، 12 دار للطفولة المسعفة.

2- المنشآت الأساسية: لا يمكن الحديث عن تنمية مستدامة لأي قطاع من قطاعات البلد في ظل غياب هياكل قاعدية توفر الشروط الضرورية للتطور الطبيعي لذلك القطاع، هذه الأهمية ترجمها البرنامج على ثلاث مستويات وتشمل

كل من قطاع الأشغال العمومية، قطاع النقل وتهيئة الإقليم والبيئة، ونظرا لوزن هذه المشاريع في التنمية الإقتصادية تم تدعيم هذا القطاع بغلاف مالي قدره 6448 مليار دج بنسبة 31,6 % من إجمالي نفقات البرنامج لتوسيع وتحديث الطرقات وزيادة قدرة إستعاب الموانئ والنقل لتحديث ومد شبكات السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري وتوسيع إنجاز المطارات ولتهيئة الإقليم والبيئة وهذا من خلال المساهمات التالية: [1]

2-1- قطاع الأشغال العمومية: أزيد من 3132 مليار دج بهدف إستكمال الطريق السيار شرق_غرب وتكملته ب 830 كلم من الطرق السريعة و نجاز عمليات إزدواجية لحوالي 700 كلم من الطرق الوطنية وإنجاز أكثر من 2500 كلم من الطرق الجديدة، وتحديث وترميم أكثر من 800 كلم من الطرق، وإنجاز وتحديث حوالي 20 ميناء للصيد البحري وتدعيم 25 ميناء وكذا تعزيز 3 مطارات.

2-2- قطاع النقل: أكثر من 2816 مليار دج من أجل إنجاز 17 خط للسكك الحديدية (6000 كلم) وإتمام عملية كهربة خط السكة الحديدية الإجتنابي الشمالي، وإزدواجية 800 كلم من السكك على مستوى منطقة الجنوب-الغربي وتسليم مترو الجزائر وهران وإنجاز الترامواي في 14 بلدة وإستحداث 27 مؤسسة جديدة للنقل الحضري وإنجاز 35 محطة برية وكذا تحديث 08 مطارات وتوسعة 04 موانئ.

2-3- بالنسبة لتهيئة الإقليم والبيئة: حوالي 500 مليار دج موجهة خصوصا لإنجاز وترقية أربع مدن جديدة* وبناء حوالي 100 منشأة جديدة موجهة لحماية البيئة وكذا مختلف عمليات المحافظة على البيئة بما في ذلك تسيير النفايات.

3- تحسين الخدمة العمومية: سعت السلطات العمومية إلى تحسين علاقة الإدارة بالمواطن وتجسيد مبدأ اللامركزية بجميع أبعاده من خلال ما تقدمه الإدارات من خدمات يومية للمواطنين (الجماعات المحلية والأمن، العدالة، المالية، التجارة) ووضعت تحت تصرف هذه القطاعات مبلغ 1666 مليار دج وذلك من خلال المساهمات التالية:

[1] مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص 87.

* أربع مدن جديدة في كل من سيدي عبد الله، وبوينان وبوغزول والمنيعة بالإضافة إلى مدينة حاسي مسعود الجديدة التي يتكفل بها قطاع الطاقة.

3-1- الجماعات المحلية و الأمن الوطني و الحماية المدنية: أكثر من 895 مليار دج من أجل إنجاز 04 مقرات للولايات و103 مقرات للدوائر و 06 مراكز لتكوين المستخدمين وحوالي 450 مقر لأمن الولايات والدوائر والأمن الحضري وأزيد من 180 فرقة للشرطة القضائية وفرق لشرطة الحدود ووحدات جمهورية للأمن وكذا أزيد من 330 وحدة للحماية المدنية.

3-2- قطاع العدالة: حوالي 379 مليار دج موجهة لإنجاز 110 مجالس قضائية ومحاكم ومدارس للتكوين وأكثر من 120 مؤسسة عقابية و ذا تحديث وسائل عمل العدالة.

3-3- قطاع المالية: أكثر من 295 مليار دج مخصصة لإنجاز أزيد من 250 هيكل للضرائب و70 هيكل للخزينة و 50 هيكل للجمارك وكذا مصالح جديدة لمسح الأراضي.

3-4- قطاع التجارة: حوالي 39 مليار دج من أجل تحديث وتعزيز مصالح ووسائل المراقبة وإعادة تأهيل أكثر من 250 سوق للبيع بالجملة وبالتجزئة.

3-5- لإدارة العمل: أكثر من 56 مليار دج بهدف تعزيز وتحديث وسائلها الخاصة بالمراقبة والضغط.

4- التنمية الإقتصادية: في إطار دعم التنمية الإقتصادية فقد رصد غلاف مالي معتبر قدره 1566 مليار دج لدعم كل من قطاع الفلاحة، الصيد البحري، عصرنة وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية، إنشاء وتحديث مناطق صناعية ومناطق للنشاط، وذلك من خلال المساهمات الآتية:[1]

4-1- قطاع الفلاحة: بالإضافة إلى الإصلاحات التي شهدها هذا القطاع في البرامج السابقة، فقد توجهت الأنظار هذه المرة إلى التركيز على المغروسات وهي واحدة من أهم مقومات النهوض بقطاع الفلاحة سواء تعلق الأمر بإعادة الإعتبار إلى الغطاء النباتي من خلال مغروسات غابية على مساحة تقدر ب:360000 هكتار، ومغروسات رعوية على

[1] مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص 88.

مساحات 70000 هكتار، ومغروسات الزيتون على مساحة مليون هكتار وكذا دعم البرنامج الهام لتنمية الفلاحة عن طريق تخفيض أسعار المحاصيل ودعم تحديث التقنيات بهذا النشاط فقد بلغت التغطية المالية له ب 1000 مليار دج.

4-2- قطاع الصيد البحري: أزيد من 16مليار دج موجهة لمرافقة تطوير هذا النشاط ودعمه بمنشآت أساسية جديدة.

4-3- قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حوالي 100مليار دج منها 16مليار دج مخصصة لمرافقة إستحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة و 80مليار دج موجهة لدعم تأهيل 20ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة في شكل مساعدات مباشرة أو قروض بنكية ميسرة، حيث يمكن أن تصل هذه القروض إلى مبلغ 300مليار دج.

4-4- لإنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الإقتصادية: حوالي 400 مليار دج من خلال تدخلات الخزينة في شكل تطهير وتخفيض فوائد القروض البنكية الموجهة لتحديثها.

4-5- إنشاء وتحديث مناطق صناعية ومناطق للنشاط: رصد لها حوالي 50مليار دج من أجل تحديث وإنشاء 80منطقة صناعية ومناطق للنشاط وكذا تعزيز قدرات التقييس الصناعي.

5- مكافحة البطالة: بإعتبار مشكلة البطالة هي جزء لا يتجزأ من قضية التنمية بصفة عامة وعليه قررت السلطات العمومية الإستمرار في آليات وسياسات وتدابير لإستحداث مناصب شغل بتخصيص غلاف مالي قدره 360 مليار دج من أجل ذلك تم رصد:

-150مليار دج لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني في إطار برامج التكوين والتأهيل.

-80مليار دج لدعم إستحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.

-130مليار دج موجهة لتراتيب التشغيل المؤقت.

6- البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإتصال: إن التركيز بقوة والعمل بعمق على تشجيع روح البحث وربطه بإحتياجات البلد والتكيف مع ما يحمله المجتمع، وإزالة كل حاجز يمكن أن يبعد البحث عن أهدافه والإلتفات إلى اليد

العاملة المهاجرة ذات التكوين العالي، وتمكين طلبة العلم من التكنولوجيا الحديثة هي كلها مدخلات ترفع من درجة الإنتاجية وتعد بمستقبل أفضل. قد رصد لهذا المحور غلاف مالي قدره ب 250مليار دج منه:[1]

-100مليار دج لتطوير البحث العلمي.

-50 مليار دج بالنسبة للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية والتعليم والتكوين.

- 100مليار دج لإقامة برنامج"الحكم الإلكتروني"*.

[1] مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص 88.

* مشروع الحكم الإلكتروني الرامي إلى إنشاء بوابة إلكترونية بين مؤسسات الدولة والمواطن لرفع البيروقراطية.

خلاصة الفصل:

إن تنفيذ السلطات العمومية لسياسة إقتصادية مختلفة عن السياسة المتبعة خلال فترة التسعينات تبين مدى رغبة الحكومة في تحقيق إنطلاقة إقتصادية مستدامة والخروج من الأزمة الإقتصادية التي عانت منها، إلا أن تحقيق هذا الهدف يتطلب دراسة معمقة لهذه السياسة من أجل تعظيم المنافع المترتبة عنها وتدنية الإختلالات التي تميزها.

وفي إطار الإستراتيجية التنموية التي إتبعتها الحكومة برسم الفترة 2001-2014 التي خصصت لها إعتمادات جد معتبرة لم تعرفها البلاد منذ الإستقلال والمؤكد أن هذه الأرقام كبيرة وهامة وأن المشاريع الموجهة لها أهم بكثير لأنها تتعلق بالتنمية الوطنية بصورة عامة وتحريك الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها البلاد على مستويات وأصعدة مختلفة، هذه الإستراتيجية تمثلت في إطلاق سلسلة من البرامج الخماسية للإستثمار العمومي ويتعلق الأمر ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي تم إطلاقه في 2001 حسب الموارد المتوفرة آنذاك إلى غاية 2004 موجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية وتعزيز الخدمة العمومية وتزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية الإنتاجية الوطنية، حيث أنه تم مواصلة هذا البرنامج بالبرنامج التكميلي لدعم النمو (الخماسي الأول للفترة الممتدة ما بين 2005-2009) الذي تم دعمه ببرامج خاصة لصالح ولايات الهضاب العليا والجنوب هو الآخر رصد له غلاف مالي ضخم وهو ما يعبر عن عزم السلطات على كسب رهان الإقلاع الإقتصادي والرفاهية الإجتماعية ويترجم بصدق مواصلة دعم النمو هذا ما سطرته الدولة وإلتزمت به كتمويل ذاتي من الخزينة العمومية، أتبع هذا البرنامج ببرنامج توطيد النمو (الخماسي الثاني 2010-2014) والذي خصص له غلاف مالي لم يسبق لأي بلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرعت فيها منذ عشر سنوات في دعم وهندسة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدولة وتعكس قيمة الإستثمارات العمومية لهذا البرنامج إرادة السلطات العمومية في المحافظة على الديناميكية الخاصة التي تشمل جميع قطاعات النشاط.

الفصل الرابع

عرض وتحليل التوزيع القطاعي للإستثمارات

في الفترة 2001–2014

الفصل الرابع:عرض وتحليل التوزيع القطاعي للإستثمارات في الفترة 2001–2014

تمهيد:

تختلف الإقتصاديات عادة من حيث القطاعات التي تعتمد عليها ومن حيث درجة نمو كل قطاع، والقطاعات التي تهيمن على الحصة الكبرى من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الخام والقيمة المضافة والقدرة على التوظيف، فالإقتصاديات التي تعتمد على الموارد الطبيعية كالنفط، عليها وضعت الجزائر نصب عينها تحقيق التنوع الإقتصادي بصفته هدفا من أهدافها الإنمائية الوطنية الرئيسية إدراكا منها لحجم الدعم الذي يمكن أن يقدمه لتحقيق هذه الغاية.

إن الوقوف على وضعية معدل النمو الإقتصادي، توازن ميزان المدفوعات، التضخم على مدى فترة الدراسة 2000-2014 والمتزامنة مع إطلاق البرامج التنموية مكن من إعطاء نظرة تحليلية عن مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر.

وحتى يتسنى لنا الإلمام بالفصل تعرضنا في المبحث الأول إلى تطور التوزيع القطاعي للإستثمار خلال فترة الدراسة متطرقين إلى توزيع المشاريع الإستثمارية حسب قطاع النشاط وحسب القطاع القانوني أما في المبحث الثاني كان إتجاهنا نحو الإتجاهات العامة للنمو في القطاعات الإقتصادية من خلال دراسة تطور تركيبة القيمة المضافة للقطاعات وتطور بعض المؤشرات الإقتصادية وأخيرا تناولنا دور سياسة الإنعاش الإقتصادي في رفع معدلات النمو من خلال دراسة أثر الإستثمار على معدل النمو الإقتصادي وما يعيق الإستثمار في الجزائر.

المبحث الأول: تطور التوزيع القطاعي للإستثمار في الفترة 2001-2014.

تم إعتماد مختلف برامج الإنعاش الإقتصادي بهدف تسريع وتيرة التنمية من خلال تأهيل الإقتصاد الوطني ورفع كفاءته، حيث أصحبت برامج الإنعاش الإقتصادي بعدة تدابير محفزة للإستثمار، ومن أجل ذلك كان لابد من دراسة تأثير برامج الإنعاش على تعزيز فرص الإستثمار في الجزائر، ومن خلال الإطلاع على إحصائيات الوكالة يمكننا تقييم الإطار العام للإستثمارات في الجزائر خلال هذه الفترة وذلك وفق مايلي[1]:

المطلب الأول: توزيع المشاريع الإستثمارية حسب قطاع النشاط.

أولت الجزائر اهتماماتها في مجال الإستثمار لجميع القطاعات الإنتاجية والمتمثلة في القطاع الصناعي والزراعي، القطاعات شبه الإنتاجية والمتمثلة في السياحة، التجارة، النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية، والقطاع غير المنتج، حيث كان إهتمام الجزائر بتخصيص إستثمارات في تلك القطاعات منذ المخططات التنموية بدءا بالمخطط الثلاثي الذي اعتبر أول مخطط بدأت به الجزائر عهد التخطيط.

الجدول رقم23:توزيع المشاريع الإستثمارية حسب قطاع النشاط للفترة 2002-2016.

القطاع	عدد المشاريع	%	القيمة مليون دج	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1316	2,06	222790	1,74	53445	4,69
البناء	11389	17,85	1310896	10,24	246138	21,62
الصناعة	11256	17,64	7411469	57,90	466382	40,97
الصحة	935	1,47	171948	1,34	22478	1,97
النقل	31097	48,74	1095948	8,56	162976	14,32

[1]مداخلة الدكتور علام عثمان، **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014**، الملتقى العربي الأول، العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي 25-28 يناير 2015، شرم الشيخ جمهورية مصر العربية، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، ، ص 16.

السياحة	1018	1,60	974396	7,61	62069	5,45
الخدمات	6786	10,64	1169895	9,14	116476	10,23
التجارة	2	0,00	10914	0,09	4100	0,36
الإتصالات	5	0,01	432578	3,38	4348	0,38
المجموع	63804	100	12800834	100	1138412	100

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير و متابعة الإستثمار سنة 2015.

يتبين من خلال الإحصائيات المذكورة في الجدول أن الدولة مازالت تولي إهتماماتها لتنمية القطاع الصناعي بما أنه يعد قطاعا منتجا، إذ خصص له أكبر حجم من الإستثمارات قدر ب 7411469 مليون دج كترخيص مالي يهدف إلى خلق هياكل إنتاج منتجات صناعية لتكون نسبتها إلى مجموع الإستثمارات الأخرى 57.90%، ويرجع هذا الإهتمام بالقطاع الصناعي إلى الأولوية التي أعطتها الدولة لسياسة التصنيع التي انطلقت بعد الإستقلال. وتفسر أهمية الإستثمارات الصناعية ضرورية لنمو إقتصاد البلاد، ثم أعطت الأولوية لقطاع النقل ب 31097 مشروع بقيمة 1095948 مليون دج حيث أرادت الدولة من ذلك تطوير جهاز النقل الداخلي لتسهيل عمليات نقل البضائع والأشخاص سواء عن طريق تجديد وسائل النقل القديمة أو عن طريق توسيع جهاز النقل البري أي بالسكك الحديدية، دون أن ننسى وسائل النقل الجوي والنقل البحري، ثم يليها قطاع البناء والأشغال العمومية ب 11389 مشروع بحصة بلغت 1310896 مليون دج أي ما يعادل 10.24% إلى المجموع الكلي للإستثمارات ثم يأتي في المرتبة الرابعة قطاع الخدمات ب 6756 مشروع بمبلغ 1169895 مليون دج أي ما يعادل 9.14% إلى المجموع الكلي للإستثمارات، وما يمكن ملاحظته أن النشاط السياحي كنشاط تجاري قد نال اهتماما كبيرا داخل هيكل الإستثمارات فكان هو الآخر له نصيب بلغت نسبته 7.61% من مجموع الإستثمارات، كما حرصت الدولة على تنمية القطاع الزراعي ويتبين هذا من خلال عدد المشاريع التي بلغت 1316 مشروع وبمبلغ 222790 مليون دج موزعة على الري، الزراعة النباتية

والحيوانية الغابات والصيد البحري فهي تمثل نسبة 1.74% من النفقات الإجمالية ولقد عملت الجزائر على تجديد شبكة المياه وتحسين طرق استغلالها، وكانت النشاطات التي تستفيد بهذا المجهود الإنمائي هي الزراعة لأنها شكلت أولوية رئيسية في هذه المرحلة. في حين بقيت قطاعات أخرى ضعيفة لم تستقطب عددا كبيرا من المشاريع الإستثمارية.

المطلب الثاني: توزيع الإستثمارات حسب القطاع القانوني .

تتزايد أهمية الإستثمار الخاص نظرا لدوره الأساسي في الحياة الإقتصادية بإعتباره عاملا محددا للنمو الإقتصادي وتطوير الإنتاجية، حيث يعتبر كمولد رئيسي للدخل القومي ويعمل على توفير فرص العمل وتعزيز قدرة الصادرات على المنافسة، بالإضافة إلى تخفيف العبئ على ميزانية الدولة لتمويل مشاريع الخدمات العامة. حيث عرف القطاع الخاص في الجزائر انطلاقة حسنة أثناء دخول الجزائر إقتصاد السوق عكس ما كان عليه في السابق أين كانت معدلات مشاركة هذا القطاع ضعيفة. فقد ساهم في إنجاز مشاريع إستثمارية مختلفة في جميع القطاعات مما أدى إلى رفع عدد مناصب العمل خلال الفترة 2002-2016 والجدول التالي يبين حصة استثمارات القطاع الخاص مقارنة بإستثمارات القطاع العمومي.

الجدول رقم 24: توزيع الإستثمارات حسب القطاع القانوني للفترة 2002-2016.

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة مليون دج	%	مناصب الشغل	%
الخاص	62520	99,97	7290151	56,95	963922	84,67
العمومي	1177	1,84	4319545	33,74	126036	11,07
المختلط	107	0,17	119137	9,31	48454	4,26
المجموع	63804	100	12800834	100	1138412	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير ومتابعة الإستثمار سنة 2015.

يتبين من الجدول أن عدد المشاريع الإستثمارية للقطاع الخاص فاقت تلك المشاريع للقطاع العمومي حيث بلغت 62520 مشروع محققة 963922 منصب عمل خلال الفترة 2002-2016 حسب تصريح الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، أي بنسبة 67.84% ولهذا فهو يعتبر أهم قطاع منشأ لمناصب العمل.

وبالنظر إلى الإحصائيات نرى بأنها تعطي صورة عن التحولات التي تجري داخل الإقتصاد الوطني بإعطاء مكانة هامة للقطاع الخاص بالمشاركة في بناء هيكل إقتصاد متطور خاصة في مجال الشغل، ورغم هذه الأرقام إلا أن دوره في الجزائر مازال ضعيفا مقارنة بدول العالم.

ولقد ساهم القطاع الخاص أيضا في تكوين القيمة المضافة، ويعود ذلك أساسا إلى البرامج التي اتخذتها الدولة والجدول التالي يبين تطور القيمة المضافة لكل من القطاع العمومي والقطاع الخاص خلال الفترة 2000-2010.

الجدول رقم 25: تطور القيمة المضافة بين مختلف القطاعات للفترة 2000-2010 الوحدة: مليار دج

القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العام	457.8	427.7	478.6	536	596.7	652.1	675.4	749.8	760.9	816.8	827.5
النسبة%	25,2	21,3	22,1	22,1	21,5	21,8	19,5	19	17,5	16,4	15
الخاص	1356.8	1580.4	1690.2	1892.1	2183.2	2431.1	2787.9	3196.4	3589.8	4167	4681.7
النسبة%	74,8	78,7	77,9	77,9	78,5	81,2	80,5	81	82,5	83,6	85

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة خارج المحروقات شهدت نمو مستمر على حساب تراجع في القطاع العام وصلت إلى 85% سنة 2010 وهذا نتيجة جهود الدولة في ترقية وضبط القطاع الخاص، وكذا تقديم تسهيلات تمويلية للمؤسسات الخاصة وتشجيع الإستثمار المحلي. وفي المقابل انحصار القطاع العام وتراجع دوره ضمن خطة التنمية المسطرة من طرف الدولة.

المطلب الثالث:توزيع المشاريع الإستثمارية بالشراكة مع الأجانب.

بدأت الجزائر بتنفيذ تغيرات إصلاحية كبيرة في هياكلها الإقتصادية والمؤسسية وفي سياستها العامة، مما جعل بيئتها الإقتصادية الشاملة أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، حيث يترتب على هذه الإستثمارات نقل التكنولوجيا وتوطينها في البلد بالإضافة إلى تسهيل دخول المنتجات إلى أسواق التصدير الرئيسية في مختلف بلدان العالم.

ويتبين من حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر أنه قد تطور تدريجيا عبر السنوات والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم 26:توزيع المشاريع بالشراكة للفترة 2002-2016.

المناطق	عدد المشاريع	القيمة مليون دينار جزائري	مناصب الشغل
أوروبا	437	955161	71010
فيما بينها الإتحاد الأوروبي	313	677209	42649
أسيا	98	163102	10567
أمريكا	19	68163	3755
الدول العربية	236	997528	30199
إفريقيا	5	5686	209
أستراليا	1	2974	264
متعدد الجنسيات	26	24085	3521
المجموع	822	2216699	119525

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير ومتابعة الإستثمار سنة 2015.

استقطبت الجزائر العديد من المشاريع الإستثمارية الأجنبية في مجالات مختلفة وحسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار أن أوروبا كانت لها الحصة الأكبر من المشاريع حيث وصلت إلى 437 مشروع بقيمة 955161 مليون دج محققة 71010 منصب عمل يليها الدول العربية ب 236 مشروع بقيمة 997528 مليون دج.

وحول إستثمارات آسيا بالجزائر فهي تقدر بحوالي 163102 مليون دج ويشار إلى أن معظم الإستثمارات الأمريكية في الجزائر تتركز في قطاع المحروقات بنسبة تفوق 95%.

المبحث الثاني: الإتجاهات العامة للنمو في القطاعات الإقتصادية.

تعتبر دراسة دور القطاعات الإقتصادية في النمو الكلي ضرورية ومهمة لتعبر أولا عن هيكلة الإقتصاد ومستوى تطوره ولتعبر ثانيا عن مدى مساهمة هذه القطاعات في نمو العرض الكلي من السلع والخدمات، ويمكن معرفة الأهمية النسبية لكل قطاع في النمو الكلي من خلال نسب الزيادة المتحققة للناتج المحلي للقطاع منسوبة إلى الزيادة المتحققة في الإقتصاد ككل.

المطلب الأول: تطور تركيبة القيمة المضافة خلال الفترة 2000-2014.

سعيا من الجزائر في الرفع من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات عملت على تبني هذه السياسات والبرامج الإستثمارية بالتركيز على الرفع من القيمة المضافة والجدول الموالي يوضح تطور تركيبة القيمة المضافة خلال الفترة[1].

الجدول رقم 27: تطور تركيبة القيمة المضافة خلال الفترة 2000-2014 **الوحدة:%**

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الفلاحة	9.0	10.5	10.1	10.6	10.2	8.2	8.0	8.0	7.0	10.1	9.0	8.6	9.4	10.7	11.1
المحروقات	41.9	36.7	35.7	38.6	40.7	47.4	48.5	46.4	48.1	33.6	37.2	38.2	36.6	32.3	29.2
الصناعة	7.5	8.0	8.1	7.3	6.8	5.9	5.6	5.4	5.0	6.2	5.5	4.8	4.8	5.0	5.2
البناء والأشغال العمومية	8.7	9.1	9.9	9.2	8.9	8.0	8.4	9.4	9.2	11.8	11.2	9.7	9.9	10.6	11.2
الخدمات السوقية	21.9	23.5	24.2	22.9	22.9	21.5	21.0	21.8	20.3	25.4	23.0	21.4	21.9	25.0	26.3
الخدمات غير السوقية	11.0	12.0	12.0	11.4	10.6	8.9	8.5	9.1	10.3	12.9	14.1	17.3	17.4	16.5	16.9
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

[1] خاطر طارق وآخرون، **دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 في تحقيق إقلاع وتنويع الإقتصاد الجزائري دراسة تحليلية وتقييمية**، مداخلة بجامعة الوادي، سنة 2016، ص 9-10.

ومن أجل توضيح مساهمة كل قطاع في إجمالي القيمة المضافة نستعين بالشكل البياني التالي:

شكل رقم 06: متوسط تركيبة القيمة المضافة خلال الفترة 2000-2014 **الوحدة:%**

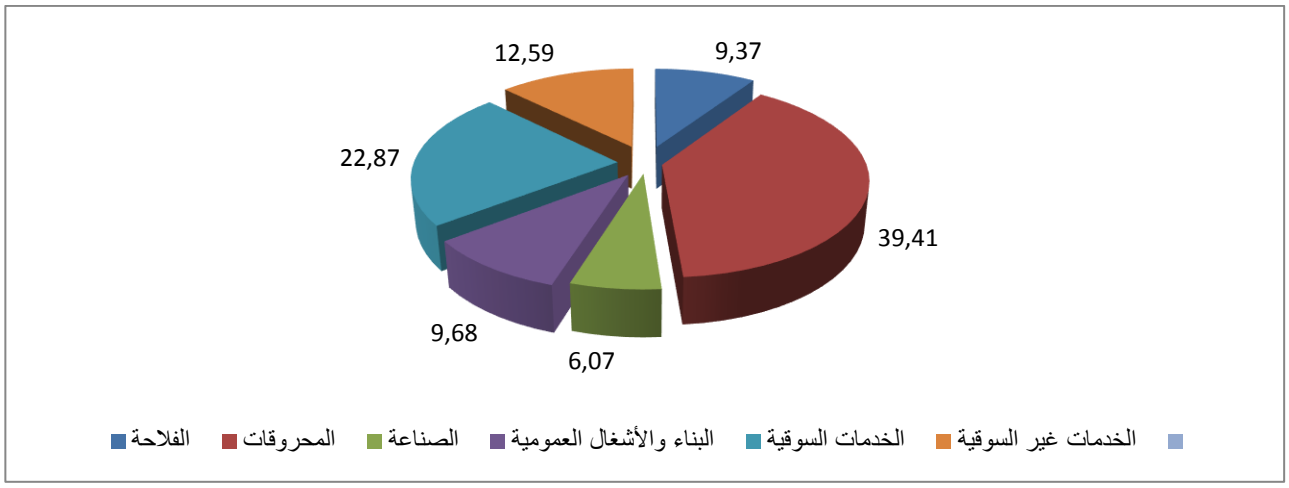

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على بيانات الجدول أعلاه

1- قطاع المحروقات: يلعب هذا القطاع دورا أساسيا في مجال الإستثمارات الأجنبية الموجهة إليه، وهذا راجع إلى ما تملكه الجزائر من ثروات طبيعية تفتح المجال للإستثمار فيها إذ يعتبر قطاع المحروقات بالجزائر القطاع الرئيسي في تكوين القيمة المضافة إذ بلغت مساهمته في المتوسط خلال الفترة 2000-2014 بنسبة 39.41% من الإجمالي وهو ما يشير إلى أن النمو المتحقق خلال هذه الفترة مرده بالدرجة الأولى نمو قطاع المحروقات نتيجة الإرتفاع الكبير في أسعار النفط خصوصا في الفترة التي سبقت أزمة 2008، وهو ما لا يعكس عند ربطه بمعدلات النمو المتحققة خلال نفس الفترة التأثير المتوقع لبرامج دعم وإنعاش النمو الإقتصادي على هذه المعدلات.[1]

2- قطاع الخدمات السوقية (الذي يضم النقل، التجارة، الخدمات الشخصية، العقارات والأنشطة المالية) يحوز على المساهمة الأكبر في تكوين الناتج الوطني بعد قطاع المحروقات، ويعود ذلك إلى استفادته من سياسات دفع الطلب الكلي وازدياد حجم المعاملات التجارية الداخلية والخارجية وما يتبعها من خدمات بموجب البرامج الإنفاقية التي تم تطبيقها،

[1] خاطر طارق وآخرون، **دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 في تحقيق إقلاع وتنويع الإقتصاد الجزائري دراسة تحليلية وتقييمية**، مرجع سابق، ص 10.

وبدوره فإن قطاع الخدمات غير السوقية (يضم الخدمات التي تقدمها الإدارة، التعليم، الصحة، العمل الإجتماعي وغيرها) إذ ارتفعت مساهمته من 11% سنة 2000 إلى حوالي 17% سنة 2014 ما يجعله ثاني مصدر في تشكيل القيمة المضافة خارج المحروقات.

3- قطاع البناء والأشغال العمومية: يعد من بين القطاعات التي شهدت ديناميكية كبيرة على امتداد العشرية السابقة فمنذ سنة 1999 عرفت الجزائر تجسيد برنامج متكامل معتمد على إنجاز بنية تحتية قوية من شبكات طرق ووسائل نقل وهياكل ضخمة حيث إستفاد القطاع من إنفاق عمومي ضخم تضمنته البرامج التنموية الثلاث منذ 2001 رغم ذلك فإن مساهمته في الناتج تظل متواضعة في حدود 9%-11% بينما سجلت في بعض السنوات انخفاضا تعلق بالخصوص بمشاكل التموين بمواد البناء والإسمنت الذي أثر على وتيرة إنجاز المشاريع وتكاليفها.

4- القطاع الفلاحي: سجل مساهمة محدودة ب9.37% من إجمالي القيمة المشكلة على الرغم من البرامج التي خص بها سواء في برامج مستقلة على غرار برنامج التجديد الفلاحي والريفي أو من خلال الدعم المرصود له في برامج الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو المتعاقبة، وقد ظل معدل مساهمته في الناتج المحلي متقلبا كما رأينا سابقا حيث ساهمت المواسم الفلاحية الناجحة في زيادة النمو المتحقق خارج المحروقات لاسيما في سنوات 2001، 2003،2009 ما يوضح أن الإمكانيات الضخمة التي تم رصدها لهذا القطاع لم تتمكن على نحو مقنع من رفع إنتاجيته وتعميم المكننة وتطوير وسائل الإنتاج، وظل هذا الأخير مرتبطا إلى حد كبير بالظروف المناخية.[1]

5- قطاع الصناعة لا تزال الصناعة العمومية المحرك الرئيسي للإزدهار الاقتصادي في بلادنا، إذ تستمر في تسجيل نتائج متناقضة ومتباينة فيما يخص الإنتاج، على الرغم من الدعم والمساهمات المتكررة للدولة، في كل من المجال القانوني والتنظيمي والمالي. اتخذت السلطات العمومية إجراءات مهمة لإطلاق البرنامج الإستثماري الكبير بهدف تجديد وتحديث

[1] خاطر طارق وآخرون، **دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 في تحقيق إقلاع وتنويع الإقتصاد الجزائري دراسة تحليلية وتقييمية**، مرجع سابق، ص 10.

أداة الإنتاج العمومية، وعيا منها بالنتائج المثمرة والمتباينة المرتبطة أساسا بالفجوة التكنولوجية، في حين الفارق بين الإمكانيات الموجودة والنتائج المسجلة يستدعي مسائلة صانعي القرار[1] الخاص في هذا المجال.

حيث لم تتحسن مساهمته في الناتج المحلي سواء المساهمة المتعلقة بالمؤسسات العمومية أو الخاصة هذه الأخيرة التي لم تنجح جميع البرامج في تحفيزها ودفعها للمبادرة، فدور القطاع الصناعي في تكوين القيمة المضافة سجل تراجعا مستمرا من 8.1% سنة 2002 إلى 4.8% سنة 2012 ثم 5.2% سنة 2014 وهي حصة جد ضعيفة بالنسبة للقطاع الذي من المفترض أن يشكل محور عملية التحول الهيكلي في بنية الإقتصاد الجزائري، وإن كان القطاع الصناعي العمومي لم يحظ باهتمام ضمن برنامج الإنعاش الذي ركز أكثر على تهيئة المناطق الصناعية وترقية المنافسة الصناعية، فإن هذا القطاع لم يتجاوب على نحو ملائم حتى في ظل الدعم المخصص له ضمن البرنامجين اللاحقين بسبب المشاكل الهيكلية التي يعاني منها وضعف الطاقات الإنتاجية لمؤسساته وتخلف وسائل إنتاجها وتسييرها بالإضافة إلى الدور المتواضع للقطاع.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول من سنة 2015، نوفمبر 2015، ص71.

المطلب الثاني: تطور رصيد الميزانية العمومية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

بالنسبة لرصيد الميزانية فقد تم تسجيل عجز له خلال الفترة 1992-1995 في ظل الوضعية الإقتصادية المتأزمة ليعرف هذا الرصيد تحسنا بين 1996-1997 تلاه عجز في السنتين المواليتين نتيجة انخفاض أسعار البترول، والشكل البياني يوضح تطور رصيد الميزانية العمومية خلال تنفيذ البرامج التنموية.

الشكل رقم 07: تطور رصيد الميزانية العمومية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014. الوحدة مليار دج

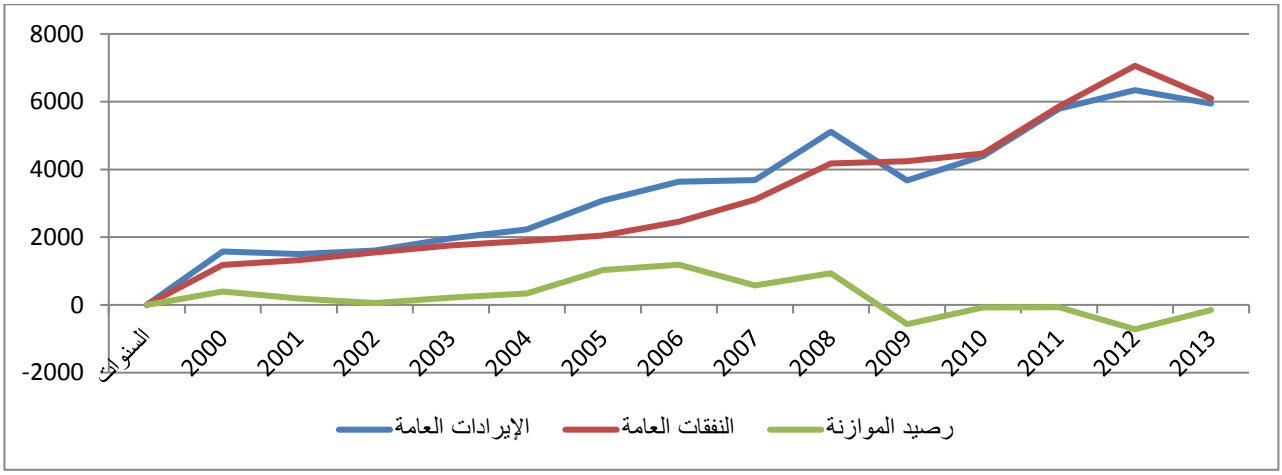

المصدر: بيانات الديوان الوطني للإحصاء

بنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر،التقارير السنوية 2002-2013.

ومنذ سنة 2000 عاد الرصيد إلى التحسن بشكل متواصل خلال فترة تنفيذ البرامج التنموية إلى غاية سنة 2009 أين سجل بفعل تراجع أسعار البترول جراء الأزمة العالمية وإرتفاع النفقات إلى مستويات قياسية (ازدادت خلال 6 سنوات فقط بين 2007-2012 ب 127%) عجزا إستمر بالإرتفاع إلى غاية 2013 أين قدر ب 151.2 مليار دج، وهو ما يوضح شدة إرتباط هذا المؤشر بالتغيرات الحاصلة في عائدات الجزائر من المحروقات في ظل عدم القدرة على تنويع مصادر هذه المداخيل خارج المحروقات والرفع من إنتاجية الإقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية المنفذة

وكذا ضعف فعالية السياسات الضريبية وإنتشار الإقتصاد الموازي حيث يظهر من خلال الشكل مدى الإرتباط الكبير بين الإيرادات العمومية وتغيرات أسعار البترول.

المطلب الثالث:مؤشرات التوازن الخارجي.

تقودنا دراسة التوازن الخارجي إلى دراسة ميزان المدفوعات وإلى دراسة المديونية الخارجية بإعتبارها مؤشر مهم لإستقلالية القرارات الإقتصادية عن العالم الخارجي عامة وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

1- تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2000-2013: فإن رصيد ميزان المدفوعات قد شهد تحسنا كبيرا ابتداء من سنة 2000 ويظهر تحليل هذا التطور مدى إرتباطه هو الآخر بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط حيث يقدم الشكل التالي صورة عن تطور قيمة هذا الرصيد خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم 08: تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2000-2013. الوحدة مليار دولار

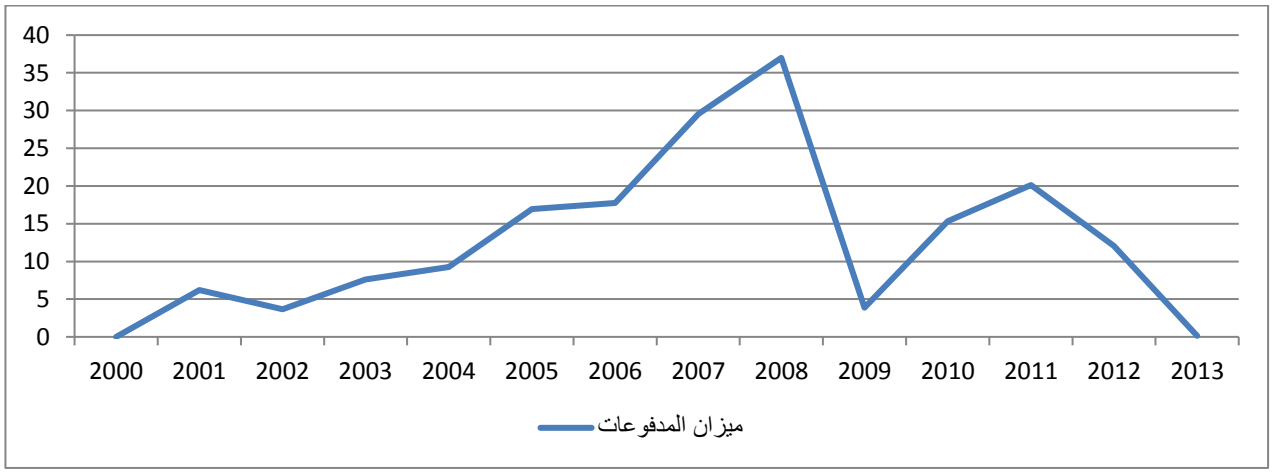

المصدر:بنك الجزائر،التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية 2002-2013

وانطلاقا من سنة 2000 وإلى غاية 2013 تم تحقيق فائض في ميزان المدفوعات نتيجة تحسن أسعار النفط حيث بلغ هذا الفائض سقف 37 مليار دولار سنة 2008، بينما سجل إنخفاض قارب 90% سنة 2009 عن السنة

التي سبقته نتيجة الأزمة العالمية، مع تراجعه بشكل واضح في السنتين الأخيرتين حيث وصل سنة 2013 إلى 0.134 مليار دولار.

2- **تطور المديونية الخارجية في الجزائر للفترة 2000-2013** : إن المديونية الخارجية للجزائر قد بلغت ذروتها خلال الفترة 1990-1998 سيما سنة 1996 أين فاقت 33 مليار دولار إتجهت إلى الإنخفاض بدءا من سنة 1999 خصوصا في 2004 و2005 أين سجلت إنخفاضا إلى أدنى مستوى لها في 2013 ب 3.396 مليار دولار حوالي الثلث منها دين قصير لمدة إبتدائية أقصاها سنة والشكل البياني يوضح ذلك.

الشكل رقم 09: تطور المديونية الخارجية في الجزائر للفترة 2000-2013 الوحدة مليار دولار

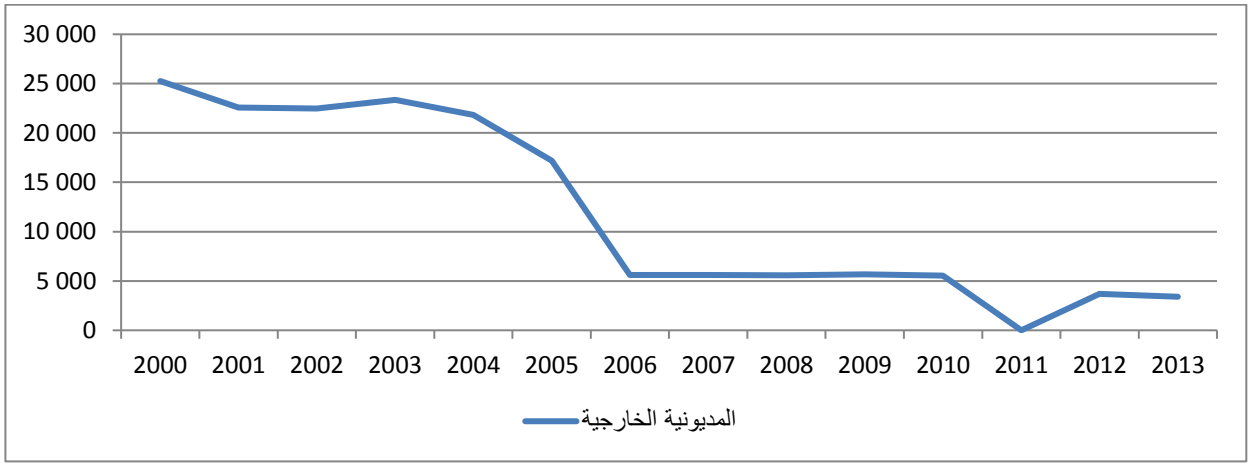

المصدر: بنك الجزائر،التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية 2002-2013

المطلب الرابع: التضخم والبطالة.

1 – البطالة: بلغت البطالة ذروتها سنة 2000 بمعدل قدره 29.5% ويعود السبب في ذلك إلى حالة الركود الإقتصادي التي مر بها الإقتصاد الجزائري في سنوات التسعينات والذي كان سببه الرئيسي هو تردي الوضع الأمني الذي أدى إلى شل الحركية الإقتصادية للبلاد في جميع المجالات بالإضافة إلى إرتفاع حجم الديون الخارجية 33.6 مليار دولار سنة 1996 وكذلك لتزامن تلك الفترة مع الإصلاحات الإقتصادية وعلى رأسها الخوصصة التي تسببت في تسريح عدد

كبير من العمال، ففي ظل تلك الإصلاحات أصبح الهدف ليس البحث عن التشغيل الكامل الإجتماعي، وإنما البحث عن التشغيل الكامل الإقتصادي.

الشكل رقم10: تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة 2000-2013 **الوحدة:%**

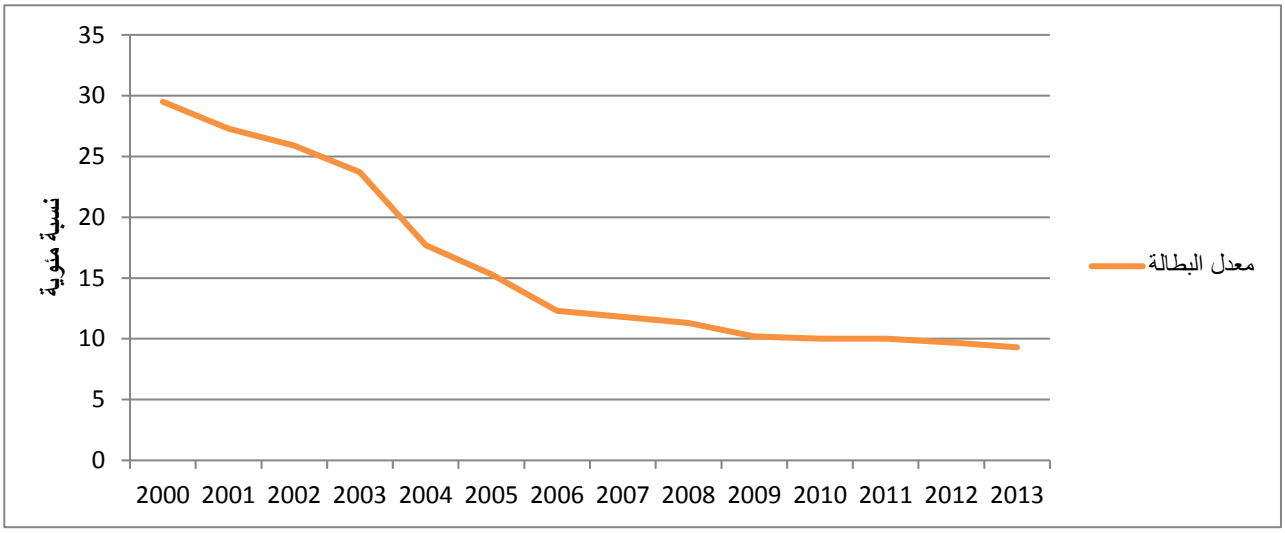

المصدر: بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

وبعدها وابتداء من سنة 2000 شهدت معدلات البطالة تراجعا ملحوظا خلال فترة الإنعاش حيث انتقلت من حدود 27.3% سنة 2001 إلى ما يقارب 10% خلال فترة البرنامج الخماسي 2010-2014 لكن ما يثير التساؤل هو أنه وبالرغم من إرتفاع حجم المخصصات الإستثمارية خلال الفترة الأخيرة وإستمرار نمو الفئة النشيطة في حدود لا تتجاوز 2.5% تقريبا إلا أن معدل البطالة لم يتقلص بالشكل المطلوب، وتفسير هذه الوضعية يتطلب النظر في توزيع العمالة على مختلف القطاعات من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم28: توزيع العمالة على القطاعات الإقتصادية للفترة 2001–2014

السنوات	قطاع الفلاحة		قطاع الصناعة		قطاع البناء والأشغال العمومية		قطاع الخدمات(الإدارة، النقل، الإتصالات والتجارة)	
	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة
2001	1328	25,54	503	9.67	803	15.45	2565	49.34
2002	1438	26,33	504	9,23	860	15.75	2660	48.7
2003	1565	27.26	510	8.88	907	15.8	2759	48.06
2004	1617	27.06	523	8.75	977	16.35	2859	47.84
2005	1683	27.05	527	8.47	1039	16.7	2937	47.78
2006	1780	27.31	525	8.06	1160	17.8	3052	46.83
2007	1842	27.12	522	7.69	1261	18.57	3166	46.62
2008	1841	26.29	530	7.57	1371	19.58	3260	46.56
2009	1242	13.11	1194	12.6	1718	18.14	5318	56.14
2010	1136	11.69	1337	13.8	1866	19.21	5377	55.34
2011	1034	10.77	1367	14.2	1595	16.62	5603	58.37
2012	912	8.96	1335	13.1	1663	16.35	6260	61.55
2013	1141	10,58	1407	13	1791	16.6	6449	59.78
2014	889	8.69	1290	12.6	1826	17.85	6224	60.85

المصدر:ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لمؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الإقتصادية للفترة 1990–2015**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، سنة 2016، ص173.

من خلال الجدول نلاحظ أن إنخفاض معدلات البطالة ساهم فيه إلى حد كبير قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات، هذه القطاعات التي إستفادت بشكل كبير من تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي، حيث ساهمت المشاريع والعمليات المدرجة ضمن البرامج الإنفاقية الموسعة في رفع عدد العمال لقطاع البناء والأشغال العمومية من 0.803 مليون عامل بداية سنة 2001 إلى ما يقارب 1.83 مليون عامل سنة 2014، في حين ارتفع حجم العمالة في قطاع الخدمات من 2.565 مليون عامل إلى 6.224 مليون عامل مطلع 2014 ومن خلال التتبع للجدول في منحى نمو التشغيل في القطاعين المذكورين بالتنازل بداية من 2010 مما يعني حالة التشبع وعدم القدرة على مجاراة النمو المحقق في الفئة النشيطة دون التدخل الحكومي في القطاعين مما يجعل تلك الزيادة في التشغيل زيادة ظرفية وغير مستدامة.

وبالنظر إلى القطاعات التي يفترض بها تخفيض البطالة (قطاعي الفلاحة والصناعة) فقد شهدت معدلات توظيف متدنية تعكس بوضوح إهمال تنمية تلك القطاعات المنتجة في ظل إستراتيجية النمو اللامتوازن، فالقطاع الفلاحي بقي رهين الظروف المناخية إلى الحد الذي يجعل من فرص العمل التي يوفرها ظرفية وغير مستدامة مما دفع إلى إنتقال نسبة كبيرة من العمالة نحو بقية القطاعات خصوصا قطاع الخدمات الذي يوفر ظروف عمل أفضل مقارنة ببقية القطاعات وهو ما يفسر إنخفاض حجم العمالة بالقطاع الفلاحي، أما قطاع الصناعة فقد شهد تدني لا تتعدى نسبة العمالة فيه 14% مما يعكس بوضوح الإهمال الممارس على هذا القطاع خلال فترة البرامج الإنفاقية الكبرى.

2- التضخم: أما عن التضخم فقد عرف إنخفاضا مقارنة بسنوات التسعينات حيث قدرت نسبته 0.30% في نهاية سنة 2000، ما جعل نسبة التضخم في الجزائر تقارب النسبة المسجلة في البلدان الشركاء التي كانت تقدر بحوالي صفر.

الشكل رقم 11: تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 2000-2014 **الوحدة:%**

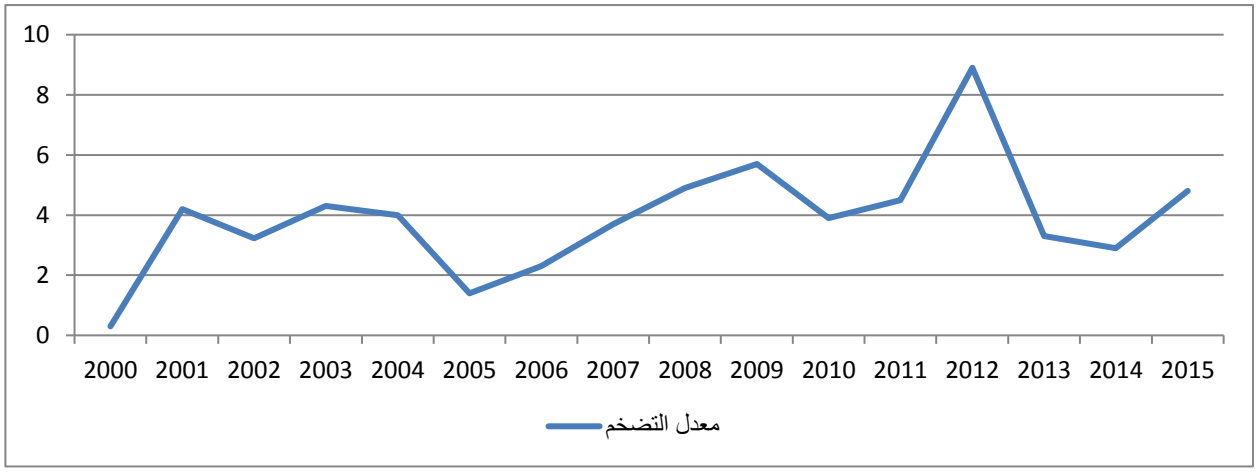

المصدر: بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

وبحلول تطبيق برامج الإنعاش الإقتصادي إرتفعت نسبته بشكل سريع لتبلغ 4% سنة 2001 و3.23% سنة 2002، ثم عرف مرة أخرى انخفاضا في سنة 2005 إذ بلغ معدله 1.4% وهذا نتيجة إرتفاع الإيرادات عن النفقات ولكن مقابل إرتفاع النفقات العمومية ابتداء من سنة 2006 أصبح التضخم العامل الرئيسي لإنشغال السلطات

الحكومية حيث نتج عن إرتفاع نفقات الميزانية فجوة تضخمية إستلزمت على بنك الجزائر من تحديد الآثار التضخمية وذلك بزيادة السيولة.

المبحث الثالث:دور سياسة الإنعاش الإقتصادي في رفع معدلات النمو في الجزائر.

يعبر التركيب الهيكلي للناتج في الجزائر عن الوضعية التنموية، فنسبة مساهمة القطاعات المختلفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لابد أن يتم فيها تغييرات جذرية تعبر عن التنمية، كما أن نسب مزج عوامل الإنتاج المختلفة كإستخدام عنصر رأس المال مع عنصر الموارد الطبيعية تتحدد أيضا في مرحلة التنمية التي تصل إليها الجزائر ولابد لهذه النسب أن تتغير بإنتقال الجزائر من مرحلة نمو إلى مرحلة أخرى من مراحل التنمية.

المطلب الأول: دور الإستثمار في رفع معدل النمو الإقتصادي.[1]

تهدف سياسة الإنعاش الإقتصادي أساسا إلى حفز النمو من خلال رفع الإنفاق الحكومي الإستثماري خلال فترة زمنية محددة، حيث يؤدي رفع الإنفاق الحكومي الإستثماري إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي إرتفاع معدلات النمو الإقتصادي، مع العلم أنه لكي تتحقق هذه العلاقة يتطلب مرونة العرض الكلي وتجاوبه مع الزيادة في الطلب الكلي.

1- قطاع المحروقات: يلاحظ أنه خلال جميع فترات برامج الإنعاش الإقتصادي قد إستحوذ هذا القطاع على حوالي 36.44% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، وكان متوسط معدل النمو الحقيقي لهذا القطاع حوالي -0.21% وهذا ما يؤكد مكانة قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري وذلك بسبب الطفرة النفطية خلال هذه الفترة، غير أن هذا القطاع يبقى عرضة للصدمات النفطية وتقلبات ظروف الطلب والعرض، فبعد أن بلغت الأسعار 99.97 دولار للبرميل الواحد سنة 2008 انخفضت على إثر الصدمة النفطية السلبية سنة 2009 إلى 62.25 دولار وانخفاض الصادرات من النفط والغاز الطبيعي، حيث انخفضت إلى حدود 22453.6 مليون دولار سنة 2009 مقابل 39245.7 مليون دولار سنة 2008 أي سجلت معدل نمو سالب قدره 42.78%.

[1] خاطر طارق وآخرون، **دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 في تحقيق إقلاع وتنويع الإقتصاد الجزائري دراسة تحليلية وتقييمية**، مرجع سابق، ص 16.

2- قطاع الفلاحة: يلاحظ أنه خلال جميع فترات برامج الإنعاش الإقتصادي قد إستحوذ هذا القطاع على حوالي 8.81% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، وكان متوسط معدل النمو الحقيقي لهذا القطاع حوالي6.95% وهذا ما يعكس ضعف مساهمته في الناتج الداخلي الخام، وقد عرف هذا القطاع معدل نمو حقيقي سلبي سنة 2008 والذي بلغ -5.3% بسبب الجفاف وهذا ما يؤكد إرتباط نمو هذا القطاع بالظروف المناخية، كما أن ضعف مساهمته يفاقم تبعية الجزائر الغذائية، إذ ما يمكن إستنتاجه أن هذا القطاع لم يستفد بالشكل الكافي من برامج الإنعاش الإقتصادي و الذي بدوره يضمن الإكتفاء الغذائي الذاتي.

3- قطاع الصناعة: يلاحظ أنه من خلال جميع فترات برامج الإنعاش الإقتصادي قد إستحوذ هذا القطاع على حوالي 5.60% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، وكان متوسط معدل النمو الحقيقي حوالي 1.95% وهذا ما يعكس ضعف مساهمته في الناتج الداخلي الخام، وذلك يعود إلى ضعف معدلات نمو الصناعات المعملية بالنظر لمتطلبات السوق المحلية ناهيك عن ضعف القدرات التنافسية للمؤسسات الوطنية، مايمكن إستنتاجه أن هذا القطاع لم يستفد بالشكل الكافي من برامج الإنعاش الإقتصادي والذي يضمن بناء قطاع صناعي وطني قوي قادر على تلبية إحتياجات السوق المحلية.

4- قطاع البناء والأشغال العمومية: يلاحظ أنه من خلال جميع فترات برامج الإنعاش الإقتصادي قد إستحوذ القطاع على حوالي 9.05% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، وكان متوسط معدل النمو الحقيقي حوالي 7.57% وهذا ما يعكس ضعف مساهمته في الناتج الداخلي الخام، لكن بالرغم من ذلك يعتبر هذا القطاع مستفيدا نسبيا من برامج الإنعاش الإقتصادي لكن تطوره يبقى رهينة لإرتفاع أو إنخفاض الإستثمارات العمومية (نفقات التجهيز).

بالنسبة لقطاع الخدمات يلاحظ أنه من خلال جميع فترات برامج الإنعاش الإقتصادي قد استحوذ القطاع بشقيه على حوالي 21.60% و11.83% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام على التوالي، وكان متوسط معدل النمو الحقيقي لكل شق حوالي 6.03 و5.04 على التوالي, أي أن مساهمة القطاع بلغت 33.43% في المتوسط من الناتج الداخلي

الخام ما يعكس قوة مساهمة القطاع في الناتج ويعزى ذلك إلى ديناميكية بعض القطاعات التجارة والنقل ومجهودات تحسين الخدمات العمومية.

كما تجدر الإشارة أنه بالنسبة لحقوق ورسوم على الواردات فقد استحوذت على حوالي 6.68% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام وكان متوسط معدل النمو الحقيقي لهذا القطاع حوالي 7.51% ويعود ذلك إلى الإتجاه التصاعدي للواردات والتي تشمل السلع الغذائية والمواد الأولية والنصف المصنعة والأدوية، وتجدر الإشارة هنا إلى الإجراءات التي قامت بها الدولة لمواجهة الصدمة الخارجية سنة 2009 على وجه الخصوص عن طريق تعزيز تدابير تتبع المدفوعات الخارجية وكذا تدابير مكافحة السوق الموازية.

المطلب الثاني:معوقات الإستثمار في الجزائر.

لقد تراجعت الجزائر حسب التقييم العام للبنك العالمي لسنة 2008 والخاص بمناخ الأعمال والإستثمار من المرتبة 130 إلى المرتبة 132 وهي مرتبة أسوأ من تلك التي تحصلت عليها عامي 2006 و2007 كما يعد هذا الترتيب الأسوأ من نوعه منذ شروع المنظمة الدولية في إعتماد تصنيف الدول في مجال تسهيل الجو العام للمستثمرين وفي الوقت الذي حققت مصر والمغرب تقدما ملموسا في العديد من الجوانب لم يسجل البنك العالمي أي تقدم في الجزائر في كامل المقاييس المعتمدة وأي إصلاح فعلي سواء تعلق الأمر بالشروع في المشاريع أو حماية المستثمرين أو تنفيذ العقود أو تسهيل عمليات التجارة الخارجية أو التخفيف من الضغط الجبائي أو تسهيل عمليات الإئتمان والقروض وبالرغم من زيادة عدد المشاريع من سنة إلى أخرى إلا أن البيئة العامة مازالت تعيق وتعرقل بإستمرار تجسيد المشاريع. وفيما يلي نحاول تقديم أهم العوامل التي تعيق الإستثمار في الجزائر[1]:

[1] نبيلة عرقوب، **محاولة تقدير معادلة الإستثمار في الإقتصاد الجزائري على المستوى الكلي دراسة نظرية وقياسية (1970-2008)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية فرع القياس الإقتصادي، جامعة الجزائر 3، سنة 2012، ص 108.

– عند الشروع في إقامة مشروع يتعين على أي مستثمر يرغب في إقامة مشروع إجتياز 14 إجراء وتوفير عدد مماثل من الوثائق. وتتضمن الإجراءات الخاصة بالشروع في تجسيد المشروع الحصول على شهادة خاصة من المركز الوطني للسجل التجاري، ثم إجراء يتعلق بإيداع رأس المال لدى الموثق، ثم إجراءات متعلقة بتشكيل الشركة وتدابير خاصة بالحصول على وثائق مثل السجل القضائي والشهادات المختلفة، ثم مراحل أخرى لنشر تأسيس المؤسسة في الجريدة الرسمية وإجراءات خاصة بتقييد المؤسسة في السجل التجاري وفتح رصيد بنكي والتسجيل في الضرائب وفي الضمان الإجتماعي وهي إجراءات تمتد من يوم إلى أسبوع لتتجاوز الشهر أحيانا.

من حيث متابعة الإستثمار، نذكر تأطير غير كاف للمستثمر، حواجز إدارية مرهقة، ضعف الإجراءات الإدارية، غياب هيئات تتكفل وتعتني بالمؤسسات وفي غياب جهاز خاص بتشجيع الإستثمارات، فقد تستمر هيكلة تشغيل الإقتصاد الوطني بإبعاد كل جهود تنويع الإقتصاد التي من شأنها تقوم بتحرير القدرات المتواجدة. ويبدو أن دور النظام المصرفي والمالي في إعادة تشكيل البيئة الإقتصادية قد أصبح ضروريا.

من بين الحواجز التي عرف المقاولون الإستثماريون تلك المتعلقة بالمعالجة المصرفية للملف، حيث أن البنك يستغرق وقتا طويلا يقدر بحوالي سنة قبل أن يمنح القرض، كما أنه يشترط من المقاول ضمانات باهضة عادة ما تعادل مرتين قيمة المشروع.

وفيما يخص تمويل المشروع بالعملة الصعبة فإن البنك لا يتوفر عادة على خطوط قرض كافية، والسبب راجع إلى السياسة التي كانت تسيطر في سنة 1996و 1997 والتي كانت ترفض القروض متعددة الأطراف للبنك العالمي والبنك الإفريقي للتنمية هذا من جهة ومن جهة أخرى ضعف دعم البنوك وانعدامه أحيانا ضف إلى ذلك المماطلة في منح القروض وصعوبتها.

وفي مجال حماية المستثمرين، فقد سجلت الجزائر تأخرا بالنظر لتعدد التشريعات والقوانين التي اعتمدت مؤخرا ويتضمن هذا الجانب فعالية قرارات العدالة والقوانين المعتمدة لحماية حقوق المستثمرين، كما أن الضغط الجبائي لا يزال قائما في الجزائر.

نقص المعلومات فوجود نظام معلومات دقيق يوفر على المستثمر الكثير من الوقت والجهد للقيام بالإستثمار، خاصة في الوقت الذي يشهد العالم فيه ثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات ومن ثم دفع الإستثمار والنمو، لكن الجزائر لا تتوفر على قدر كافي لأنظمة المعلومات الخاصة بالمشاريع الإستثمارية.

كما يوجد عائق آخر، وهو نسب الفائدة المرتفعة التي تفرضها البنوك، إلا أن هذه المشكلة حلت حيث عملت الدولة على تخفيض نسبة الفائدة للإستثمارات التي تقام في مناطق الجنوب ومناطق الهضاب العليا. وبالرغم من هذا فإنه لم يتمكن لوحده أن يعطي ديناميكية كبيرة في مجال إنعاش الإستثمار.

ولا ننسى أيضا عامل البيروقراطية، لأن البنك قبل منحه القرض يشترط السجل التجاري الذي يثبت بواسطة المقاول تأسيس الشركة، بينما المصالح المختصة لا تسلم السجل التجاري للطالب إلا إذا كان هذا الأخير حائزا على محل، والمقاول لم يقم بعد ببناء المحل لأنه لا يستطيع أن يقوم بذلك إلا بعد منح القروض وهكذا يجد هذا المستثمر المبتدئ نفسه أمام عامل يهدد مستقبله الإستثماري وهو عامل البيروقراطية.

المطلب الثالث:أفاق النمو الإقتصادي الفعلي والمستديم.

لا شك أن الأثر الإقتصادي لبرنامج الإصلاح يتباين من مؤشر إلى آخر، إلا أنه ورغم الإيجابيات التي تحققت نتيجة تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادي، لا يزال الإقتصاد الجزائري يعاني من بعض السلبيات التي تحول دون الحد من مظاهر الإختلال المختلفة:[1]

[1] صالحي ناجية، مختاش فتيحة، **أثر برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الإقتصادي (2001-2014) نحو تحديات أفاق النمو الإقتصادي الفعلي والمستديم**، أبحاث المؤتمر الدولي بجامعة سطيف يومي 12/11 مارس 2013، ص 17-23

– أن النمو الإقتصادي في الجزائر مرتبط بضعف فعالية مؤسسات القطاع الصناعي وبالتالي يتبين لنا أهمية وضرورة فتح المجال للشراكة وتخصيص الأموال اللازمة لتطوير وتأهيل الإقتصاد وجعله قادرا على المنافسة، بدلا من ضخ إستثمارات عمومية ليست منتجة أو في تمويل صناعات منكوبة.

– أن النمو الإقتصادي في الجزائر مرتبط بقطاع الفلاحة، فهو قطاع متخلف وهو يتسم بضعف هياكل تنظيمه وتسييره كما يتأثر بصورة مباشرة بالتقلبات في المناخ.

– أن النمو الإقتصادي في الجزائر مرتبط بالظرف البترولي العالمي، الذي لا تسيطر الجزائر على آلياته، وبذلك يظل النمو الإقتصادي تابعا للظروف والتقلبات السائدة على مستوى الأسواق الدولية.

وحتى يتمكن البلد من بعث نموه الإقتصادي فإن الأمر يتطلب عملا متسارعا وعريضا في المجالات:

1– تدعيم سياسات الإقتصاد الكلي:

من الضروري وبلا شك إيلاء أولوية عالية لتدعيم إستقرار الإقتصاد الكلي وتقوية القدرة على المنافسة من خلال سياسات سليمة فيما يتعلق بالضرائب والنقد وسعر الصرف.

وفي هذا الصدد، سوف تلعب السياسة الضريبية دورا مهما على وجه الخصوص فإلى جانب قيامها بضمان الإستقرار المالي، ينبغي توجيه هذه السياسة نحو تحقيق معدلات أعلى من النمو، وتخفيض أعداد الفقراء ولذلك سوف تبرز الحاجة في حالات كثيرة إلى رفع كفاءة الضرائب وتحصيل الإيرادات من خلال تدابير إصلاح مختلفة، بما في ذلك إعادة توجيه النظام الضريبي من نظام يعتمد على الضرائب على التجارة الخارجية إلى ضرائب على الإستهلاك المحلي ذات قاعدة عريضة، والحد من الإعفاءات الضريبية، وتدعيم الإدارات المعنية بالإيرادات. ومن الضروري في الوقت ذاته تخفيض الإنفاق غير المنتج (كالإنفاق العسكري والدعم الحكومي) وزيادة الإنفاق لصالح الفقراء، مما يؤدي إلى تحسين نوعية المصروفات العامة وتدعيم الترابط الإجتماعي. وينبغي أن تدعم إعادة توزيع الموارد هذه، تعزيز نظم إدارة المصروفات، خاصة بغرض مراقبة تقديم الخدمات العامة. ورغم ذلك ينبغي بصفة عامة الحد بشدة من قيام الحكومة بالإقتراض من

القطاع المصرفي إن لم يكن إلغاؤه, حتى يمكن توفير مجال أوسع للبنوك لتمويل القطاع الخاص وتسهيل الإدارة النقدية. وفي الوقت نفسه ينبغي أن تسعى السياسة النقدية إلى إحتواء النمو في عرض النقود بغرض الإبقاء على التضخم قيد السيطرة، وتحقيقا لهذا الغرض قد يكون من المرغوب فيه ا لإعتماد بصورة متزايدة على وسائل غير مباشرة للرقابة النقدية خاصة عمليات السوق المفتوحة، مع التأكد من تحديد أسعار الفائدة بحرية وفقا لقوى السوق.

وفيما يتعلق بدور سياسة سعر الصرف، فقد أدى التحول إتجاه زيادة مرونة سعر الصرف إلى تصحيح أوجه سوء التكافؤ الأساسية بين العملات. ورغم ذلك فإن البلد مطالب بأن يدرك أهمية الإبقاء على أسعار الصرف الحقيقية المنافسة تسهيلا لإندماجها في الإقتصاد العالمي، وجذب الإستثمار وتشجيع تنويع الصادرات والنمو.

2- التعجيل بالإصلاحات الهيكلية: مع دعم إستقرار الإقتصاد الكلي سوف يحتاج البلد إلى التعجيل بالإصلاحات الهيكلية لإزالة العقبات أمام النمو والإستثمار، وكذلك لتخفيض أعداد الفقراء وعدم المساواة وذلك بإيلاء إهتمام خاص إلى المجالات الحاسمة التالية:

2-1- التنمية البشرية وبناء القدرات: تماشيا مع أهداف التنمية الدولية سوف يكون من المهم تعزيز برامج التعليم الأساسي حتى يمكن تعميم التعليم الإبتدائي الشامل، والقضاء على التفرقة بين الجنسين في الوصول إلى مرحلتي التعليم الإبتدائي والثانوي. إلا أن التقدم في التعليم والتدريب ينبغي أن يكون أوسع وأعمق بما يساعد البلد على سد الفجوة الرقمية، والإستفادة الكاملة من الكم الهائل من المعارف المتاحة على الأنترنت، وتحسين قدرته على التنافس في الأسواق الدولية. وبالمثل يتعين بذل جهود مكثفة لتوسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية، حتى يتسنى خفض معدلات وفيات الرضع والأطفال وكذا معدلات وفيات الأمهات أثناء الوضع.

2-2- تحسين البنية الأساسية ودفع التنمية الزراعية: وذلك من خلال قيام البلد بإستثمارات جديدة في الطرق والموانئ والمياه النقية والقوة الكهربائية والإتصالات السلكية واللاسلكية، كما يعتبر الإستثمار في مرافق النقل ذا أهمية

كذلك. وسوف يكون من الضروري تغيير الممارسات الزراعية وزيادة الكفاية الإنتاجية بالنسبة لكل من الحاصلات الغذائية والتصديرية، حتى يتسنى تحقيق النمو الإقتصادي المستدام.

3- تحرير التجارة الخارجية: لقد تأكد دافع الإنفتاح على الإقتصاد العالمي للكثير من الدول من خلال الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيع العديد من الإتفاقيات الثنائية لزيادة حجم التجارة البينية بالنسبة للدول النامية فإن الإنفتاح الإقتصادي والتحرير التجاري أصبح بالنسبة لحكوماتها حتمية وليس خيارا بعد إندثار كل البدائل التي كانت متاحة أمامها غير بديل إقتصاد السوق، إن الإنغلاق وعدم الإنفتاح على العالم الخارجي أصبح يعني بالنسبة للدول النامية تهميشا وحرمانها من رؤوس الأموال الأجنبية وبالتالي تحقيق التنمية الإقتصادية.

في هذا المجال كذلك، إتخذت الجزائر عدة إجراءات، وذلك بالترخيص والتسهيل للقطاع الخاص القيام بعمليات الإستيراد والتصدير. في حين كانت الليونة على القيود الجمركية جد واسعة، إلا أن القيود غير الجمركية ما تزال كذلك قائمة هذا من جانب ومن جانب آخر، كان قرار الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية جد سريع نظرا لطابع الإقتصاد الوطني والذي مازال نموه يخضع بشكل كبير إلى الأسواق البترولية والظروف المناخية، كما أن التفكيك شبه الكلي للحماية الجمركية وغير الجمركية على الإقتصاد الوطني، سوف يفسح المجال للمنافسة الأجنبية من تقليل توسع نسيجنا الصناعي الموجود، وكمثال لذلك فقد شرعت الدولة في تفكيك الصناعات الغذائية، النسيجية، الصيدلانية ولكي تتمكن الجزائر من مواجهة هذه المنافسة القوية فهي بحاجة إلى تنويع وزيادة حجم منتجاتها لاسيما المصنعة وتحسين نوعيتها طبقا للمعايير الدولية والتحكم في تكاليفها حتى تصبح قادرة على المنافسة.

وفي هذا الإطار يصبح من الضروري على الجزائر أن تواصل الإصلاحات المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي، وخاصة إصلاح القطاع المالي والمؤسسات العمومية.

4- تحرير الأسعار: تشكل القيود على الأسعار مصدر إشارات عن التكاليف الحقيقية أو هامش الربح الحقيقي بالنسبة للمنتجين والعودة إلى حقيقة الأوضاع تقتضي إسترجاع مكانة السوق في تحديده لحقيقة الأسعار.

ويضاف إلى هذا أن تحرير الأسعار يجب أن يكون مصحوبا بالإدخال الجدي للمنافسة حتى لايقع المستهلكين رهينة في يد الإحتكاريين.

فبالنسبة للجزائر، فقد تم إنجاز خطوات متقدمة في هذا المجال حيث إرتكز إصلاح الأسعار على تركها تتحدد وبكل حرية عن طريق السوق، لاسيما بإلغاء تدريجيا دعم الأسعار والضغوط المطبقة على هامش الربح لمعظم السلع والخدمات. وفي الأخير نشير إلى أن بعض الأسعار ما تزال تتحدد إداريا كأسعار المياه والكهرباء والبنزين. إن إتاحة المجال للمؤسسات في تحديدها لهذه الأسعار وبكل حرية سوف يمكنها من تغطية تكاليفها، رفع طاقتها في تمويل إستثماراتها المتعلقة بتجديد تجهيزاتها، رفع إنتاجها، التقديم للمستهلكين منتجات وخدمات ذات جودة ونوعية جيدة، وبلوغ أيضا مشاركة حسنة في النمو الإقتصادي وتحسين المستوى المعيشي. غير أن الجزائر من مصلحتها الحرس على بلوغ بعض الأسعار مستوى أعلى من الأسعار العالمية، خاصة في مجال الطاقة وهذا لإعطاء المؤسسات الجزائرية ميزة نسبية تمكنها من مواجهة المنافسة الدولية.

5- إعادة هيكلة وخوصصة المؤسسات العمومية: في هذا المجال ما تزال الجزائر بعيدة مقارنة بالدول التي سبقتها مما ينعكس سلبا على النمو الإقتصادي، إن بطء الجزائر في هذا المجال ليس لكونها لم تخوصص بعد معظم مؤسساتها الإقتصادية العمومية، لكن السبب يعود أن البعض من هذه المؤسسات التي تم إعادة هيكلتها، تشكل في الواقع عبئا ثقيلا على الإقتصاد الوطني في حين كان يفترض في النموذج السابق للتنمية الجزائرية أن تقوم هذه المؤسسات بدورها الرئيسي المتمثل في خلق الثروة والنمو:

- حيث أنها تنتج أقل من طاقتها الإنتاجية.
- نوعية منتجاتها وخدماتها هي دون المتوسط العالمي.
- تكاليف منتجاتها الجد مرتفعة هي بعيدة عن المنافسة.
- وتشكل عبئا ماليا ثقيلا على الدولة.

ومن جهة أخرى، فإن الجزء الأكبر من ديون الجزائر الخارجية توجه إلى تمويل هذه المؤسسات والتي يفترض عليها أن تكون المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي وإذا به ليس فقط النمو الإقتصادي المرتقب فهو لم يجسد على أرض الواقع، ولحل هذا المشكل شرعت الجزائر في تطبيق برنامج إعادة هيكلة وخوصصة المؤسسات الإقتصادية العمومية.

6- إصلاح القطاع المالي: هناك علاقة وطيدة بين نجاعة القطاع المالي(البنوك، شركات التأمين، بورصة القيم، صندوق المعاشات) والنشاط الإقتصادي لبلد ما وبالتالي النمو الإقتصادي. بالفعل فإلى جانب كونه عنصرا جوهريا في السياسة النقدية، يعتبر القطاع المالي عامل ضروري في تمويل القطاع الخاص الذي يعد القاطرة الرئيسية للنمو الإقتصادي في إقتصاد السوق، ومن جهة أخرى فإن النظام المالي الفعال يعد ضروريا أيضا من أجل إعادة هيكلة وخوصصة المؤسسات العمومية.

لأجل ذلك يجب أن تتخذ كامل الإجراءات حتى يتمكن القطاع المالي من مباشرة وظائفه الوسيطية، فبالنسبة للجزائر ورغم بعض التدابير السليمة التي اتخذت كتلك المتعلقة بقانون النقد والقرض لسنة 1999 (الترخيص بخلق بنوك خاصة)، تبقى بعيدة في هذا المجال.

وتعود الحالة السلبية للقطاع المالي الجزائري بالدرجة الأولى إلى ضعف البلد قي تفوقه في تحقيق النمو الإقتصادي ما دامت البنوك تعمل أكثر كصناديق بسيطة تابعة للدولة وليس كبنوك تجارية حقيقية، ويضاف إلى هذا أن حالة القطاع المالي الجزائري تعتبر عاملا سلبيا في ضعف الإستثمارات الأجنبية.

7-إصلاح سوق العمل: إن التخفيف من ضيق سوق العمل والبطالة وانعكاساتها السلبية على الجانب الإجتماعي وخاصة على فئة الشباب يتطلب من الدولة الإسراع بالقيام بتحسين حركية ومرونة سوق العمل، وكذا الحفاظ على حقوق العمال وبإعادة النظر في القوانين خاصة تلك المتعلقة بتأمين البطالة والتقاعد المسبق.

8- التعجيل بالإصلاحات المؤسساتية: لم يكن هناك حدود مقررة لمجال نشاط الدولة حتى وقت قريب فبالإضافة إلى الوظائف السيادية (الأمن، العدالة والتعليم، الرعاية الصحية) انخرطت في الحياة الإقتصادية عن طريق سيطرتها المباشرة على إنتاج وتوزيع عدد كبير من السلع والخدمات.

ويتعين على الدولة أن تخلص نفسها تحديدا من الإطار التنظيمي التقييدي إذا ما كانت تريد أن تحقق ما تصبو إليه من إمكانات في الإقتصاد العالمي، ولكي يحدث هذا يجب أن يركز العمل الحكومي على:

- تحقيق إستقرار وضع الإقتصاد الكلي، ويعتبر هذا أمرا أساسيا إذا أرادت الدولة أن تكون قادرة على المنافسة في الإقتصاد المعولم، ويتطلب هذا ضرورة إحتواء معدلات التضخم المرتفعة، والإنفاق غير المنتج واختلال الموازنات المالية والعجز الضخم في موازين المدفوعات. وعندئذ فقط يمكن للدولة أن تخصص موارد أكبر لإقامة البنية الأساسية وتدعيم قواعد التنمية طويلة الأجل، ومكافحة الفقر والتهميش.

- إصلاح الإطار التنظيمي، يجب أن تسترشد الإصلاحات في هذا المجال بالرغبة في تحرير الأنشطة الإقتصادية، وتشجيع المنشآت الحرة. وعليه فإن الدولة يجب أن تشجع المنافسة الصحية بين منشآت الأعمال. ويقتضي الأمر وضع إطار يسمح لقوى السوق بتحديد الأسعار ويؤدي هذا إلى تشجيع المنافسة بين منشآت الأعمال وإلى تقليص التشوهات في أي نظام للرقابة وتحديد الأسعار إداريا.

- نظام الإدارة الجيد يتطلب الأمر أن تقوم الدولة بالتركيز على:

- شفافية الحكومة يجب أن يبقى المواطنون على علم بالقرارات التي تصدرها الدولة ومبرراتها.
- بساطة الإجراءات سواء بالنسبة لموضوعات المالية العامة والإستثمار أو المجالات الأخرى يجب أن تكون الإجراءات الإدارية أبسط ما يمكن مع تقليل عدد المشاركين فيها إلى أدنى حد ممكن.
- المسؤولية يجب أن يكون الموظفون العموميون خاضعين للمساءلة ومعاقبتهم عند الضرورة.
- محاربة الفساد والحرية الفردية والتعبير الجماعي.

- إستقلال النظام القانوني يجب أن يكون متحررا من أي ضغط أو تدخل من جانب القوى السياسية أو أية منظمة أخرى.

9- دعم وتشجيع الإستثمارات الخاصة في إطارها الوطني والعالمي: لقد أصبحت قضية جذب الإستثمارات الخاصة المباشرة وغير المباشرة إحدى القضايا الهامة المطروحة، ففي ظل تقليص الإستثمارات العامة وتناقص التدفقات الإنمائية الحكومية الخارجية من الدول والمنظمات التمويلية، فإنه من الطبيعي أن تقوم الإستثمارات الخاصة بدور المعوض لتلبية احتياجات التمويل الإستثماري، ومن البديهي أن الموارد المحلية لن تكون كافية لتمويل احتياجات جميع المشاريع الإستثمارية وهذا يتطلب الإهتمام بتدفقات الإستثمارات الأجنبية إلى بلادنا، وتشير الإحصائيات إلى أن حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر مازال بسيطا في الحجم والأهمية.

خلاصة الفصل:

من خلال تتبعنا للأرقام والإحصائيات المذكورة في هذا الفصل، يتبين مدى إهتمام الدولة وحرصها على إنجاز المشاريع الإستثمارية، ذلك لأنها قامت بتخصيص مبالغ معتبرة في ميزانيتها من أجل الإنفاق الإستثماري، إذ استثمرت الدولة مبالغ ضخمة من الأموال العمومية لإنجاز الهياكل القاعدية والسكنات. كما يظهر هذا من خلال إتخاذ خطوات تصحيحية على مستوى الإقتصاد الكلي بما يضمن زيادة الإستثمار والتكوين الرأسمالي الإجمالي للإقتصاد الجزائري. ويأتي هذا الأمر في صلب السياسات الإقتصادية والإصلاحية التي إنتهجتها الجزائر من خلال برامج الإصلاح الإقتصادي والتي كانت تهدف إلى زيادة نسبة التكوين الرأسمالي.

وعليه لم تقتصر الإجراءات التصحيحية على الإجراءات الإقتصادية المباشرة التي إنتهجتها الحكومة فحسب، بل إمتدت لتشمل مجمل الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى إزالة المعوقات سواء التشريعية أو الإجرائية أو غيرها والتي كانت تقف دائما أمام زيادة الإستثمارات ليس على المستوى المحلي فحسب، بل على مستوى جذب الإستثمارات الخارجية.

ورغم التحسن الملحوظ في بعض المؤشرات المرتبطة بنتائج تطبيق هاته البرامج التنموية فإن ما تحقق من تحسن يعد أقل بكثير مما كان بالإمكان تحقيقه بالنظر إلى حجم الإنفاق الضخم الذي تضمنته هذه البرامج الثلاث ولكن الأهم يكمن في أن الخطط التنموية التي تم تنفيذها لم تستطع خلق الإستدامة المطلوبة في نمو الإستثمارات وتحسين إنتاجيتها في ظل استمرار ارتباط النمو الإقتصادي في جانبه الأكبر بنمو قطاع المحروقات.

خاتمـــة

خاتمة

عرف الإقتصاد الجزائري نوعين من التنظيم، تنظيما مخططا مركزيا إعتمد لفترة امتدت من الإستقلال حتى مطلع تسعينيات القرن العشرين، وتنظيما آخر متحول إلى آلية حديثة تحكمه نسبيا آليات السوق وميكانيزماته يمتد من نهاية الفترة الأولى إلى يومنا هذا.

على مدار هذه الفترة بذلت السلطات الجزائرية جهودا معتبرة في سبيل إرساء أسس إقتصاد وطني قوي يكون كفيلا بخلق نسيج إنتاجي متزن ومتكامل قادر على فك الإرتباط غير المتكافئ للبلد مع العالم الخارجي، ويضمن التطوير الإقتصادي والإجتماعي المستمر تلبية لتطلعات أفراد المجتمع إلى تنمية حقيقية.

هذه الجهود عجزت في الوقت ذاته عن تحقيق ما كان مسطرا كأهداف إستراتيجية، حيث ظل الإقتصاد الوطني طوال فترة التنظيم الإقتصادي الأول هشا، أحادي القطاع تتحكم في مستوى أدائه تطورات سوق النفط العالمية التي دفعت به منتصف الثمانينات إلى أزمة إقتصادية حادة.

من أجل تدعيم ومواصلة سياسة الإصلاحات التي تبنتها الجزائر منذ بداية التسعينيات قامت الجزائر وبالإستفادة من إيرادات المحروقات التي عرفت ارتفاعا سنة 1999 بإطلاق ثلاث برامج ضخمة رصدت لها ميزانية إجمالية قدرت ب 444.9 مليار دولار، وهي أكبر ميزانية للإستثمارات العمومية في إفريقيا.

والهدف من إطلاق هذه المشاريع الضخمة هو ضمان تحقيق نمو إقتصادي مستديم يأخذ في طياته أبعاد التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية إلى جانب تحقيق الإستقرار في المؤشرات الإقتصادية الكلية بالشكل الذي يسمح بالإنتقال بإقتصادنا الوطني من إقتصاد ريعي يعتمد على قطاع واحد فقط هو قطاع المحروقات إلى إقتصاد متنوع (إنتاج زراعي، صناعي وخدماتي). والآن وبعد 14 سنة من انطلاق هذه البرامج تفتخر الجزائر بحصيلة النتائج المحققة على مستوى جميع القطاعات ومختلف المؤشرات الإقتصادية الكلية.

هذه النتائج وما إرتبط بها من تأزم للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية دفعت بالسلطات الجزائرية إلى المبادرة بإتخاذ جملة من الإجراءات التنظيمية الهادفة.

نتائج الدراسة:

يمكن إدراج مختلف نتائج بحثنا والتي تعتبر إجابات على التساؤولات السابقة المطروحة في مقدمتنا في النقاط التالية:

– من خلال دراسة وتحليل برامج الإستثمارات العمومية وتوزيعها يتضح أن الدولة تهدف من وراء وضع هذه البرامج إلى بناء وعصرنة الهياكل القاعدية والبنى التحتية الضرورية لتحسين مستوى معيشة المواطن ورفع معدلات النمو الإقتصادي بالشكل الذي يسمح بدفع التنمية الإجتماعية والإقتصادية.

– رغم أن تنفيذ البرامج الإستثمارية (2001-2014) أدى إلى تحسن بعض المؤشرات الإقتصادية إلا أن هذا التحسن يبقى ظرفي لإرتباطه بعوامل خارجية وبالأخص قطاع المحروقات.

– إن من عيوب سياسة الاستثمار في الجزائر، نجد تركيز المشاريع الإستثمارية في مناطق جغرافية دون الأخرى حيث تنحصر في المناطق الشمالية عموما وفي ولايات الوسط الشمالية خصوصا، وضعف الإستثمار في بعض الولايات والمناطق المحرومة وبعض ولايات الجنوب مما يدل على عدم توفر مناخ الإستثمار الملائم في هذه المناطق والولايات وهذا يشير إلى عدم التوازن الجهوي بين المناطق.

– إن البرامج التنموية المتبناة لم تحقق نتائج معتبرة في ميدان الأنشطة المستديمة الموفرة للثروات وخلق مناصب العمل وسبب ذلك هو إفتقاد هذه البرامج للعمق الإستراتيجي، فرغم التراكمات المالية إلا أن ذلك لم يقابله دفع قوي ومتواصل للنمو وإنما إنحراف بطيئ لقطاعات النشاط الإقتصادي الإستراتيجية.

– غياب التكامل بين القطاعات الذي من المفروض أن تقوم به الصناعة وبقاء التبادل بين مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني محدودا وهذا يعود لأسباب هيكلية وبشرية.

– عدم توجيه المخصصات المالية للبرامج الإستثمارية بدرجة كافية نحو مجالات الإستثمار في الرأسمال المتجدد، أو نحو القطاعات المنتجة كالصناعة والزراعة وغيرها، الأمر الذي يساهم في تعطيل برامج تطوير قطاع خارج المحروقات.

– أن هناك فارق واضح ما بين المبالغ المخصصة لهذه البرامج والأغلفة المالية المحتملة فعلا، وهو ما يؤشر عن إرتفاع التكاليف من جهة والتبذير وسوء التسيير وتأخر الإنجاز الذي طبع بعض المشاريع من جهة أخرى.

– إن النتائج المحصل عليها من البرامج تعد محدودة إذا ما قارناها بالأموال المخصصة لتمويلها ويرجع ذلك إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي مع التغيرات في الطلب الكلي المتزايد الناجم عن توسع الدولة في نفقاتها الأمر الذي تسبب في زيادة فاتورة الإستيراد لتلبية هذا الطلب.

– إن تراجع السوق الدولية للمحروقات أدى إلى إنخفاض كبير في الإيرادات، مما أثر على إحتياطات الصرف والميزانية العامة على حد سواء، وجعل الإقتصاد الوطني الهش عرضة مجددا إلى الصدمات الخارجية، الأمر الذي يقتضي إجراء تغيير هيكلي في نموذج نموه، سعيا إلى مزيد من التنويع والتقليل من الواردات.

– إستنتجنا كذلك أن برنامج الإصلاح وإعادة هيكلة الإقتصاد الذي إنتهجته حكومة الجزائر كسياسة إقتصادية لفترة ما بعد 2001، كان الهدف من ورائه معالجة المشاكل الإقتصادية التي كان يعاني منها البلد في الفترة السابقة ضمن إطار السياسة الإقتصادية للدولة التي كانت قائمة، ولكن ما يؤخذ على هذه الإستثمارات أنها توجهت صوب القطاعات الخدمية وقطاع السكن والبناء والقطاع السياحي الترفيهي.

– إذا نظرنا للمؤشرات الإقتصادية والإجتماعية نلاحظ كما قلنا بأنه هناك تحسن تقريبا في كل المؤشرات لكن هذا لا يرجع لتحسن الإنتاج في القطاعات المختلفة وإنما هو راجع إلى الزيادة في عائدات البترول التي تميزت بها الفترة، لذا فإن هذا التحسن لا يعبر عن النمو الحقيقي للإقتصاد الوطني ، ويبقى هذا النمو عرضة للتقلبات التي تعرفها أسعار المواد الطاقوية.

– تجدر الإشارة إلى أن قطاع الأشغال العمومية قد عرف تقدما نوعيا لا سابق له، غير أن بعض الإختلالات والنقائص لا تزال قائمة؛ كضرورة إجراء دراسات لتحديد إمكانية إنجاز المشروع لاسيما من حيث التكلفة وآجال الإنجاز وكذا آثاره على المحيط وعلى التنمية الإقتصادية.

– أما على المستوى الكلي للإقتصاد فإن تعثر الخطة الإستثمارية عند مرحلة التنفيذ ربما يعود إلى إنعدام التنسيق بين السياسة المالية العامة للدولة والسياسة الإستثمارية الذي أدى إلى نمو كبير في الإنفاق الإستهلاكي الحكومي دون أن يرافق ذلك تحسن كبير في الخدمات الحكومية علما أن تمويل هذا الإنفاق يعتمد بصورة متزايدة على إيرادات النفط مما يشكل مزاحمة للإنفاق الإستثماري الذي يحصل على نسبة متدنية من الدخل الوطني والذي بدوره يؤدي إلى إنخفاض معدل الإستثمار والذي حتما سيقود إلى إنخفاض معدل النمو العام للإقتصاد.

توصيات البحث:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها من هذا البحث يمكن إقتراح التوصيات التالية:

– ضرورة القيام بدراسات دقيقة لكل المشاريع الإستثمارية العمومية خاصة الضخمة منها لأننا لاحظنا تضخم كبير في نفقات هذه المشاريع نتيجة إعادة التقييم من فترة لأخرى وكذا التأخر الحاصل في مدة الإنجاز مما يزيد من تكاليف الإنجاز.

– ضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي وخاصة الإستهلاكي منه بإعتباره غير منتج ولما له من آثار سلبية على الإقتصاد كونه يؤدي إلى حدوث تضخم وبالتالي يعيق النمو الإقتصادي.

– إن تحسن المؤشرات الإقتصادية الكلية للجزائر لايعني بالضرورة الخروج من الأزمة نهائيا لأن المحروقات لازالت تشكل العمود الفقري للإقتصاد الجزائري، وبالتالي إنخفاض مفاجئ وطويل الأجل لأسعار البترول من شأنه أن يعيدنا إلى نقطة البدء، لهذا ينبغي توسيع النظر إلى قطاعات أخرى خاصة الفلاحة التي تملك الجزائر فيها إمتيازات كثيرة وكذلك السياحة التي لازالت مجالا خصبا يمكن أن يكون موردا ماليا مهما للبلاد.

- تعزيز النمو في القطاعات الإقتصادية وخاصة الإنتاجية منها،بما يفضي إلى معالجة الخلل النسبي في تركيبة القطاعات الإقتصادية ويزيد من نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي.

- خلق نمو متوازن بين القطاعات الإقتصادية المختلفة المكونة للناتج المحلي الإجمالي لتجنب بروز قطاع قائد وما يتبع ذلك من مشاكل كثيرة.

- لا ينبغي أن تبقى المحركات الإقتصادية معتمدة فقط على القطاعات الأولية والنفقات العمومية بل يجب تجديدها على أساس تثمين أمثل للمنتجات ولكن أيضا من خلال خلق أقطاب تنافسية.

أفاق الدراسة:

يفتح هذا البحث المجال للخوض في نقاط أخرى ذات صلة بموضوعنا، وفي هذا الصدد نطرح بعض المواضيع:

- دور السياسة المالية في تشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال فترة برامج الإستثمار العمومي.

- دراسة تحليلية لتمويل الإستثمار العمومي في أفاق 2030.

- تقييم دور البرامج الإستثمارية في دعم القطاع الخاص في الإقتصاد الوطني.

- برامج الإستثمارات العمومية بين القطاعين العام والخاص.

- البدائل التمويلية لبرامج الإستثمارات العمومية في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع.

أولا: الكتب باللغة العربية.

01. إبراهيم متولي حسن المغربي، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.

02. أحمد رمضان نعمة الله واخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.

03. أحمد زكريا صيام، **مبادئ الإستثمار**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2003.

04. أحمد هني،" **اقتصاد الجزائر المستقلة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،1991.

05. آدم مهدي أحمد، **الدليل لدراسات الجدوى الإقتصادية**، الشركة العالمية للطباعة والنشر، مصر، 1999.

06. أسامة محمد الفولى، مجدى محمود شهاب، **أساسيات الإقتصاد السياسي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.

07. اسماعيل سفر، عارف دليلة، **تاريخ الأفكار الإقتصادية**، الطبعة الأولى، مديرية الكتب والمطبوعات، 1977.

08. إكرام مياسي، **الإندماج في الإقتصاد العالمي وإنعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

09. بريبش السعيد، **الإقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2007.

10. جليد نور الدين، بوعافية رشيد، **الإقتصاد الجزائري 50 سنة من الإستقلال**، الطبعة الأولى، مخبر الإقتصاد الرقمي في الجزائر، الجزائر، 2012.

11. حسين عمر، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

12. حسين عمر، **الإستثمار والعولمة**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، مصر، 2000.

13. خالد الحامض، التخطيط الزراعي، جامعة حلب، 1976.

14. زياد رمضان، **مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، 2007.

15. زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، **مبادئ الإقتصاد السياسي**، منشورات الحلبي الحقوقية، 2007.

16. سعيد النجار، **سياسات الإستثمار في البلاد العربية**، صندوق النقد العربي بالإشتراك مع الصندوق العربي الإقتصادي والإجتماعي، الكويت، 1989.

17. سعيد النجار، **أفاق الإستثمار في الوطن العربي، ندوة أفاق الإستثمار**، إتحاد المصارف العربية والبنك الأهلي، القاهرة، 1992.

18. شوام بوشامة، **تقييم وإختيار الاستثمارات**، الطبعة الأولى، دار العزى للنشر والتوزيع، وهران،2003.

19. طاهر حيدر حردان، **مبادئ الإستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1997.

20. طارق فاروق الحصري، **الآثار الإجتماعية لبرامج الإصلاح الإقتصادي (البطالة، الفقر، التفاوت في توزيع الدخل)**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2008.

21. عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

22. عبد الغفار حنفي واخرون، **مدخل معاصر في الادارة المالية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002.

23. عبد المجيد بوزيدي، **تسعينات الإقتصاد الجزائري**، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.

24. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

25. عبد المطلب عبد الحميد، **سلسلة الدراسات الإقتصادية: السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي(تحليل كلي)**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

26. عبد المطلب عبد الحميد، **مبادئ وسياسات الإستثمار**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.

27. عليوش قربوع كمال، **قانون الإستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

28. عجة الجيلالي، **الكامل في القانون الجزائري للإستثمار(الأنشطة العادية و قطاع المحروقات)**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006.

29. عمر صخري، **التحليل الإقتصادي الكلي (الإقتصاد الكلي)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

30. عمر صخري، **التحليل الإقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2005.

31. قاسم نايف علوان، **إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012.

32.كاظم جاسم العيساوي، **دراسات الجدوى الإقتصادية وتقييم المشاريع (تحليل نظري وتطبيقي)**، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2005.

33. ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الإستثمار**،الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، 2011.

34. محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الأول، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

35. محمد بودهان، **الأسس والأطر الجديدة للإستثمار في الجزائر**، الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

36. محمد قاسم خصاونة، **الإستثمار في المناطق الحرة**، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2010.

37. محمد مطر، **إدارة الإستثمارات الإطار النظري و التطبيقات العملية**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

38. مدني بن شهرة، **الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

39. مروان شموط، كنجو عبود كنجو، **أسس الإستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،القاهرة، 2008.

40. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

41. هوشيار معروف كاكا مولا، **الإستثمارات والأسواق المالية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

42. يسرى محمد أبو العلا، **علم الإقتصاد**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

ثانيا: الكتب باللغة الفرنسية.

1. Benissad Hocine ,**algerie :reforme economique de l'algerie**,edition op .cit ,1989.

2. Benissad Hocine ,**Algérie :de la planification socialiste a l'économie de marché**, alger .ENAG edition ,2006.

3. Benachenhou Abdelatif, **"Les Nouveaux Investisseurs"**. Ed.Alpha Désing, Alger, 2006.

ثالثا: المجلات والدراسات العلمية.

1. محمد مسعى، **سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

2. نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر 2000-2010**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2013.

3. مجلة مجلس الأمة، **أرقام وأجال للتكفل بالواقع الإقتصادي والإجتماعي**، العدد 23، نوفمبر ديسمبر 2005.

4. مهدي خليل شديد المعموري، **دور الإستثمار في نمو الناتج المحلي الإجمالي في إقليم كوردستان العراق للمدة 2004 –2010**، مجلة جامعة نوروز، العدد صفر، 2012.

رابعا:الملتقيات والمؤتمرات والأوراق البحثية.

1.بن عابد مختار، **برامج الإستثمارات العمومية: التأهيل النظرياتي، المحتوى التقني، وأثر التقييس الإقتصادي على المتغيرات الداخلية**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي11-12 مارس 2013.

2.عماري عمار، محمادي وليد، **أثار الإستثمارات العمومية على الأداء الإقتصادي في الجزائر**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013.

3.مسعود زكرياء، **سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر منذ 2001**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013.

4.مدوري عبد الرزاق، **عرض وتقييم آثار البرامج الإستثمارية على النمو الإقتصادي في الجزائر (نظرة تحليلية)**، أبحاث المؤتمر الدولي:تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013.

5. بن عزة محمد، **آثار برامج الإنفاق العام على النمو الإقتصادي تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الإستثماري على النمو الإقتصادي في الجزائر**، أبحاث المؤتمر الدولي:تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013.

6. الملتقى العربي الأول، العقود الإقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي يوم 25-28 يناير 2015، شرم الشيخ جمهورية مصر العربية، مداخلة الدكتور علام عثمان، **واقع المناخ الإستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2014**، جامعة البويرة.

خامسا:تقارير الجهات الرسمية.

1. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الإقتصادي والنقدي الجزائر، طبع في سبتمبر 2009.

2. بنك الجزائر، التطورات الإقتصادية والنقدية في 2010، عرض التقرير السنوي 2010، من طرف محمد لكصاصي محافظ بنك الجزائر في 25 أوت 2010.

3. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، طبع في نوفمبر 2014.

4. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الإقتصادي والنقدي الجزائر، طبع في نوفمبر 2014.

5. بنك الجزائر، التطورات الإقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ديسمبر 2013.

6. بنك الجزائر، التطورات الإقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015.

7. المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي السداسي الثاني من سنة **2001**، الدورة العامة العشرون، جوان **2002**.

8. المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي السداسي الأول من سنة **2015**، نوفمبر **2015**.

9. التقرير المرحلي الثاني حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، نقطة الارتكاز الوطنية، الجزائر، جويلية 2012.

10. صندوق النقد العربي، تقرير "أفاق الإقتصاد العربي" مارس 2016.

سادسا: المراسيم والقوانين.

1. الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 يتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة في 22 أوت 2001.

2. الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 1966/09/15 المتعلق بقانون الإستثمار، الجريدة الرسمية العدد 80 المؤرخة في 1966/09/17.

3. الأمر رقم 74-68 المؤرخ في 02 يونيو 1974 المتضمن المخطط الرباعي الثاني.

4. القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالإستثمار الإقتصادي الخاص الوطني، الجريدة الرسمية رقم 34.

5. القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 14، المؤرخة في 18أفريل 1990.

6. المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها. الجريدة الرسمية رقم 67، بتاريخ 19أكتوبر 1994.

7. المادة 38-39-40 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 94.

8. المادة 3 و4 من المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994.

9. المرسوم التنفيذي رقم 36-295 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996.

سابعا: الرسائل والأطروحات.

1. منصوري الزين، **آليات تشجيع وترقية الإستثمار كأداة لتمويل التنمية الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

2. ساطور رشيد، **محددات الإنفاق الإستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الإقتصادية-حالة الإستثمار الخاص-دراسة قياسية 1970-2010**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013.

3. نبيلة عرقوب، **محاولة تقدير معادلة الإستثمار في الإقتصاد الجزائري على المستوى الكلي-دراسة نظرية وقياسية 1970-2008**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012.

4. بوسمهين أحمد، **الإستثمار في المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010.

5. القنيعي عز الدين، **أثر السياسة الإستثمارية على التشغيل في الجزائر في أفاق 2017**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2013.

6. بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001–2009**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010.

7. عياش بولحية، **دراسة إقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة من 2001–2004**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011.

ثامنا: مواقع الأنترنت.

***1**.programme de soutien a la relance economique a court et moyen termes 2001-2004.*

***2**.www .el-mouradia.dz/arabe/info/actualité/actualite.htm*

***3**.www .el-mouradia.dz/arabe/info/actualité/hautplateaux.htm.2013/12/31 تاريخ الإطلاع*

***4**.www .premier ministre.gov.dz/arabe/media/pdf/textreference/texteessentiels/progbilan/progcroissance.pdf.*

***5**.www .premier-ministre.gov.dz/arabe/media/pdf/textreference/texteessentiels/progbilan/progcroissance.pdf.*

6. مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010.

7.بيان إجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

8.ملحق بيان السياسة العامة، الملحق3: قوائم برنامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية 2010-2014، أكتوبر 2010.

9.رئاسة الجمهورية، البرنامج الخاص التكميلي لتنمية ولايات الجنوب، تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/12/28.

ملخص الدراسة:

لقد مر الإقتصاد الجزائري خلال الأربع عقود الأخيرة بتطورات هامة وبتغيرات بنيوية أدت إلى تغير هيكل الإستثمار. وبفعل تنفيذ برامج الإصلاحات الإقتصادية تمكنت الجزائر من تخطي عدة مشاكل إقتصادية. وتبقى فقط حل إشكالية إنتقال الجزائر من إقتصاد مبني على قطاع المحروقات إلى إقتصاد يهتم بالقطاعات المنتجة للثروة والقيمة المضافة خارج قطاع المحروقات بهدف الوصول إلى تنمية شاملة ومستدامة ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق تحسين مناخ الأعمال والإستثمار ومشاركة القطاع الخاص في تنمية الإقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: الإستثمار العمومي، التنويع الإقتصادي، برامج الإستثمار، القطاعات الإقتصادية.

Résumé d'étude :

Au cours des quatre décennies , l'économie algérienne a connu des évolutions significatives et des changements structurelles qui ont changés la structure d'investissement, en réalisant des programmes de réforme économique, l'Algérie a fus surmonter plusieurs problèmes économiques, le problème de la transition de l'Algérie c'est que cette économie basé sur les hydrocarbures vers une économie bienveillante reste problématique pour une économie soucieuse des secteurs productifs de la richesse, et la valeur ajoutée en dehors du secteur des hydrocarbures pour parvenir à un développement globall et durable . cela ne sera possible qu'en améliorant le climat des affaires les investissements et la participation du secteur privé au développement de l'économie nationale.

Mots clés :*investissement public, diversification économique, programmes d'investissement, les secteurs économiques .*

Abstract:

Over the past four decades, the Algerian economy has undergone significant changes and structural changes that have changed the investment structure, carrying out economic reform programs, Algeria has been able to overcome several economic problems, the problem of Algeria's transition is that this economy based on hydrocarbons towards a benevolent economy remains problematic for an economy concerned with the productive sectors of wealth, and the added value outside the hydrocarbon sector to achieve global and sustainable development . This will only be possible by improving the business climate, investment and private sector participation in the development of the national economy.

Key words: *public investment, economic diversification, investment programs, economic sectors.*